الإقتصادي

صامد

SAMED

السنة الخامسة، العدد ٤٦، تشرين الثاني/كانون الاول ١٩٨٣ VOL.5 No. 46, November - December 1983

محور خاص: الزراعة في الارض المحتلة

● ...حاث ندوة القطاع الزراعي في الضفة الغربية

● آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل

● التنسيق والتكامل الزراعي العربي

صامد توقع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
بين جمهورية المجر الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية

صامد الاقتصادي

السنة الخامسة

العدد ـ ٤٦

المحتويات

الافتتاحية ..... أحمد أبو علاء ٤

ندوة القطاع الزراعي في الضفة الغربية

كلمة: لقاء من أجل الأرض ..... د. سليمان عربيات ٧

تحديات التنمية الزراعية
وآفاقها في الوطن المحتل ..... د. فؤاد بسيسو ١٠

دراسات ندوة القطاع الزراعي في الضفة الغربية

نظرة عامة على أوضاع
الزراعة في الضفة الغربية ..... د. هشام عورتاني ١٧

سياسة الصراع على الارض
في الضفة الغربية المحتلة ..... عبد الرحمن أبو عرفه ٥٣

الآثار الاجتماعية للتحولات
في القطاع الاقتصادي ..... د. وليد مصطفى ٧٣

التعاون الزراعي ..... عبد اللطيف زواتي ٨٦

التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية ٩٦

● الآراء المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد.

تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٨٣

الثروة الحيوانية في الضفة الغربية
الى أيــن ؟ ..... عدنان شقير ١٠٧
الواقع الغذائي في
الأرض العربية المحتلة ..... د. خضر المصري ١١٨
أوضاع المهندسين الزراعيين في الضفة الغربية ١٢٤
واقع تسويق المنتجات الزراعية
فـي الضفـة الغربيـة ١٤٩
البيان الختامي لندوة القطاع
الزراعي في الضفة الغربية ١٦٦

دراسات

آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل ١٧٦
التنسيق والتكامل الزراعي العربي ..... د. غانم الخالدي ١٨٤

تقاريـر

الخطة الاسرائيلية لازالة المخيمات ..... خليل السواحري ٢٠٧

ملف صامد ٢١١

● المجلة غير ملزمة باعادة المواد التي لا تنشر الى أصحابها.

نظرة عامة على اوضاع الزراعة في الضفة الغربية

د. هشام عورتاني

الخصائص العامة للقطاع الزراعي

تحتل الزراعة مكانة خاصة في اقتصاديات المناطق المحتلة، سواء من حيث حصتها الكبيرة في الانتاج القومي الاجمالي، او لارتفاع نسبة العاملين فيها، او لانها تشكل مصدراً رئيسيا للدخل لنسبة كبيرة من السكان. ولكن اهمية القطاع الزراعي في الظروف الحالية تتعدى هذه الاعتبارات بسبب ارتباطاته المباشرة مع اهم جوانب القضية الفلسطينية وهي الارض والماء والتحولات السكانية. فمن الواضح ان الزراعة هي المستخدم الاكبر للارض والمياه والايدي العاملة، لذلك فان التطورات الايجابية او السلبية في هذا القطاع تؤدي بالضرورة الى انعكاسات بعيدة ذات اثر بالغ على مستقبل القضية الفلسطينية.

تهدف هذه الورقة الى تقديم تحليل اجمالي لاوضاع ومشاكل القطاع الزراعي في الضفة الغربية والتحولات التي طرأت على هذا القطاع بعد الاحتلال. وبالطبع سيكون هذا العرض مختصرا ولا يتطرق بالتفصيل الى الجوانب التي سيغطيها الباحثون الآخرون في هذه الندوة. ويمكن للباحثين او المهتمين بالتعمق في هذا الموضوع الرجوع الى المصادر الاكثر تخصصا.

الدخل الزراعي:

تستند تقديرات الدخل الزراعي الى الاحصاءات الاسرائيلية التي تصدرها دائرة الاحصاءات العامة. ونظرا لعدم دقة الوسائل المستخدمة في جمع الاحصاءات الزراعية (والتي لم تختلف كثيرا عما كانت عليه قبل الاحتلال)، ونظرا لوجود شكوك قوية من ان التقديرات المتعلقة بالدخل مبالغ فيها لاغراض دعائية، لذا فان الارقام الواردة ادناه حول الدخل الزراعي والانتاج القومي لا تصلح اكثر

من كونها مؤشرا عاما على ما حدث بهذا الخصوص في اعقاب الاحتلال.

يتبين من الجدول رقم (١) ان مساهمة الزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي تتراوح من ٣٣ - ٤٠ بالمئة، وهي بذلك تزيد كثيرا عما هي عليه في الاردن (حوالي ٥ بالمئة) واسرائيل (٧ بالمئة). اما حصة الزراعة في الانتاج القومي الاجمالي (Product Gross National) فانها تنخفض الى حوالي ٢٢ - ٣٠ بالمئة، ويعود ذلك بشكل مباشر الى الاهمية الكبرى للتحويلات المالية التي يحصل عليها المواطنون من الخارج، وخاصة على شكل اجور للعاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل.

الجدول رقم (١)
الاهمية النسبية للدخل الزراعي
(القيمة بالمليون دينار)**

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١*	المعدل
قيمة الانتاج الزراعي	٥٤,٢	٦٦,٢	٦٤,٤	١٠١,٢	٩٠,٨	٧٥,٤
قيمة الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٥٤,٨	١٦٦,٥	١٨٠,٨	٢٤٩,٧	٢٤٩,١	٢٠٠,٢
قيمة الانتاج القومي الاجمالي بسعر التكلفة	١٩٦,٤	٢٠٧,١	٢٣٤,٦	٣٠٨,٢	٣١٤,٧	٢٥٢,٢
حصة الزراعة من الانتاج المحلي بالمئة	٣٥,٠	٣٩,٨	٣٥,٦	٤٠,٥	٣٦,٤	٣٧,٧
حصة الزراعة من الانتاج القومي	٢٧,٦	٣٢,٠	٢٧,٤	٣٢,٨	٢٨,٨	٢٩,٩

Derived from the Statistical Abstracts of Israel for respective years.

* تقدير غير نهائي

** تم تحويل القيمة من العملة الاسرائيلية الى الدينار الاردني حسب معدل التبادل الدارج.

يلاحظ من الجدول السابق ان هنالك قدرا كبيرا من التذبذب في قيمة الدخل الزراعي من عام لآخر. ويعود ذلك كما هو معروف الى تأثير العوامل الجوية على انماط الزراعة البعلية، والى ظاهرة تبادل الحمل المعروفة عن الزيتون (Alternate bearing)، واما الملاحظة الثانية المتعلقة بهذا

الموضوع فهي تتعلق بتقدير معدل الزيادة السنوية في الدخل الزراعي. فاذا أخذنا التقديرات الرسمية على ما هي فانها تشير الى حدوث زيادة خيالية في معظم السنوات. ومع انه من الصعب الحكم على صحة هذه التقديرات الا ان احدى الدراسات الحديثة تشير الى ان نسبة الزيادة السنوية في الدخل الزراعي خلال الفترة ٦٩-١٩٧٩ قد بلغت حوالي ١١ بالمئة*، وعلى كل حال يجب التذكير هنا بأن الزيادة في الدخل لم تأت بسبب حدوث زيادة في الانتاج الزراعي بل لحدوث ارتفاع كبير في مستويات الاسعار الحقيقية لقيمة المنتجات الزراعية.

فروع الزراعة الرئيسية:

تتميز الضفة الغربية بقدر كبير من التباين المناخي الذي يتراوح من مناطق ترتفع الى حوالي ٩٠٠ متر فوق سطح البحر ومناطق تنخفض الى ٤٠٠ متر تحت سطح البحر.

وقد ادى ذلك بالطبع الى تنوع ملحوظ في انماط الزراعة السائدة.

ويبين الجدول رقم (٢) الاهمية النسبية لانماط الزراعة الرئيسية من حيث مساهمتها في الدخل الزراعي.

* Hisham Awartani, Agricultural Development in the West Bank, Ph.D. Thesis, 1982 - University of Bradford, England, p. 182.

الجدول رقم (٢)
التوزيع النسبي للدخل الزراعي حسب الفروع الانتاجية
(بالمئة)

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المعدل
المحاصيل الحقلية (المجموع)	٧,١	٥,٧	٦,٨	٥,٥	٦,٣
القمح	٣,٩	٣,٣	٣,٣	٢,٧	٣,٣
محاصيل الخضار (المجموع)	٢٠,٩	١٤,٨	١٧,٨	١٢,٨	١٦,٦
البندورة	٥,١	٣,١	٢,٨	٢,٩	٣,٥
الخيار	٣,٩	٢,٦	٣,٢	٢,٠	٢,٩
الاشجار المثمرة (المجموع)	٣٧,٩	٥٣,٦	٣٧,٥	٥٦,٠	٤٦,٣
الزيتون	٧,٨	٣١,٦	١٤,٣	٣٨,٠	٢٢,٩
الحمضيات	١١,٥	٨,٤	٧,٧	٥,١	٨,٢
العنب	٧,٤	٤,٨	٧,٠	٥,١	٦,١
البرقوق		٢,٣	٢,٩	٤,٤	٣,٢
الانتاج النباتي (المجموع)	٦٧,٠	٧٤,٨	٦١,٠	٧٤,٨	٦٩,٤
الانتاج الحيواني (المجموع)	٣٣,٠	٢٥,٢	٣٩,٠	٢٥,٢	٣٠,٦
الدواجن	٤,٦	٣,٥	٧,٢	٥,٠	٥,١
الاغنام والماعز	١٩,١	١٤,٦	٢٣,٦	١٤,٥	١٨,٠
الابقار	٨,٧	٦,٧	٧,٨	٥,٥	٧,٢

Source: Administered Territories Statistics Quarterly,
Vol. XI, No.1, 1981, p. 191.

يتبين من الجدول السابق ان الزيتون يشكل بالمعدل حوالي ٢٣ بالمئة من الدخل الزراعي، علما بأن مساهمته ترتفع في بعض السنوات الى ٤٠ بالمئة. ويلي الزيتون في الأهمية الحمضيات (معدل ٨ بالمئة) ثم العنب (٦ بالمئة). اما القمح والبندورة والخيار والبرقوق فإن حصة كل منها هي بحدود ٣ بالمئة. وبشكل عام فان الانتاج النباتي يساهم بحوالي ٧٠ بالمئة، منها ٤٦ بالمئة من الاشجار المثمرة و١٧ بالمئة من الخضار و٦ بالمئة من المحاصيل الحقلية.

اما بالنسبة للانتاج الحيواني فإن حصته تبلغ حوالي ٣٠ بالمئة من الدخل الزراعي، ١٨ بالمئة منها

من الاغنام والماعز، ٧ بالمئة من الابقار و ٥ بالمئة من الدواجن.

الزراعة كمصدر للغذاء:

ان دور الزراعة في توفير الغذاء للمواطنين في الاراضي المحتلة لا يقل أهمية عن دورها في الاقتصاد القومي والتجارة الدولية لهذه المناطق. فمن الواضح ان الجزء الاكبر من المنتجات الزراعية يتم استهلاكها محليا، ويقتصر التصدير على عدد محدود جدا من السلع الزراعية لا تكاد تتعدى الحمضيات وزيت الزيتون وبعض الخضروات. ومن أبرز الدلالات على اهمية الاستهلاك المحلي من الانتاج الزراعي هو ما تشير اليه الاحصاءات الزراعية، حيث ان ٢١ بالمئة فقط من القيمة الاجمالية للدخل الزراعي السنوي لسنة ١٩٧٩ جاءت من الصادرات الزراعية، في حين ان ٧٩ بالمئة منها جاء من التداول المحلي للانتاج.

يمكن التدليل على اهمية الدور الغذائي للقطاع الزراعي من دراسة مدى اعتماد المناطق المحتلة على اسرائيل كمصدر للغذاء، اذ يتبين من الجدول رقم (٣) ان الضفة الغربية مثلا تستورد من اسرائيل ٦٦ بالمئة من استهلاكها المحلي من القمح، و ٣٠ بالمئة من البطاطا، و٢٢ بالمئة من البيض، و٢٣ بالمئة من لحم الدجاج، و ٢١ بالمئة من حليب البقر. وبالاضافة الى الاهمية الاقتصادية لهذه الظاهرة، فانها تحمل أيضاً جوانب خطيرة تتمثل في انعدام «الامن الغذائي» لسكان المناطق المحتلة، وبما يترتب على ذلك من زيادة قدرة اسرائيل في الضغط عليهم لتحقيق اغراض سياسية في المستقبل.

الجدول رقم (٣)
الانتاج والاستهلاك من المنتجات الغذائية الرئيسية

المادة	الاستهلاك المحلي (طن)	الانتاج المحلي (طن)	نسبة العجز او الفائض (بالمئة)
القمح	٨٧,٣٥٠	٢٩,٧٠٠	- ٦٦
البطاطا	١١,٩٢٥	٨,٣٠٠	- ٣٠
السكر	٢٣,١٠٠	—	- ١٠٠
زيت الزيتون	٧,٦٠٠	١٥,٢٠٠	+ ١٠٠
الخضار	١١٣,٩٠٠	١٤٠,٩٠٠	+ ٢٤
الحمضيات	٤٣,٨٠٠	٧٩,١٠٠	+ ٨٠
العنب	٢٤,١٠٠	٤٥,١٠٠	+ ٨٧
الموز	١١,٩٠٠	٥,٥٠٠	- ٥٤
لحم الغنم	٦,٢٠٠	٩,٧٠٠	+ ٥٦
لحم الدواجن	١٢,٢٠٠	٩,٤٠٠	- ٢٣
السمك	١,٣٠٠	—	- ١٠٠
البيض	٣,١٢٥	٢,٣٣٧	- ٢٢
حليب البقر	١٩,٣٥٠	١٥,٣٠٠	- ٢١

Source: Administered Territories

ويجب ان نتذكر ايضا ان اهمية الزراعة كمصدر للغذاء تتعدى ما تنتجه الاراضي المحتلة في الظروف الراهنة، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار اية زيادة سكانية مفاجئة في المستقبل قد تنجم عن عودة قسم من الشعب الفلسطيني الى وطنه في اطار تسوية ما للمشكلة الفلسطينية. فاذا سمح لنصف مليون فلسطيني مثلا بالعودة الى وطنهم، فإن مواجهة احتياجاتهم الغذائية تتطلب زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٥٠ بالمئة عما هو عليه في الوقت الحاضر. ولا شك ان تحقيق ذلك سوف يشكل تحديا كبيرا، ويتطلب الاهتمام بتوسيع و تدعيم القاعدة الانتاجية في القطاع الزراعي منذ الآن، وليس عندما نقف امام المشكلة وجها لوجه.

الارض:

تبلغ المساحة الكلية للضفة الغربية ٥٥٧٢ كم٢، اي ما يعادل ٢٠,٩ بالمئة من المساحة الكلية

لفلسطين. وتشمل هذه المساحة ٦٧ كم٢ هي مساحة القدس العربية التي قامت اسرائيل بضمها مباشرة بعد حرب حزيران ١٩٦٧. اما مساحة قطاع غزة فانها تبلغ ٣٦٢ كم٢ (١,٤ بالمئة من مساحة فلسطين.)

يتبين من الاحصائيات المتوفرة عن انماط استغلال الأرض بأن نسبة الارض المستغلة لاغراض الزراعة تبلغ حوالي ٢٩٪ من مجموع مساحة الارض في الضفة الغربية و ٥٠٪ من الارض في قطاع غزة. ويبين الجدول رقم (٤) توزيع الارض المزروعة حسب انماط الاستخدام.

الجدول رقم (٤)
توزيع الارض حسب انماط الاستخدام - ١٩٨١
(بالالف دونم)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
المساحة الاجمالية	٥٥٧٢	٣٦٢	٥٩٣٤
المساحة المزروعة (بعل وري)	١٦٢٧	١٧٧	١٨٠٤
منها:			
اشجار مثمره	٩٩٦,٩	١٢٦	١٠٧٦
خضار	١٣٦,٧	٣١	١٦٣
محاصيل حقلية	٥٣٨,٩	٢٠	٥٦٤
المساحة المزروعة تحت الري*	٩٨,٩	١٠٠	١٨٢

المصدر: دوائر الزراعة في الضفة والقطاع.

نكشف المعطيات الواردة في الجدول السابق ان احد أهم الاهداف التي يجب ان تحاول الجهات المعنية تحقيقها لتطوير الزراعة في الاراضي المحتلة، هو توسيع رقعة الارض المستغلة لأغراض الانتاج الزراعي قدر المستطاع. إلا ان تحقيق هذا الهدف يعترضه عدة صعوبات طبيعية وعوائق اخرى ناجمة

* تتضمن ارقام المساحة المروية قدرا من الازدواجية بسبب زراعة اكثر من محصول خلال الموسم الواحد. اذ من المرجح بين الخبراء ان مساحة الارض المروية في الضفة الغربية لحساب المزارعين العرب لا تتعدى ٨٥ الف دونم.

عن انماط الملكية او المزارعه، بالاضافة الى القيود الكثيرة التي تضعها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص.

تتميز اراضي الضفة الغربية بشكل عام بالوعورة الشديدة، سواء من حيث نسبة الانحدار او احتوائها على نسبة عالية من الصخور الثابتة والحجارة. ومن الواضح ان لهذه الميزات مضاعفات سلبية جدا على اربحية أنواع الزراعة وقابليتها للمكننه والتحديث. ومما يزيد هذه المشكلة حدة، قلة البحوث العلمية الهادفة الى اختبار اشكال مناسبة من التكنولوجيا الزراعية والعمل على توفيرها في الاسواق المحلية.

ويمكن اخذ فكرة عن حجم المشكلة الطبوغرافية في الضفة الغربية بالنسبة للانتاج الزراعي، من نتائج المسح الجوي الذي اجرته احدى الشركات الاسرائيلية في أوائل عهد الاحتلال، الذي يبين ان حوالي ١٠ بالمئة فقط من مساحة الضفة الغربية هي قابلة للزراعة المروية المكثفة، وان ٢٤ بالمئة قابلة للزراعة البعلية، في حين ان الباقي (٦٦ بالمئة) غير صالحة للزراعة الاقتصادية (انظر الجدول رقم ٥).

الجدول رقم (٥)
تصنيف الارض حسب قابليتها للزراعة

الدرجة	المساحة* (دونم)	النسبة المئوية بالمئة	ملاحظات
١	١٧٢,٢٩٢	٢,٩	ملائمة للمحاصيل المروية
٢	٤٣٩,٧٧٤	٧,٥	والبستنه الشجرية المروية
٣	١,٤٣١,٠٥٨	٢٤,٣	ملائمة للزراعة المروية مع وجود عوامل محددة
٤	٢,٢٦٢,٧١٧	٣٨,٥	كفاءتها الزراعية محدودة جدا واستصلاحا غير اقتصادي
٥	٥٩١,٣٨٨	١٠,١	غير ملائمة للفلاحة ولكنها تصلح للرعي
٦	٩٨٠,٧٣٤	١٦,٧	ملائمة للمراعي مع وجود عوامل محددة
المجموع	٥,٨٧٧,٩٦٣	١٠٠,٠	

* تزيد المساحه الاجمالية في هذا الجدول عن مساحة الضفة الغربية بسبب احتوائها خطأ على بعض المناطق الداخلة ضمن الخط الاخضر.

تبين الارقام المبينة اعلاه ان التوسع الافقي في زراعة الضفة الغربية هو محدود جدا بسبب العوائق الطبيعية الناجمة عن الانحدار والوعورة. ومن ناحية اخرى، فان استصلاح الارض لغرض الانتاج الزراعي البعلي يتطلب قدراً كبيراً من رأس المال الذي يندر ان يكون له مردوداً اقتصادياً كافياً في الظروف الراهنة. ولكن، ونظراً للمردود الوطني الكبير لهذه العملية، يصبح القيام بها التزاماً قوميا بغرض توفير قدر من الدعم المالي المباشر يكفي لاقناع المزارعين بتقبل مشاريع استصلاح الارض لاغراض الزراعة. وقد اثبتت التجربة العملية خلال الاعوام القليلة الماضية ان اقبال المزارعين على هذا المشروع يتعدى عوائده المادية المباشرة، وانهم على استعداد للمشاركة فيه بحماس اذا توفر لديهم الحد الادنى من المساعدة المالية.

وبالاضافة الى العوائق الطبيعية المذكورة سابقا، فان استصلاح الارض والتوسع في استغلالها لإغراض الزراعة يتعرض الى سلسلة طويلة من المضايقات التي تفرضها سلطات الاحتلال، تحت حجج تتعلق بالأمن، او «المصالح العامة»، او الحفاظ على الطبيعة، او تنظيم الانتاج الزراعي. وقد كانت المحصلة النهائية لهذه الاجراءات هي تقليص المساحة المزروعة ومساحة المراعي الطبيعية، بالاضافة الى تقييد استخدام الارض لأغراض البناء ضمن اضيقّ الحدود. ومع انه يصعب اعطاء تقدير دقيق عن مساحة الارض التي اصبحت تحت السيطرة الاسرائيلية، بسبب تزايدها المستمر، الا ان نسبة مساحة الارض التي تعتبرها اسرائيل قابلة لأن تقع تحت سيطرتها دون تعقيدات قانونية هي ٥٥ بالمئة في الضفة الغربية، و ٣١ بالمئة في قطاع غزة. ويمكن أخذ فكرة تفصيلية عن الوضع القانوني لاشكال ملكية الارض في المناطق المحتلة من الجدول رقم (٦) كما وردت في تقديرات وزارة الدفاع الاسرائيلية.

الجدول رقم (٦)
توزيع الارض في المناطق المحتلة حسب اشكال الملكية
(بالالف دونم)

نوع الملكية	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	المساحة	بالمئة	المساحة	بالمئة
املاك خاصة	٣٢٠٠	٥٤,٧	٥٢٣	٦٩,٣
املاك غائبين	٤٣٠	٧,٣	٨	٢,٢
اراضي دولة	٦٩٦	١١,٩	٤٠	١١,٠
ارض ملكيتها «غير واضحة»	١٥٠٠	٢٥,٦	٦٣	١٧,٣
املاك لليهود (قبل ١٩٤٨)	٣٠	٠,٥	٠,٨	٠,٢
المجموع	٥٨٥٦	١٠٠,٠	٣٦٤,٨	١٠٠,٠

Quoted from the Israeli Defence Ministry by David Lennon in the Financial Times of October 29, 1979.

الموارد المائية :

تقع تلال الضفة الغربية في مواجهة رياح المطر القادمة من شرق البحر الابيض المتوسط، ولذلك فانها تتلقى كميات وافرة من المطر تتراوح من ٣٠٠ ـ ٧٠٠ ملمتر. وبشكل عام، تعتبر الضفة الغربية من المناطق الرطبة بالمقارنة مع الدول المجاورة (انظر الجدول رقم ٧) اذ ان ٦٨ بالمئة من سطحها يسقط عليه اكثر من ٣٠٠ ملمتر، في حين أن ٣٢ بالمئة فقط يسقط عليه اقل من هذه الكمية، والتي تعتبر بشكل عام الحد الفاصل للجفاف.

الجدول رقم (٧)
تصنيف المساحة الارضية في منطقة الشرق الادنى
حسب معدل سقوط الامطار

الدولة	المساحة الكلية كم٢	اقل من ١٠٠ ملم بالمئة	١٠٠ ـ ٤٠٠ ملم بالمئة	اكثر من ٤٠٠ ملم بالمئة
العراق	٤٣٥,٠٠٠	٢٢	٦٧	١١
الاردن	٩٨,٠٠٠	٥١	٤٧	٢
سوريا	١٨٥,٠٠٠	—	٩٠	١٠
لبنان	١٠,٠٠٠	—	١٠	٩٠
الضفة الغربية	٥,٥٠٢	١٠	٣٧	٥٣

Sources:

1. Abdullah Ara'r, The Role of Rainfed Agriculture in the Near East Region, a papre submitted to the FA O Regional Seminar on Rainfed Agriculture, Amman, 5 - 10 May 1979.
2. The figures on the West Bank are based on the Rain Map on page (11).

ولكن، رغم الوفرة النسبية لموارد المياه، إلا ان نسبة الاراضي المروية في الضفة الغربية هي من اقل هذه النسب في المنطقة. فقد بلغت المساحة المروية، حسب آخر التقديرات المتوفرة، حوالي ٨٢ الف دونم، اي ما يعادل ٤ بالمئة فقط من الارض المزروعة، في حين تبلغ هذه النسبة في العراق ٤٩ بالمئة والاردن ٧ بالمئة وسوريا ٩ بالمئة ولبنان ٣٩ بالمئة واسرائيل ٤٣ بالمئة. اما في قطاع غزة فان نسبة الأرض المروية هي ٤٥ بالمئة.

من الواضح ان احد اهم الأسباب لانخفاض نسبة الارض المروية في الضفة الغربية يكمن في الخصائص الطبوغرافية المميزة لها، والتي تعرقل الزراعة المروية حتى ولو توفرت المياه اللازمة لذلك. فقد سبق ان اوضحنا ان نسبة المساحة القابلة للزراعة المروية لا تزيد عن ٦٠٠ الف دونم اي حوالي ٣٠ بالمئة من المساحة القابلة للزراعة في الوقت الحاضر. إلا ان السبب الأهم لتقلص الزراعة المروية

حاليا يعود الى تصميم سلطات الاحتلال على تحديد استهلاك المواطنين العرب في المناطق المحتلة ضمن حد معين لا يزيد عن ١٠٠ مليون متر مكعب للضفة الغربية، علما بأن الاحتياطي الكلي للميـاه القـابلة للاستغـلال فيهـا هو في حدود ٨٠٠ مليـون متر مكعب، يتسـرب حوالي ثلثيهـا الى الاحواض المائية في اسرائيل، اذ يقدر ان اسرائيل تحصل على ثلث كمية المياه التي تستهلكها سنويا (والمقدرة بحوالي ١٧٠٠ مليون متر مكعب) من مصادر مائية تقع في الضفة الغربية*.

تمارس سلطات الاحتلال سياستها المائية من خلال عدة اجراءات وقيود فرضتها على استغلال الموارد المائية، وخاصة مياه الآبار الارتوازية. وتشمل هذه الاجراءات منع حفر ابار جديدة، وتحديد كميات المياه المسموح بضخها من الآبار الحالية، ووضع عراقيل امام اصلاح وتطوير هذه الابار رغم سوء حالتها وتردي طاقتها الانتاجية.

وبالرغم من الضجة التي اثارتها السياسات المائية الاسرائيلية، إلا ان هنالك عددا كبيرا ومتزايدا من الآبار الارتوازية التي اصبحت تضخ اقل من الكميات المسموح لها بضخها. ويعود ذلك الى حدوث تناقص ملحوظ في السنوات الأخيرة في اربحية كثير من أنواع الزراعة المروية، مثل الخضار والحمضيات.

وبالمقابل، فإن اسرائيل تحاول جاهدة الاستيلاء على جميع فائض المياه القابلة للاستغلال، وقد قامت من أجل ذلك بحفر ما لا يقل عن ٢٩ بئر ارتوازي في الضفة الغربية ذات اعماق اكبر بكثير من الآبار العربية واقامت عليها مضخات ضخمة، وتتميز هذه الآبار بكفاءة انتاجية عالية تزيد حوالي ستة اضعاف عن الآبار العربية المجاورة.

وكما هو متوقع، فقد اسفرت الاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بالمياه الجوفية عن استيلاء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية على نسبة كبيرة من هذه المياه، بلغت في سنة ١٩٧٧ حوالي ٣٧ بالمئة من مجموع ما ضخته الآبار الارتوازية العربية في تلك السنة. وقد توقفت السلطات الاسرائيلية المعنية منذ ذلك العام عن اصدار اية تقارير حول سياساتها المائية، الا انه من المرجح ان تكون نسبة ضخها للمياه الجوفية قد ارتفعت كثيرا عما كانت عليه.

* KIDMA, Israel Journal of Development, No. 10, 1977, p. 4.

نستنتج من ذلك كله، بأن اسرائيل مصممة على احكام سيطرتها على الموارد المائية في الضفة الغربية، وأنها تعتبر ذلك من اهدافها الاستراتيجية في المناطق المحتلة. وطالما انها تمتلك القوة لفرض ارادتها في هذا المجال، فلن تتنازل عن سيطرتها على الموارد المائية ولن تسمح للمواطنين العرب بزيادة استهلاكهم من المياه، خاصة للاغراض الزراعية. لذلك، فإن احد اهم الاهداف الاستراتيجية للجهات الوطنية المعنية بتطوير الزراعة في المناطق المحتلة، هو العمل على الاستفادة من كميات المياه المتاحة لهم بأفضل السبل، بحيث يتمكن المزارع العربي من توسيع رقعة الزراعة المروية الى اوسع نطاق ممكن. ويعتقد كثير من الخبراء انه بالامكان مضاعفة المساحة الزروعة تحت الري اذا ما استخدمت اساليب الري الحديثة على نطاق اوسع، واذا ما اتخذت الاجراءات اللازمة لرفع كمية المياه المستخرجة من الآبار الارتوازية الى المستويات المسموح بضخها.

التغيرات الرئيسية في الزراعة بعد الاحتلال

حدثت بعد الاحتلال تغيرات جذرية في البنية الهيكلية للقطاع الزراعي، انعكست على المساحة المزروعة من المحاصيل والاشجار المختلفة وكميات الانتاج والكفاءة الانتاجية. كما حدثت تحولات بعيدة المدى بالنسبة للعمالة في القطاع الزراعي وفي اربحية فروع الانتاج المختلفة. وسنقوم في هذا الفصل بعرض وتحليل اهم هذه التغيرات.

التغيرات في كميات الانتاج والمساحة المزروعة:

طرأت بعد الاحتلال تغيرات ملحوظة في المساحات المزروعة وكميات الانتاج. ومع توافر الاحصاءات التفصيلية بهذا الخصوص والتي تغطي سنوات ما قبل وما بعد الاحتلال، الا ان المقارنة بين هاتين الفترتين من النواحي الانتاجية هي غير دقيقة بسبب ما يبدو من وجود فروقات في طرق جمع الاحصاءات. كما ان هنالك قدرا كبيرا من التفاوت الموسمي في انتاج بعض الفروع الزراعية، مما يزيد من صعوبة المقارنة بين فترات زمنية مختلفة. ويبين الجدول رقم (٨) التغيرات التي حدثت في الانتاج محسوبة على اساس معدل ثلاث سنوات قبل الاحتلال.

الجدول رقم (٨)
التغيرات في كمية الانتاج لبعض الفروع الرئيسية
(الكمية بالالف طن ونسبة التغير بالمئة)

النوع	معدل الكمية لفترة الاساس ٦٣ - ١٩٦٦	فترة ٦٩ - ١٩٧٢ الكمية	فترة ٦٩ - ١٩٧٢ نسبة التغيير	فترة ٧٦ - ١٩٧٩ الكمية	فترة ٧٦ - ١٩٧٩ نسبة التغير
القمح	٥١,٠	٣٤,٣	- ٣٣	٣١,٨	- ٣٨
البندورة	٤٨,٣	٣٤,٠	- ٣٠	٤١,٩	- ١٣
الخيار	١٥,٦	٩,٩	- ٣٦	٢٤,٨	+ ٦٠
بطيخ وشمام	٧٥,٢	٢٣,١	- ٦٩	١٩,٦	- ٧٤
حمضيات	٣٠,٩	٤٧,١	+ ٥٢	٨١,٨	+ ١٦٥
زيتون	٣٩,٨	٣٥,٣	- ١١	٤٣,٢	+ ٩
غنم وماعز (بالالف)	٦٥١,٣	٤٣٤,٢	- ٣٣	٣٩٨,٢	- ٣٩
بقر (بالالف)	٣٤,٦	٢٨,٦	- ١٧	١٥,٠	- ٥٧

Sources: Administered Territories Statistics Quarterly,
op. cit., pp. 88 - 89
Agricultural Atlas of Jordan, 1973.
West Bank Agriculture, 1974 (Ramallah: Dept. of Agriculture)
1975, p. 10 - 11.

ومع ان التقديرات المبينة اعلاه هي عرضة لقدر كبير من الخطأ، كما ذكرنا اعلاه، إلا انها مع ذلك تشير بوضوح الى حدوث نقص كبير في الانتاج بالنسبة لكل من القمح (٣٧ بالمئة) والبندورة (١٣ بالمئة) والبطيخ والشمام (٧٤ بالمئة) واعداد الغنم والماعز (٣٩ بالمئة) واعداد البقر (٥٧ بالمئة).

ويعود هذا النقص، بشكل رئيسي، الى حدوث تقلص كبير في المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضار الصيفية، وكذلك الى اغلاق مساحات واسعة من المراعي لأسباب «أمنية» (بالنسبة للغنم والماعز)، او للمنافسة الحادة مع منتجات الالبان الاسرائيلية المدعومة (بالنسبة للبقر). وقد حدث هذا التقلص في الانتاج الكلي رغم حدوث زيادة كبيرة في الكفاءة الانتاجية، كما سنرى فيما بعد.

اما بالنسبة للحمضيات، فقد ازداد الانتاج بنسبة كبيرة (١٦٥ بالمئة)، ويعود ذلك بصورة كاملة تقريبا الى بلوغ مساحات واسعة سن الانتاج بعد الاحتلال.

من الواضح ان التغيرات في الانتاج قد تسببت الى حد بعيد عن تغيرات ملموسة في المساحة المزروعة. ويمكن الاستدلال على ذلك من الجدول رقم (٩) والذي يدل على حدوث نقص كبير في مساحة المحاصيل الحقلية (٢٩ بالمئة). والخضروات (٥٩ بالمئة) والبطيخ والشمام (٩٥ بالمئة). اما مساحة الاشجار المثمرة فقد سجلت زيادة قدرها ٥ بالمئة.

الجدول رقم (٩)
التغيرات في المساحات المزروعة
(بالألف دونم)

النوع	معدل المساحة ٦٤ - ١٩٦٦	فترة ٦٨ - ١٩٧٠ المساحة	فترة ٦٨ - ١٩٧٠ التغيير	فترة ٧٧ - ١٩٧٩ المساحة	فترة ٧٧ - ١٩٧٩ التغيير
محاصيل حقلية	١٠١٥,٤	٩٦٢,٨	- ٣	٧١٦	- ٢٩
خضروات	٢٥٧,٢	٧٩,٦	- ٦٩	١٠٥	- ٥٩
بطيخ وشمام	٧٥,٠	٢٢,٣	- ٧٠	٤	- ٩٥
اشجار مثمرة	٧٨٩,٥	٧٠٢,٢	- ١١	٨٣٢	+ ٥

Sources: Statistical Abstract of Israel, 1972, p 665.
Agricultural Atlas of Jordan, op. cit.
Statistical Bulletins for the West Bank and Gaza Strip,
1880 and 1981.

ويعود النقص الذي حدث بالنسبة لمساحة المحاصيل الحقلية بشكل رئيسي، الى قيام السلطة بالاستيلاء او مصادرة مساحات واسعة من الاراضي الواقعة على السفوح الشرقية للجبال الفلسطينية، وبخاصة في منطقة طوباس ولواء الخليل. اما بالنسبة للخضار، فقد حدث تقلص كبير جداً في مساحات المزروعة بعلا، وذلك بسبب حدوث ارتفاع حاد في التكاليف الانتاجية. اما بالنسبة

للبطيخ والشمام فقد تأثرا كثيرا نتيجة للمنافسة مع الانتاج الاسرائيلي المكثف في النقب ومرج ابن عامر. وبعد أن اكتسب المزارعون العرب في منطقة جنين الخبرات الحديثة في الانتاج عاد هذا الفرع الى الازدهار من جديد، ولكن بصورة مكثفة وضمن رقعة من المساحة تقل كثيرا عما كانت عليه سابقا.

تعود الزيادة التي حصلت في مساحة الاشجار المثمرة، الى حدوث توسع ملموس في غرس الزيتون واللوزيات والعنب، خاصة الدعم الذي تقدمه الجمعيات الاجنبية على سعر الاشتال. ولكن ارقام المساحة الاجمالية المذكورة في الجدول السابق لا تكشف عن المساحات الواسعة من الزيتون التي تعرضت للاهمال شبه التام بعد الاحتلال.

التغيرات في المستوى التكنولوجي:

بعد الاحتلال، طرأ تقدم ملموس في الكفاءة الانتاجية لجميع فروع الانتاج الزراعي. ومع انه يصعب تقويم مدى التقدم الذي حصل من هذه الناحية بسبب التقلبات الموسمية الدائمة التي يتعرض لها الانتاج الزراعي، إلا ان الارقام المتوافرة تشير الى حدوث زيادة انتاجية كبيرة في فرع الخضار المروية، ربما بمعدل لا يقل عن ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال. كما حصل تقدم ملموس في انتاجية المحاصيل الحقلية، مثل القمح والشعير والدخان. اما الزيادة في انتاجية الاشجار المثمرة وفروع الانتاج الحيواني فكانت بمستوى اقل واتخذت مساراً طبيعيا.

ومع ان تقويم مدى هذا التقدم وتحليل اسبابه يشكّل مادة خصبة للدراسة العلمية، إلا ان السبب المباشر لذلك هو اتجاه المزارعين نحو استخدام وسائل احدث في الانتاج تعتمد بالدرجة الاولى على الاستعمال المكثف لمستلزمات الانتاج. ويمكن اخذ فكرة مقارنة عن مدى التقدم الذي حصل من هذه الناحية من الجدول رقم (١٠) والذي يتضمن أيضا مقارنة مع الاردن واسرائيل بالنسبة لمدى استخدام بعض مستلزمات الانتاج.

الجدول رقم (١٠)
تطور استعمال بعض مستلزمات الانتاج

	الضفة الغربية		الاردن	اسرائيل
	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٧
مساحة الارض المزروعة (الف دونم)	٢٠٤٥	٢٠٠٠	٣٩٠٠	٤٢٥٠
عدد التراكتورات ـ العدد الاجمالي	١٢٠	١٦٧٣	٤٠٧٤	٢٢٨٥٠
عدد التراكتورات لكل ١٠ الاف دونم	٠,٦	٨,٤	١٠,٤	٥٣,٨
كمية السماد المستعملة (بالالف طن)	٤	١١,٦	٢٤,٠	٢٧٨
معدل كمية السماد ـ كغم للدونم	٢,٠	٥,٨	٦,٢	٦٥,٤
المساحة المزروعة تحت النايلون (دونم)	—	٧٥٠٠	٨٠٠٠	٣١٠٤٤
المساحة المروية بالتنقيط (دونم)	—	٨٧٧٥	٤٩١	١٩٠٠٠٠
نسبة مستلزمات الانتاج من التكاليف الكلية (بالمئة)	؟	١٧	٣٠	٥٢

Sources:

1. Judaa and Samaria Agriculture, p. 13.
2. Statistical Abstract of Israel 1980, op. cit., pp. 356, 379, 389.
3. Agricultural Statistical Yearbook of Jordan, 1978, pp. 66, 77.
4. Akram Steitieh et. al., op. cit., p. 2.

يتبين من الجدول السابق انه بالرغم من حدوث زيادة كبيرة في معدل استخدام بعض المستلزمات الحديثة في الانتاج الزراعي، الا ان نسبة استخدام بعض هذه المستلزمات هي اقل مما هي عليه في الاردن، وأقل بكثير مما هي عليه في اسرائيل. ولعل أبرز دليل على ذلك هو ان نسبة مستلزمات الانتاج المشتراه من الكلفة الكلية لانتاج مزارعي الضفة الغربية لا تزال متدنية جدا (١٧٪) بالمقارنة مع اسرائيل (٥٢ بالمئة) والاردن (٢٠ بالمئة). ويجب التأكيد هنا على ان التخلف النسبي لاستخدام اساليب الانتاج المتطورة في الضفة الغربية، ليس ناتجاً عن جهل المزارعين لهذه الاساليب أو لعدم

قناعتهم بجدواها، بل أن الاسباب الحقيقية لذلك تكمن في عدم وجود التسهيلات التمويلية اللازمة لهذا الغرض وللشعور بالاحباط في اوساط المزارعين الناجم عن الخسائر المستمرة في معظم فروع الانتاج الزراعي.

ومن الجدير بالملاحظة ان هنالك تخلفا كبيرا جدا في المستوى التكنولوجي في الزراعة البعلية مقارنة مع الزراعة المروية. وذلك يعود الى عدة عوامل اهمها ما يلي:

- حدوث انخفاض حاد في اربحية الزراعة البعلية بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج (وخاصة الايدي العاملة) بنسبة اعلى بكثير من اسعار المنتجات ذاتها.
- عدم اهتمام مراكز البحث العلمي في اسرائيل بمشاكل فروع الزراعة البعلية السائدة في المناطق المحتلة، لأن مثل هذه الفروع لا تحتل اهمية تذكر في اسرائيل.
- عدم توفر الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين في دائرة الزراعة للحكم العسكري بالزراعة البعلية (وخاصة زراعة الزيتون والاشجار المثمرة) لان مثل هذه الفروع تتطلب استعمالا اوسع للارض.
- انتشار ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وما ينجم عنها من تضاؤل اهتمام المالكين بتحديث وسائل الانتاج في مزارعهم.
- الوعورة الزائدة في معظم مناطق الزراعة البعلية، والتي تنعكس بشكل مباشر على كلفة الانتاج والاربحية وتعزز قناعة المزارعين بعدم جدوى تكثيف الزراعة في السفوح الجبلية.

ولكن، بالرغم من الصعوبات الجمة التي تعيق تحديث وسائل الانتاج في الزراعة البعلية، إلا ان أية خطة تنموية للمناطق المحتلة يجب ان تعطي اولوية خاصة لهذا الهدف، بسبب الاهمية الكبرى لتعميق التواجد الفعال للمواطنين الفلسطينيين على ارضهم عن طريق استغلالهم لها بصورة تكفل لهم الحد الادنى من الدخل اللازم لضمان صمودهم عليها.

العمالة في الزراعة:

ان من ابرز التحولات الاقتصادية التي طرأت بعد الاحتلال، هو التقلص الكبير في عدد العاملين في القطاع الزراعي وفي نسبتهم من مجموع الأيدي العاملة. ومع انه لا توجد احصاءات دقيقة، إلا ان نسبة العاملين في الزراعة قبل الاحتلال تقدر بحوالي ٣٧ بالمئة، ارتفعت في اعقاب الاحتلال مباشرة (في سنة ١٩٦٩) الى ٤٣ بالمئة، ويبين الجدول رقم (١١) التطور الذي حدث في العمالة الزراعية خلال فترة الاحتلال.

الجدول رقم (١١)
تطور العمالة الزراعية في الضفة الغربية

السنة	مجموع العاملين (بالالف)	العاملون في الزراعة* بالالف	العاملون في الزراعة* بالمئة من العاملين	العاملون في اسرائيل بالالف	العاملون في اسرائيل بالمئة من العاملين
١٩٦٩	١٠٩,٩	٤٧,٨	٤٣,٥	٩,٠	٨,٢
١٩٧١	١١٦,٨	٣٦,٧	٣١,٤	٢٢,٤	١٩,٢
١٩٧٢	١٢٦,٤	٣٠,٠	٢٣,٨	٣٢,٦	٣٠,٥
١٩٧٥	١٣٢,٣	٣١,٨	٢٤,٠	٤٠,٤	٣٠,٥
١٩٧٧	١٢٧,٤	٣٠,٧	٢٤,١	٣٥,٥	٢٧,٩
١٩٧٩	١٣٢,٣	٢٩,١	٢٢,٠	٣٩,٨	٣٠,١
١٩٨١	١٣٣,٤	٣٠,٥	٢٢,٩	٣٩,٩	٢٩,٩

Source: Statistical Abstract of Israel, 1982, op. cit., p. 754

Administered Areas Bulletin No. 8 (Jerusalem: Centrral Bureau of Statistics) 1972.

* لا تشمل هذه التقديرات العاملين في الزراعة داخل اسرائيل.

يتبين من الجدول السابق ان نسبة العاملين في الزراعة من مجموع العاملين قد انخفضت من ٤٣,٥ بالمئة الى ٢٢,٩ بالمئة خلال الفترة ٦٩ - ١٩٨١. وبمعنى آخر، فقد بلغت نسبة الانخفاض في عدد العاملين في الزراعة خلال نفس الفترة ٣٦ بالمئة (من ٤٧,٨ الف الى ٣٠,٥ الف).

ومن الجدير بالذكر ان النقص في عدد العاملين في الزراعة يشمل اصحاب العمل والعاملين بأجر على حد سواء. ويتبين من الاحصاءات المتوافرة ان نسبة الانخفاض في عدد العاملين لحسابهم (في الزراعة) كانت اربعة اضعاف نسبة الانخفاض في عدد العاملين بأجر.

يعود الانخفاض في العمالة الزراعية بشكل رئيسي الى حدوث تغيرات عميقة في اربحية الزراعة مقارنة مع فروع الاقتصاد الاخرى. فقد ارتفعت تكاليف الانتاج بعد الاحتلال بمعدلات تزيد كثيرا عن نسبة الارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية ذاتها، مما ادى في النهاية الى تقلص الاربحية

الى مستويات متدنية جدا، او حتى الى الخسارة الفعلية. وينطبق ذلك على انماط الزراعة البعلية بشكل خاص، والتي تعتمد بشكل رئيسي على العمل اليدوي. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أجور حراثة الزيتون بنسبة ستة أضعاف خلال سنوات الاحتلال في حين لم يرتفع سعر الزيت اكثر من ٥٠ بالمئة.

ومما زاد من حدة الدوافع للهجرة في أوساط المزارعين والمناطق الريفية بشكل عام، حدوث ارتفاع كبير في مستويات المعيشة والاسعار، بحيث اصبح الدخل من العمل الزراعي لا يغطي الحد الادنى من المتطلبات المعيشية. ولما كان العمل في اسرائيل متوفرا وبأجور مغرية، فقد اتجهت غالبية الايدي العاملة التي تركت الزراعة الى سوق العمل المأجور في اسرائيل. ولذلك فقد اصبحت المناطق الريفية هي الرافد الرئيسي للعمالة العربية في اسرائيل.

ان تقلص عدد العاملين في الزراعة وتحولهم الى العمل المأجور، سواء في اسرائيل او في الخارج، هو من اخطر الظواهر الاقتصادية والقومية التي نجمت في اعقاب الاحتلال. ولا يخفى ما في هذا التحول من خدمة كبرى للاحتلال الاسرائيلي، ليس لأسباب اقتصادية فقط، بل كخطوة نحو تفريغ الارض من سكانها وتمهيد الطريق للاستيلاء عليها. لذلك فان الاولوية القصوى لأية خطة تنموية يجب أن تركز على تعزيز قدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من الايدي العاملة.

ومن الملاحظات الهامة المتعلقة بالتحولات في العمال الزراعية، هي انها اصبحت تعتمد بدرجة رئيسية على مصادر العمل العائلية التي تتميز بانخفاض قيمة فرصتها البديلة للعمل، ويشمل ذلك النساء والاطفال وأفراد العائلة الكبار في السن.

الوضع العام للاربحية :

لقد طرأت تغيرات جوهرية في أعقاب الاحتلال على اقتصاديات الانتاج الزراعي. وقد انعكست هذه التغيرات بشكل رئيسي على اسعار المواد الانتاجية واجرة الايدي العاملة، كما انعكست ايضا على اسعار المنتجات الزراعية ذاتها. ويبين الجدول رقم (١٢) ان أجرة الحراثة بالحيوانات قد ارتفعت خلال الفترة ٦٧ - ١٩٨٢ بنسبة ٦٠٠ بالمئة، وأجرة العامل بنسبة ٧٠٠ بالمئة، وثمن المياه ١٠٠٠ بالمئة، وسماد الامونياك ٣٤٠ بالمئة، كما حدث ارتفاع كبير في اسعار جميع المواد الكيماوية والبذور.

الجدول رقم (١٢)
تغيرات الاسعار لبعض عناصر الانتاج الرئيسية
(بالدينار الأردني)

العناصر الانتاجية	الوحدة	١٩٦٧	١٩٧٦	١٩٨٢
اجرة على الحصان	يوم	٢,٥	٨,٠	١٤,٠
اجرة عامل غير فني	يوم	٠,٥	٢,٠	٣,٥
اجرة ارض تحت الري	دونم	٦,٠	١٠,٠	٢٠,٠
ماء	متر مكعب	٠,٠١	٠,٠٣٥	٠,١
سماد الامونياك	طن	٢١	٤١,٢	٧٢,٠
سوبر فوسفات	لتر	١,٠	٢,٠	١,٨
فوليدول	كغم	—	١,٠	١,٨
بنجان	لتر	—	٢,٦	٥,٥
دوكاثلون	كغم	—	٠,٠٨٥	٠,١٨
كوبرت ٧٠ بالمئة				

المصدر: سجلات عينه من تجار الموارد الزراعية.

ومع انه حدث بعض الارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية، إلا ان نسبة الزيادة في اسعار هذه المواد كانت اقل بكثير من النسب المذكورة اعلاه. ومن الاسباب الرئيسية لذلك هو انفتاح الاسواق المحلية امام المنتجات الاسرائيلية التي تعرض بأسعار قد تقل حتى عن معدل الكلفة لمزارعي المناطق المحتلة. كذلك تأثرت الاربحية كثيرا بالقيود التي تفرضها السلطات الاردنية على حركة دخول المنتجات الزراعية من المناطق المحتلة، كما سنرى في بند لاحق.

ويقابل هذه التأثيرات السلبية على الاربحية تأثير إيجابي ناجم عن حدوث زيادة كبيرة في الانتاجية (راجع البند الخاص بتكنولوجيا الانتاج). لذلك، فقد كان هنالك تباينا كبيرا في المحصلة النهائية لهذه العوامل على الاربحية. ويمكن أخذ فكرة عن تكاليف الانتاج لعدد من فروع الانتاج الزراعي الرئيسية من الجدول رقم (١٣).

الجدول رقم (١٣)
تكاليف الانتاج والتسويق
(موسم ٨١ - ٨٢)

	الوحده	الكلفة الاجمالية (دينار بالسنة)
الزيتون - موسم جيد	دونم	١٥,٢
- موسم سيء	دونم	(-) ٤,١
العنب (تربة ارضية)	دونم	١٩,٠
الحمضيات (منطقة	دونم	٣٢٧,٠
قلقيليه)		٢٩٦,٠
البندورة	دونم	٢٢,٣
القمح	دونم	٦٦٩,٠
صيصان اللحم	١٠٠٠ طير	٢٦٠٥,٠
نعاج	١٠٠ رأس	

Source: Hisham Awartani, Agricultural Development in the West Bank, Ph. D. Thesis, 1982 - University of Bradford, England.

ومع ان الجدول السابق يعطي فكرة دقيقة نسبيا عن تكاليف الانتاج، إلا ان الاربحية تتغير كثيرا تبعا للاسعار الدارجة، والتي تتميز عموما بالتذبذب الحاد. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل اسعار الحمضيات بالجملة خلال الموسم الحالي والسابق (٨٢ و٨٣) مستويات متدنية لا تتجاوز ٨٠ ديناراً للطن. لذلك فقد تعرض المنتجون وتجار الحمضيات الى خسائر جسيمة جدا تهدد بانقراض هذا النوع من الانتاج الزراعي. كذلك الحال بالنسبة للبندورة الربيعية في موسم ١٩٨٢، عندما حددت السلطات الاردنية ادخالها بـ ٦٠٠ كغم للدونم، مما ادى الى انخفاض حاد في الاسعار وبالتالي الى تعرض المنتجين الى خسائر باهظة. اما في موسم ١٩٨٣، فقد انقلب الحال رأسا على عقب بسبب انفتاح السوق اللبناني امام بندورة الاغوار، مما ادى الى ارتفاع ساحق في الاسعار والاربحية، رغم الخسائر الكبيرة الناجمة عن الصقيع والتقلبات الجوية الحادة.

اما بالنسبة لزيت الزيتون، فإن العامل الأهم في تحديد كلفة الانتاج والاربحية له هو جودة الموسم،

وذلك بسبب ظاهرة التفاوت الشديد في الحمل من موسم لآخر. وبشكل عام فان كلفة انتاج الزيت يبلغ في الموسم الجيد حوالي ٥٠٠ فلس/كغم. وفي الموسم السيء حوالي ٩٠٠ فلس/كغم. وبذلك فان منتجي الزيتون لا يحققون سوى ارباحا ضئيلة تقدر بـ ١٥ ديناراً للدونم في الموسم الجيد، يقابلها خسارة قدرها ٤ دنانير للدونم في الموسم السيء.

اما بالنسبة لفروع الانتاج الحيواني، فإن وضعها يتأرجح بحدة اكبر بسبب المنافسة الحادة مع الانتاج الاسرائيلي المدعوم والقيود الكثيرة التي تفرضها سلطات الاحتلال، التي لا ترغب في انتعاش مثل هذه الفروع في أوساط المزارعين العرب. لذلك فقد تقلصت مشاريع تربية الابقار الحلوب بصورة كبيرة لانها لا تستطيع أن تنافس انتاج شركة «تنوفا» الذي يباع بأسعار تقل كثيراً عن معدل الكلفة. اما بالنسبة للدواجن، فإن الوضع أفضل قليلا، بسبب إرتفاع الاسعار في بعض الفترات الى معدلات تحقق بعض الارباح. وعلى العموم، فإن مزارعي الدواجن يعانون كثيرا من تقلب الاسعار والمزاحمة غير العادلة مع الانتاج الاسرائيلي.

اما بالنسبة لمشاريع الاغنام، سواء لاغراض التسمين او الحليب، فانها تتميز بقدر ملحوظ من الاربحية في الظروف الراهنة، بسبب بعض الميزات النسبية الناجمة عن ارتفاع اسعار لحم الغنم وتجهات البانها الى مستويات مجزية، وذلك نظرا لعدم وجود منافسة كبيرة في هذا المجال من المنتجين اليهود.

وبالرغم من تعدد الاسباب والعوامل التي ادت الى التناقص الكبير في اربحية معظم فروع الانتاج الزراعي، وخاصة الفروع البعلية منها، إلا ان اغلب هذه العوامل ترتبط بشكل او بآخر بظروف الاحتلال، بل ان بعضا منها جاء نتيجة لتخطيط مسبق من السلطات المحتلة. لذلك، فمن الواضح ان اعادة تنشيط القطاع الزراعي تتطلب قبل كل شيء تصحيح اوضاع اقتصاديات الانتاج بشكل يضمن للمنتجين الحصول على الحد الادنى من الدخل الصافي الذي يقنعهم بالاستمرار في الانتاج او التوسع فيه. وهذا ما سنحاول مناقشته في بند لاحق.

التجارة الزراعية:

بعد الاحتلال، حدثت تغيرات جذرية في اتجاهات وحجم التجارة الزراعية كان لها أثر كبير جدا على فروع الزراعة المختلفة، ولعل اهم هذه التغيرات هو فتح الحدود التي ظلت مغلقة لمدة عشرين

سنة امام المنتجات الاسرائيلية، بما فيها المنتجات الزراعية. في حين قامت السلطة بتقييد حركة دخول المنتجات الفلسطينية الى اسرائيل ضمن اضيق الحدود، وحسب مقتضيات المصلحة الاسرائيلية. لذلك، فقد وجد المنتجون في المناطق المحتلة انفسهم في مواجهة غير متكافئة مع المنتجين الاسرائيليين الذين يتمتعون بكل الميزات التمويلية والتكنولوجية الناتجة عن دعم وحماية الدولة لهم، والتي تصل في كثير من الاحيان الى حد تقديم دعم مالي مباشر او ضمان حد ادنى لمستوى الاسعار.

اما التغير الرئيسي الآخر فيما يتعلق بالتجارة (الزراعية وغير الزراعية على حد سواء)، فهو التقييدات الجديدة التي فرضت على حركة التبادل التجاري بين الضفتين الغربية والشرقية من الاردن. وبشكل عام، فإن سياسة سلطات الاحتلال من هذه الناحية تعمل على تشجيع حركة التصدير الى الاردن على اوسع نطاق بهدف الحصول على كميات كبيرة من العملة الصعبة التي يتسرب معظمها في نهاية الامر الى الاقتصاد الاسرائيلي. ومن شأن هذه العملية ان تفرغ السوق المحلي من جزء كبير من الانتاج المحلي وتفسح بذلك المجال امام المنتجات الاسرائيلية البديلة التي تعرض بأسعار لا يمكن منافستها.

وقد اسفرت هذه التغيرات في شروط وظروف التبادل التجاري للمناطق المحتلة، مع كل من اسرائيل والضفة الشرقية من الاردن، عن نتائج هامة جدا، ابرزها ان المناطق المحتلة اصبحت تشكل سوقا ضخما وبالغ الاهمية للاقتصاد الاسرائيلي، سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية او الزراعية. ويتميز هذا السوق بأنه قريب جدا من المؤسسات الانتاجية، وبأنه لا يتمتع بأية حماية بسبب غياب السلطة الوطنية. لذلك، فقد اصبحت المناطق المحتلة تحصل على حوالي ٩٠ بالمئة من مجمل وارداتها من اسرائيل وتصدر لها ما بين ٦٠ - ٨٠ بالمئة من مجموع صادراتها. كما بلغ حجم الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة حوالي ٢٠ بالمئة من مجمل صادراتها الى دول العالم الأخرى. ونظرا للطبيعة الكولونيالية لعلاقاتها التجارية مع المناطق المحتلة، فإن اسرائيل تحقق فائضا كبيرا بلغت قيمته حوالي ١٢٨ مليون ديناراً في سنة ١٩٨١ (انظر الجدول رقم ١٤). ويمكننا تصور الاهمية الكبرى لهذا الوضع بالنسبة لدولة كاسرائيل التي تعاني من مشاكل اقتصادية لا حصر لها، والتي تضطر لحماية اقتصادها المتدهور بأسوار عالية من الرسوم الجمركية والقيود الأمنية.

الجدول رقم (١٤)
ملخص لحركة التجارة الدولية للمناطق المحتلة
(سنة ١٩٨١، بالمليون دينار)

مجموع قيمة الواردات	من اسرائيل		من الدول الاخرى		من الاردن	
	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية
الضفة الغربية	١٩,٢	١٠٩,٧	٠,٩	١٣,٣	٠,٠٦	٢,٤
قطاع غزة	١١,٣	٨٣,٩	٠,٨	٨,٥	—	—
المجموع	٣٠,٥	١٩٣,٦	١,٧	٢١,٨	٠,٠٦	٢,٤

ملخص الميزان التجاري	مع اسرائيل (عجز)		مع الدول الأخرى (عجز)		مع الاردن (فائض)	
	زراعة	صناعية	زراعية	صناعية	زراعية	صناعية
الضفة الغربية	١١,٦	٧٣,٤	٠,٩	١٢,٨	٨,٢	١٥,١
قطاع غزة	٣,٧	٣٩,٢	١,٦	٨,٥	٨,٥	٠,٠٤
المجموع	١٥,٣	١١٢,٦	٠,٧	٢١,٣	١٦,٧	١٥,١٤

Derived from the Statistical Abstract of Israel, 1982, p. 741. Conversion rate is IS 34.23 per Jordan Dinar.

يتبين من معطيات الجدول السابق ان حجم التجارة بين المناطق المحتلة والاردن يقل كثيرا عما هو عليه مع اسرائيل، فقد بلغت نسبة التبادل التجاري للضفة الغربية مع الاردن ١٦ بالمئة من حجم تبادلها مع اسرائيل، في حين بلغت هذه النسبة لقطاع غزة ٦ بالمئة فقط.

لدى دراسة الجداول التفصيلية لصادرات المناطق المحتلة الى الاردن وغيرها، نلاحظ أنها تتكون من عدد قليل جدا من المنتجات الزراعية والصناعية. فبالنسبة للصادرات من قطاع غزة، نجد أنها تكاد تقتصر كليا على الحمضيات. اما صادرات الضفة الغربية فإنها تتكون من ثلاثة منتجات صناعية هي السمن النباتي والصابون والحجارة، وثلاثة منتجات زراعية هي الحمضيات وزيت

الزيتون والخضار. ويبين الجدول رقم (١٥) ان نسبة الصادرات الصناعية تكاد تعادل الصادرات الزراعية، وان قيمة الصادرات من السمنة التي تنتجها شركة الزيوت النباتية تصل الى ٢٢ بالمئة من المجموع الكلي للصادرات.

الجدول رقم (١٥)

صادرات الضفة الغربية الى الشرقية

حسب السلع الرئيسية

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المعدل
القيمة الاجمالية للصادرات (بالمليون دينار)	١٠,٤	١١,٨	١٣,٨	١٨,٩	١٦,١	٢١,٠	١٥,٣
التوزيع النسبي بالمئة:							
الحمضيات	١٣,٢	١٤,١	٢٥,٠	١٥,٠	١٥,٤	١٠,٧	١٥,٦
زيت الزيتون	١٣,٥	١٦,٦	٥,٢	٢٠,٢	١٠,٨	٣٠,٧	١٦,٢
الخضار	٢,٢	٦,٦	٩,٤	١٠,٩	٧,٠	٤,٦	٦,٨
السمنه النباتية	٢٧,١	٢١,٦	٢٣,٢	٢٠,١	٣٠,٧	٨,٠	٢١,٨
الصابون	١١,٩	٩,٤	٩,٧	٦,٥	٨,٠	٦,٣	٨,٦
الحجارة	٣,٦	٦,١	٤,٩	٤,٣	٤,٩	٥,٠	٤,٨
أخرى	٢٨,٥	٢٥,٦	٢٢,٦	٢٣,٠	٢٣,٢	٣٤,٧	٢٦,٣

Derived from the Administered Territories Statistics Quarterly, No. 1, 1981.

أخيرا، يجب التنبيه الى ان تجارة المناطق المحتلة مع كل من اسرائيل والاردن تعاني من قيود واختناقات عديدة ادت الى مضاعفات بعيدة الاثر على جميع المؤسسات الاقتصادية، بما فيها القطاعات الزراعية. وسنقوم بالأشارة الى هذه المشاكل لدى بحث المشاكل التسويقية في القطاع الزراعي.

الخدمات الزراعية المساعدة

حدثت بعد الاحتلال تغيرات جذرية في حجم ونوعية الخدمات التي تؤديها الاجهزة المعنية بتطور القطاع الزراعي في الاراضي المحتلة. ويشمل ذلك بشكل خاص خدمات الارشاد والتسويق والتمويل والتعاون. وسنقوم بتلخيص اهم التطورات التي حدثت في هذا المجال وتحليل مضاعفاتها على عملية تنمية الزراعة في المناطق المحتلة.

الارشاد الزراعي والبحث العلمي :

انتقلت مسؤولية وزارة الزراعة بعد الاحتلال الى ايدي السلطات الاسرائيلية عن طريق مكتب خاص أسس لهذا الغرض واتبع لقيادة الحكم العسكري. وقد اعطيت لضابط القيادة للشؤون الزراعية جميع الصلاحيات التي يتمتع بها وزير الزراعة حسب القوانين الاردنية، بالاضافة الى الصلاحيات التي انيطت به عن طريق الاوامر العسكرية الصادرة عن قائد الضفة الغربية.

يتضح من دراسة نشاطات وممارسات مكاتب دائرة الزراعة خلال فترة الاحتلال ان منجزاتها كانت متواضعة لأسباب وأوضاع معقدة نشأت بعد الاحتلال، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد خصص له ورقة مستقلة.

التعليم الزراعي :

يوجد معهدين في الضفة الغربية يتعاملان بالتعليم الزراعي، وهما: معهد خضوري الزراعي في طولكرم، ومدرسة العروب الثانوية. تأسست مدرسة خضوري سنة ١٩٣٠، وقد خرّجت منذ ذلك الحين مئات الدارسين الذين شغلوا وظائف متنوعة في المؤسسات ذات العلاقة بالزراعة، مثل التعليم الزراعي في المدارس وارشاد المزارعين. وقد تطورت مناهج هذين المعهدين في الستينات بحيث اصبحت تستهدف بشكل محدد تخريج معلمي الزراعة والعلوم، بالاضافة الى المعلمين من التخصصات الادبية والعلمية الاخرى.

ان التقويم الواقعي لأوضاع مدرسة خضوري في الماضي والحاضر، يظهر بوضوح انها فشلت تماما في التجاوب مع الاحتياجات التنموية الحقيقية للقطاع الزراعي في فلسطين، بل انها لم تنجح خلال

عمرها الذي امتد الى نصف قرن في ايجاد اتصال فعال مع القطاع الزراعي، لا من حيث مساهمتها في الارشاد والبحث العلمي ولا من حيث تخريج اناس قادرين على امتهان الزراعة. وليس من قبيل الصدفه ان يكون عدد خريجي خضوري الذين امتهنوا الزراعة الفعلية بعد التخرج ضئيلاً ولا يكاد يذكر. وحتى اليوم، وبالرغم من حدوث تغيرات جذرية في سوق العمل للخريجين، فإن خضوري ما زالت تنتج خريجين «للتصدير»، بسبب عدم وجود عمل لهم في الداخل.

أما مدرسة العروب الزراعية فقد أسست سنة ١٩٦٢ لهدف مزدوج، وهو تخريج فنيين زراعيين مع تأهيلهم لاكمال دراستهم العليا ان رغبوا بذلك. وكما هو متوقع، فقد أسفر هذا الخلط في الاهداف عن فشل ذريع في تحقيق الهدفين معاً، واصبح خريجو العروب عالة على المجتمع بسبب انعدام التوجه المهني لديهم اثناء الدراسة.

وقد ازدادت اوضاع مدرستي خضوري والعروب سوءاً بعد الاحتلال، حتى وصلت في الوقت الحاضر الى وضع مزرٍ من جميع النواحي. ويعود ذلك اولا الى ان السلطة ليست معنية بتطوير الزراعة في الاراضي المحتلة، وثانيا الى الضائقة الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل والتي انعكست على ميزانية الخدمات العامة في الحكم العسكري. ومن المؤسف ان تصل حالة هذين المعهدين الى ما هي عليه رغم انهما لا يزالان يتبعان رسميا لوزارة التربية والتعليم في عمان، والتي تستطيع رغم العقبات الحالية ان تساعدهما على تحسين اوضاعهما لكي يستجيبا للحاجات المتجددة للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

اما بالنسبة للتعليم الزراعي الجامعي، فإنه يتم حتى الآن من خلال التحاق الطلبة بكليات الزراعة في الخارج، وخاصة في الدول العربية. والمشكلة الاساسية هنا هي ان نوعية التعليم الذي يتلقاه هؤلاء الخريجين، لا تؤهلهم للعمل في الزراعة خارج نطاق القطاعات الخدماتية. والمشكلة الثانية هي ان هؤلاء الخريجين لا يجدون مصدرا مناسبا للتمويل حتى فيما اذا رغبوا حقا في العمل الزراعي الحر.

يتضح من هذه الخلفية ان هنالك انفصاماً شبه تام بين التعليم الزراعي بأشكاله المختلفة وعملية التنمية الزراعية في المناطق المحتلة. ولقد حاولت جامعة النجاح تدارك هذا الوضع بالعمل على تأسيس كلية زراعية ذات طابع متميز يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الملحة للقطاع الزراعي في الضفة

الغربية وقطاع غزة، ولكن السلطة رفضت الاستجابة لهذا الطلب. وهذا يفرض التفكير في بدائل اخرى لتوفير التعليم والتدريب الزراعي بمستوى مواز ومكمل للخدمات الاخرى التي تستهدف اعادة تطوير الزراعة في الاراضي المحتلة.

التعاون الزراعي: تقوم التعاونيات الزراعية بدور هام في اطار تحقيق اهداف عملية التنمية الزراعية في البلدان النامية. ولقد كان للحركة التعاونية تاريخ طويل في فلسطين يمتد الى حوالي نصف قرن.

ونظرا للاهمية الخاصة لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في الظروف الراهنة، والناجمة عن فقدان او نقص الخدمات التي تقدمها الاجهزة المتخصصة، فإن هذا الموضوع سيبحث خلال ندوة خاصة تشتمل على ورقتين تتعلقان بالتعاونيات الزراعية.

التمويل الزراعي: تطورت مصادر الاقراض الزراعي في الاردن في الستينات، بحيث اصبحت ترتكز على مصادر متخصصة حسب نوع التمويل المطلوب. فقد تخصصت مؤسسة الاقراض الزراعي بأغراض التمويل المتوسط والطويل الأجل، وتخصص الاتحاد التعاوني والاجهزة التابعة له بعمليات الاقراض الموسمي للاعضاء في الجمعيات التعاونية. كذلك تطورت عمليات التسليف التي تقوم بها شركات المواد الزراعية ووسطاء التسويق على شكل تسهيلات في الدفع لزبائنهم، بحيث اصبحت تشكل المصدر الاساسي لتمويل بعض انماط الانتاج الزراعي، مثل تربية الدواجن وزراعة الخضار بالطرق المكثفة.

وبالطبع، فقد امتدت نشاطات اجهزة الاقراض المذكورة الى الضفة الغربية، حيث كانت تعمل من خلال شبكة الاحتلال الاسرائيلي اربعة فروع لمؤسسة الاقراض الزراعي وثلاثة فروع للاتحاد التعاوني الاردني المركزي. وتقدر قيمة القروض التي كانت قائمة لكلا هاتين المؤسستين في ١٩٦٧/٦/٥ بـ ١٢ مليون دينار. اما التسهيلات بالدفع من الشركات والوسطاء فتقدر بحوالي مليون دينار.

تعرضت اوضاع التمويل الزراعي لتغيرات جذرية في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي. فقد قررت مؤسسة الاقراض الزراعي اغلاق فروعها في الضفة الغربية، ومنعت فروعها في الضفة الشرقية من

أجراء اية معاملات مع مزارعي الضفة الغربية. كما قرر الاتحاد التعاوني (او ما اصبح يعرف بالمنظمة التعاونية) تجميد النشاطات التمويلية لفروعه العاملة في الضفة، وأوقف الدعم المالي للجمعيات التعاونية الزراعية في اواخر السبعينات. وبذلك اغلقت جميع مصادر التمويل الرسمية للقطاع الزراعي في الضفة الغربية، وتم توجيه ضربة قاصمة لصمود المواطنين في الاراضي المحتلة بحجة رفض التعامل مع هذه المناطق ما دامت تحت الاحتلال.

وقد زادت اوضاع التمويل الزراعي سوءا مع اقدام شركات المواد الزراعية والوسطاء على اجراء تقليص شديد في حجم التسهيلات التمويلية التي يقدمونها للمزارعين بسبب الانخفاض المستمر والحاد في قيمة العملة الاسرائيلية، والتي اصبحت العملة الرئيسية للتعامل التجاري. وهكذا فقد ظل مزارعو المناطق المحتلة محرومون من مصادر التمويل الزراعي حتى أواخر السبعينات، وذلك عندما كثفت جمعيات التنمية الاجنبية من نشاطاتها، وبعد ان تم اقامة اللجنة المشتركة في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد سنة ١٩٧٨.

المؤسسات الاجنبية الخاصة :

نظرا لغياب السلطة الوطنية والاجهزة المتفرعة عنها منذ الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧، فقد اتجهت انظار كثير من الجهات الدولية نحو المناطق المحتلة بهدف ايجاد جسور للتعامل السياسي مع المؤسسات الوطنية في هذه المناطق. وبالفعل فقد انشأت او اعيد تنشيط ما يزيد عن ١٧ مؤسسة اجنبية حتى سنة ١٩٧٨، كان أهمها بالنسبة للقطاع الزراعي :

١. جمعية المانونايت المركزية (MCC)
٢. الجمعية الاميركية لمساعدة اللاجئين في الشرق الادنى (ANERA)
٣. جمعية تنمية المجتمع (CDF)
٤. جمعية الاغاثة الكاثوليكية (CRS)
٥. جمعية الكنائس العالمية (ICC)
٦. جمعية كير (CARE)

ترتبط المؤسسات الاجنبية الخاصة بجهات دولية مختلفة ذات اهتمامات سياسية او انسانية او بحتة، ولكن الممول الرئيسي لمعظمها هو وكالة الانماء الدولية التابعة لوزارة الخارجية الامريكية. لذلك فان الطابع السياسي لمثل هذه المؤسسات هو امر مفروغ منه.

تتعامل المؤسسات الخاصة، بشكل رئيسي، مع المؤسسات العامة، مثل التعاونيات والمجالس القروية والجمعيات الخيرية. ولكن بعضها يتعامل مع الافراد على نطاق محدود ذا طابع ريادي، مثل نشاطات جمعية المانونايت في تشجيع الري بالتنقيط ومشروع توزيع غراس الزيتون. كما تقوم جمعية المانونايت بدعم عمليات استصلاح الارض وبمبادرات متنوعة لتطوير وسائل الانتاج الزرعي، مثل برنامج الاعشاب ومقاومة الحشرات القشرية على التين.

اما جمعية الانيرا، فإنها متخصصة الى حد بعيد في المشاريع الرئيسية التي تقوم بها الجمعيات التعاونية والمؤسسات العامة، مثل تمويل انشاء الوحدات الآلية لاستصلاح الاراضي واقامة مصانع تعاونية لتعبئة الزيت في عبوات صغيرة الحجم. ولكن بالرغم من ان هذه الجمعية هي من اقوى الجمعيات الموجودة من النواحي التمويلية إلا انها تصادف مشاكل وعقبات اكثر من غيرها بسبب خلافاتها المستمرة مع السلطة.

لقد تمكنت الجمعيات الاجنبية من تقديم خدمات حيوية في مجالات متعددة خلال الاعوام الخمس الماضية. فقد قامت بدعم مشاريع كثيرة بكفاءة عالية نسبيا، مقارنة مع اللجنة المشتركة، يعود ذلك الى وجود كوادر فنية على مستوى رفيع لدى هذه الجمعيات، تقوم باجراء تقويم دقيق للمشاريع قبل الموافقة على دعمها، ثم ملاحقة عمليات التنفيذ في مراحلها المختلفة. إلا ان هذه الجمعيات تصادف عقبات ومشاكل تحد من امكانية توسيع نطاق عملها على نحو فعال. ولعل اهم هذه العقبات هي ما يلي:

١. تعاني الجمعيات الاجنبية من مواجهة دائمة مع سلطات الاحتلال، التي تشرف على عمل هذه الجمعيات اشرافا كاملا، وتفرض عليها الحصول على الموافقة المسبقة لجميع مشاريعها. والمشكلة الرئيسية بينهما هي في خلاف الرأي حول طبيعة المشاريع التي تقوم الجمعيات بدعمها، حيث تصر السلطة على ان تُقتصر هذه المشاريع على حل مشكلات معينة ليس لها طابعاً انتاجياً، مثل تحسين شبكات مياه الشرب وتوزيع المؤن، في حين تحاول بعض الجمعيات دعم القاعدة الانتاجية للسكان

من خلال مساعدتهم على استغلال مواردهم الاقتصادية بفعالية اكبر. وينجم عن هذا التناقض الاساسي تسويف ومماطلة مطولة يتم بعدها رفض الكثير من المشاريع والموافقة على بعضها.

ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال تضغط بقوة على الجمعيات الاجنبية كي تقوم هذه الجمعيات بتقديم الدعم من خلال روابط القرى، الا انها رفضت ذلك باصرار. لذلك، فقد لجأت السلطة في الآونة الاخيرة الى اسلوب جديد هو الطلب من الجمعيات رصد اموالها في «صندوق التطوير» الذي تشرف عليه «الادارة المدنية»، وما زالت الجمعيات حتى الان ترفض مثل هذا الطلب.

٢. ان من ابرز العقبات التي تحول دون زيادة فاعلية الجمعيات الاجنبية، هو ضآلة مواردها المالية قياساً للطلبات المقدمة لها. وتُقدر ميزانية المشاريع الزراعية لجميع هذه الجمعيات بما لا يزيد عن مليوني دولاراً في السنة، علما بأن ما يصرف منها فعلا لا يتجاوز نصف هذا المبلغ، وذلك بسبب القيود والعقبات التي تضعها السلطة.

٣. لقد تمكنت الجمعيات الاجنبية من تحقيق نجاح كبير في مشروع توزيع غراس الزيتون، وذلك رغم العقبات والقيود الكثيرة التي خلقتها السلطة بهذا الخصوص. لذلك، فإن هنالك تخوفاً من ان تعمل السلطة في المواسم القادمة على توقيف الجمعيات تماما عن العمل في هذا المشروع، وعندها ستتقلص زراعة الزيتون بصورة حادة ما لم تفكر الجهات المعنية منذ الآن بوسائل بديلة لضمان استمرارية المشروع.

وبشكل عام، فان الجمعيات الاجنبية العاملة في المناطق المحتلة تشكل في الظروف الراهنة احدى القنوات الرئيسية لدعم المؤسسات العاملة في التنمية الزراعية في تلك المناطق. ولا شك انه يمكن عمل الكثير من اجل زيادة فاعلية هذه الجمعيات في تحقيق هذا الهدف.

تطوير القطاع الزراعي في الاراضي المحتلة

تشكل عملية تنفيذ خطط التنمية في القطاع الزراعي مشكلة كبيرة بالنسبة للهيئات المعنية بتطوير الزراعة، وذلك رغم الدعم الكبير الذي تتلقاه هذه الهيئات من حكوماتها الوطنية ومن المؤسسات الدولية المتخصصة. ويتضح مدى «النجاح» الذي حققته معظم دول العالم النامية في هذا المجال من

جدول رقم (١٦)، الذي يبين نسبة نمو الانتاج الزراعي في عدد من البلدان النامية خلال العقد

الجدول رقم (١٦)

معدل نمو الانتاج الزراعي في بعض الدول النامية

٧٠ - ١٩٧٩

البلد	٪ بالسنة	البلد	٪ بالسنة
[illegible]	٢,٧	بريطانيا	٠,٨
[illegible]	٦,٤	الباكستان	٢,١
[illegible]	(-) ١,٨	المانيا	١,٥

Source: World Development Report, 1981, (Washington D.C.: The World Bank, Aug. 1981), pp. 136 - 137.

يدل هذه الاحصاءات وغيرها على ان تنمية القطاع الزراعي هي عملية صعبة جدا، حتى عند توفر الدعم الوطني لها، فكيف يمكن ان تتم هذه العملية في الاراضي المحتلة وتحت ظروف تحاول فيها سلطات الاحتلال كبح اي نشاط اقتصادي من شأنه دعم ارتباط المواطنين بأرضهم. لذلك، فإن عملية التنمية تتطلب قدرا كبيرا من المثابرة، واللجوء الى اساليب وافكار مخالفة لما هو مألوف في الظروف العادية.

لا تهدف هذه الورقة الى وضع خطة لتطوير القطاع الزراعي في الاراضي المحتلة، لان ذلك يتطلب دراسات مفصلة ذات طابع متخصص. ولكننا نكتفي في هذا المجال بتحديد ما نعتقد بأنه «الاهداف الاستراتيجية» للتنمية الزراعية في المناطق المحتلة، واقتراح عدد من المباديء الاساسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار من قبل الجهات المعنية بتطوير الزراعة في هذه المناطق.

الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية في الظروف الراهنة :

تقع الاراضي المحتلة في ظروف استثنائية ترتبط ارتباطا عضويا بالقطاع الزراعي، وذلك لارتكازه على الموارد الاقتصادية المتنازع عليها، وهي الارض والماء. ولهذا، يجب ان تخضع عملية التنمية

الزراعية لمقاييس واعتبارات وطنية لا تقل اهمية عن المعايير الاقتصادية والاجتماعية المألوفة. ويعتقد الباحث ان فلسفة التنمية الزراعية في الاراضي المحتلة يجب ان تستند طيلة بقاء الاحتلال الى الاسس والمباديء التالية:

١. تشجيع التوسع الافقي في استغلال الارض الزراعية الى اوسع حد ممكن.
٢. اعطاء الاولوية لزراعة الاشجار المثمرة في الاراضي الحدية بدلا من المحاصيل الحقلية.
٣. بذل كل جهد ممكن لزيادة قدرة القطاع الزراعي على استيعاب الايدي العاملة.
٤. رفع كفاءة استغلال المياه المتوفرة للمزارعين العرب الى اعلى مستوى ممكن بهدف استغلال هذه المياه على اوسع رقعة ممكنة من الارض الزراعية.
٥. تشجيع اية مشاريع تساعد على انشاء نقاط او تجمعات سكنية جديدة في المناطق الزراعية على غرار ما يعرف بـ «العزبة» او «الخربة».
٦. تقليل الاعتماد على استيراد الاغذية من اسرائيل قدر الامكان، وخاصة بالنسبة للمنتجات التي تستوعب كميات كبيرة من الايدي العاملة اذا انتجت محليا.
٧. تشجيع انماط الزراعة العائلية التي تعتمد على استغلال كميات كبيرة نسبيا من الايدي العاملة على قطع صغيرة من الارض.

المباديء العامة لعملية التنمية الزراعية:

تفرض الاوضاع السائدة في الأراضي المحتلة اتباع سياسات وخطط تنموية متميزة تنسجم والظروف التي طرأت بعد الاحتلال. لذلك، فإن كثيرا من المشاريع المقترحة قد لا تنسجم كليا مع المباديء الاقتصادية المعروفة، وخاصة ما يتعلق منها بترشيد عوامل الانتاج نحو انماط الاستغلال الامثل. ويعتقد الباحث ان اهم المباديء التي يجب ان تحكم عملية التنمية الزراعية في الاراضي المحتلة هي التالية:

١. يجب اعتبار الكثير من انماط الانتاج الزراعي كنوع من الاستثمار القومي، لا يتمثل العائد منه على شكل ربح مادي لاصحاب المشروع المباشرين، بل يأخذ أشكالا اخرى تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني على ارضه. وانطلاقا من هذا المبدأ يمكن استنتاج السياسات التالية:

أ ـ ان العامل الاهم في الحكم على المشروع ليس اربحيته، بل مدى مساهمته في تدعيم التواجد المادي للشعب الفلسطيني على أرضه.

ب ـ وعلى هذا الاساس، فإن عملية التمويل يجب ان تكون ايضا مسؤولية قومية، بالاضافة

الى تحريرها في الاصل مسؤولية شخصية للقائمين على المشروع.

جـ ـ وفي الحالات التي لا يحقق فيها المشروع ربحا مجزيا لاصحابه، او قد يكون خاسرا، لذلك يفترض توفير حد ادنى من الدخل للقائمين على المشروع لضمان استمراريته.

د ـ تطبق هذه الملاحظات بشكل خاص على انماط الزراعة البعلية، التي يرتبط بها ٩٥٪ من الاراضي الزراعية في الضفة الغربية. وبالتالي فهي المجال الاعم لتقليص الرقعة الزراعية او

ويتخذ تقديم اشكال مختلفة من الدعم المادي لبعض انماط الزراعة هو احد الركائز الاساسية ن مبدأ تقديم لمعظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إلا أن لهذا المبدأ مبررات اكثر سبية الزراعة في المناطق المحتلة، لا لأبعاده الوطنية فقط، بل أيضا لأن كثيرا من انواع يتعرض بالنسبة للزراعة الى منافسة غير متكافئة مع منتجات اسرائيلية مدعومة بقوة من الدولة. الانتاج الزراعي تتعرض الى الاراضي المحتلة، تفرض استعدادا لتقبل طرق ومعايير في ن الظروف الاستثنائية التي تمر بها في الاحوال العادية، ولعل من ابرز المعايير التمويلية التي يجب تبسيطها ل المالي غير مألوفة في تلك التي تتعلق بالضمانات المطلوبة من الجهات التي تتقدم بطلبات الدعم. بشكل جذري هي ذلك ذلك عن حدوث حالات من الفشل بمعدل اعلى من المألوف، ولكن لا يجوز والطبع قد يسفر تحول دون اتباع طرق قد تكون فعالة في تحقيق الهدف الاساسي، وهو توصيل تلك ذريعة للجهات التي تستحقه.

دعم من الخبرة المكتسبة خلال السنوات الاخيرة ان الجهود التي تبذلها السلطات العربية تبين بتطوير وصمود المناطق المحتلة، ليست بالكفاءة المطلوبة، وذلك لتعدد الاجهزة المعنية بهذا وضوع وتغلُّب الاعتبارات السياسية على اساليب تعاملها. لذلك، فان اهم خطوة يمكن اتخاذها من أجل زيادة فاعلية الجهود الهادفة لدعم اقتصاد المناطق المحتلة، هي خلق اجهزة متخصصة للتعامل مع هذه المناطق تحمل طابعا مهنيا بحتا.

الجمعيات التعاونية دوراً اساسياً في عملية تنمية القطاع الزراعي في المناطق المحتلة، ويجب تقديم كل دعم ممكن لها لتمكينها من القيام بدورها هذا بفعالية اكبر. غير أن الاقتصار على جمعيات التعاونية في التعامل مع القطاع الزراعي هو خطأ فادح لاسباب عديدة تتعلق بانخفاض نسبة تمثيلها للمزارعين (حوالي ٢٠ ٪)، وسهولة تحكم السلطة في مشاريعها وعملها اذا فرت ذلك. لذلك، يجب فتح باب الاقراض الفردي امام المزارعين غير الاعضاء في جمعيات التعاونية، كذلك امام الشركات الصغيرة العاملة في القطاع الزراعي والتي قد تضم عددا

قليلا من الافراد الذين يرغبون في القيام بمشروع ما بدون تسجيل أنفسهم كشركة او كجمعية تعاونية.

٦. ان الخطوة الاولى نحو تنظيم عملية الاقراض الفردي من خلال قنوات معروفة وذات طابع مهني، تتمثل في تشكيل لجان لوائية تناط بها عملية استقبال طلبات الاقراض والقيام بدراستها على الطبيعة واتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها، ثم تقوم هذه اللجان برفع الطلبات والتوصيات الى عمّان لكي يتم البت فيها. وعلى العكس من ذلك، فان الاستمرار في الترتيبات الحالية، يؤدي الى حرمان الاغلبية الساحقة من المواطنين الذين هم بحاجة فعلية للقروض، بسبب صعوبة اتصالهم بالجهات صاحبة الشأن، وكذلك فان عملية الحصول على القروض ستتطلب تكاليفاً باهظة ووقتاً طويلا، مما يحد من جدواها ويقلل من اقبال المزارعين عليها.

٧. تفتقر الاجهزة العاملة في خدمة الزراعة في الاراضي المحتلة الى الخبرات الفنية اللازمة لادارة علمية التنمية وتنشيط القطاع الزراعي. فالجهاز الارشادي يتناقص باستمرار ويهاجر معظم العاملين الاكفاء فيه الى الخارج، ولا يختلف الوضع من هذه الناحية كثيرا في الجمعيات التعاونية وفروع المنظمة التعاونية.

ولتلافي النقص المزمن والحاد في مجالات التدريب، يجب تنظيم برامج تدريبية مكثفة لمدراء الجمعيات التعاونية والمرشدين الزراعيين والتعاونيين وأعضاء لجان الاقراض اللوائية.

سياسة الصراع على الأرض في الضفة الغربية المحتلة

عبد الرحمن أبوعرفه

مقدمة

يعتمد مستقبل التواجد العربي في الأراضي المحتلة بشكل أساسي على مقدار الجهد المبذول للحفاظ على الأرض واستغلالها، حيث شكلت الأرض، ومنذ بداية الغزوة الصهيونية، محورا للصراع واساسا له، وقد هدفت جميع المخططات الصهيونية الى السيطرة على الأرض كمبدأ لتأسيس الكيان الصهيوني بكافة مقوماته البشرية والاقتصادية والسياسية.

وفي الظروف الحالية التي تعيشها الضفة الغربية، تتكرر عملية الصراع على الأرض بشكلها الحاد والشرس، وتعمل السلطات الاسرائيلية جاهدة على زيادة نسبة المساحة التي تسيطر عليها في محاولة مدروسة ومبرمجة لنزع ارضية التواجد البشري العربي. وكمحصلة لهذه العملية، فان الذي يتم فعلا هو صراع مكشوف يكاد كل طرف من اطرافه ان يحدد هدفه النهائي ويعلن ايضا عن وسائله لتحقيق هذا الهدف. وبالرغم من تعدد الاطراف في عملية الصراع هذه، الا انها من ناحية المواجهة العملية تقتصر على طرفين فقط، الطرف الاسرائيلي بكافة اجهزته، والطرف العربي المتمثل بسكان الضفة الغربية، ويكاد يكون من البديهي انه اذا استمرت عملية الصراع هذه ضمن موازين القوى الحالية، فإن الوضع سينتهي الى ما انتهى اليه في بقية اجزاء فلسطين عام ١٩٤٨.

وضمن هذا الاطار، ولأجل استغلال ناجح وفعال لقوة طرف المواجهة العربي ضمن موازين

القوى الحالية، لا بد من تحديد سياسة للاحتفاظ بالأرض واتخاذ اجراءات تنفيذية من الاجهزة العربية ذات العلاقة لادارة عملية الصراع.

اولا ـ الجغرافيا الزراعية لأراضي الضفة الغربية:

تبلغ مساحة الضفة الغربية نحو ٥٥٠٠ كيلو متر مربع، وهي تشكل بذلك نحو ربع مساحة فلسطين. ونظرا لتعقد الظروف البنائية في المنطقة، لم يتح لها ان تتطور بالمعدل الذي تطورت فيه المناطق الساحلية من فلسطين زمن الانتداب، وقد اسهم نقص المصادر المائية او عدم توفر الامكانيات لاستغلال هذه المصادر في تحجيم التطور الزراعي في المنطقة. وعلى الرغم من وصول الكميات المائية في المنطقة الى نحو ٧٠٠ مليون م٣ سنويا معظمها من مياه الامطار، فان فرصة السكان العرب لاستغلال هذه المياه لم تزد عن ١٥٪ من مجموعها. ولقد اثر النظام المطري على تحديد النبت الطبيعي في المنطقة، حيث تسود النباتات مستديمة الخضرة كالبلوط والبطم في مناطق الامطار ذات معدل ٣٠٠ ـ ٦٠٠ ملم سنويا، بينما تسود نباتات الخروب والانواع الشوكية في مناطق الامطار التي تتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ملم سنويا. ويقتصر النبت في المناطق التي تقل امطارها عن ٢٠٠ ملم على الحشائش الصالحة لرعي الحيوانات.

لقد اوجد الانسان الانماط الزراعية الاكثر ملاءمة لظروف المنطقة ضمن الامكانيات التي اتيحت له، وعموما تتوزع اراضي الضفة الغربية على اربعة اقاليم بيئية هي:

١. **المنطقة الجبلية الوسطى**: وهي اكبر مناطق الضفة الغربية مساحة، حيث تصل الى ٣,٥ مليون دونم تعادل ٦٥٪ من مساحة الضفة الغربية، وتشمل هذه المنطقة اقليم المرتفعات المتعارف عليه جغرافيا في السلسلة النقرية لمرتفعات وسط فلسطين. وتتصف هذه المرتفعات بتعقد ظروفها البنائية والتشكيلية، وتمتد مساحتها من شمال الضفة الغربية الى جنوبها بطول ١٢٠ كيلومترا ويتراوح عرضها بالمتوسط ما بين ٤٨ ـ ٥٠كم. وتتدرج المنطقة بالارتفاع حيث يصل افقي ارتفاعها الى ١٠٠٠م فوق سطح البحر. وقد لعبت العوامل الجيولوجية دورا كبيرا في تشكيل هذه السلسلة مثل عوامل الطمي في جبل الخليل والتصدع بمرتفعات نابلس وتلال رام الله وحركات التشوه والخلع التي ساعدت على تشكيل شبكات مائية من اودية شقت طريقها في طبقات الصخور الكلسية اللينة متجهة نحو الاغوار او البحر.

نتيجة لعمليات التمزق والتعرية، فقد تكونت الاخاديد العميقة ما بين هذه المرتفعات، مما سبغها نهاية طبيعية حدت بالفلاح الفلسطيني ان يستوطن على رؤوس الجبال حيث انشأ القرى يول الى الفسحات والاودية السهلية ذات التربة الخصبة ليمارس زراعته، وتتراوح اطوال الفسحات المرتفعات ما بين ١٥ ـ ٢٥ كيلومترا مكونة اراضي سهلية اشهرها سهل عرابة (دوتان) وسهل لور وسهل اللبن وسهل زيف.

تسود في المرتفعات ذات الصخور الجيرية، التربة الطينية الحمراء التي تتركب من ٥٠٪ من يات السيليكا و١٥٪ من مركبات الحديد و١٠٪ من مركبات الالمنيوم وتسمى هذه التربة يرا روزا) وتمتاز بخصوبتها، إلا ان هطول الامطار الشديدة يسبب انجراف هذه التربة وتعرية خور، وبالرغم من عدم سماكة هذه التربة وضحالتها، فإنها تلائم زراعة الاشجار المثمرة يتون والعنب واللوزيات والتفاحيات. اما في المرتفعات ذات الصخور الكلسية اللينة، فتسود تربة يزينا) ذات اللون الكستنائي القاتم، حيث ترتفع نسبة الكلس في هذه التربة مما يساعد في بكها، ونظرا لفقر هذه التربة بالطمي فهي تمتص الماء بسهولة وتخزنه مما يعتبر ملائما لزراعة يب الشتوية وحقول الخضر البعلية، وتتركز هذه التربة على بعض تلال سلسلة الجبال الغربية ي حوض نابلس.

بالرغم من تعقد التركيب البنائي ووعورة مسالك هذه الأراضي، الأمر الذي يعيق عمليات كة الزراعية والري، إلا انها تتميز بتطور زراعتها بالمقارنة مع غيرها من المناطق ذات التضاريس ي الشاهة، ومرد هذا التطور يعود بشكل اكيد الى الجهد البشري الخلاق الذي استطاع تحويل ي الصخرية الوعرة الى بساتين تزرع فيها مختلف انواع الاشجار.

واح امطار المنطقة ما بين ٣٠٠ ـ ٦٠٠ ملم، وتكاد تنعدم فيها امكانيات الري، وتبلغ مساحة ي المزروعة فيها نحو مليون دونم، اي ثلث مساحة المنطقة وما يعادل نصف المساحة المزروعة فة الغربية.

لية اراضي المنطقة مزروعة بالاشجار المثمرة كالزيتون الذي تصل نسبته الى ٧٣٪ من مجموع الاشجار، ثم يلي ذلك العنب ٩٪ واشجار الفاكهة المتساقطة الاوراق ١٥٪، بالاضافة الى عدة

آلاف من الدونمات مزروعة بالاشجار الحرجية، كما تزرع بعض المناطق المنبسطة بالحبوب الشتوية اضافة إلى تناثر عدة مئات من الدونمات المزروعة بالخضار على المسطحات الجبلية.

٢. **منطقة السفوح الشرقية**: وهي منطقة جافة ذات امطار قليلة لا تزيد عن ٢٥٠ ملم، وتمتد على طول الجانب الشرقي للضفة الغربية ابتداء من شرقي منطقة جنين شمالا، وتمتد محاذية للغور الغربي حتى تصل الى البحر الميت لتشمل جميع المنطقة الواقعة الى الغرب منه. وتتراوح ابعادها عن الخط السكاني، القدس ـ الخليل بمقداره ٥ ـ ١٠ كيلومترا، بينما يتراوح عرض المنطقة ما بين ١٠ ـ ٢٠ كيلومترا ـ وتصل مساحتها الى نحو ١,٥ مليون دونم. وباستثناء بعض المساحات المحددة لزراعة الحبوب الشتوية، فإن المنطقة تعتبر بشكل عام منطقة مراعي طبيعية، غير ان الانحدار الحاد فيها من ٨٠٠ متر فوق سطح البحر الى ١٥٠ متر دونه، ادى الى انجرافات مستمرة انهكت التركيب البنائي للتربة. كما أثر الرعي الجائر على نوعية وكمية الغطاء النباتي لنباتات المراعي الطبيعية. ولاصلاح احوال المنطقة، فان اعمالا استثمارية طويلة الأمد ستسهم في بعث الحياة فيها.

٣. **المنطقة شبه الساحلية**: وهي امتداد للساحل الفلسطيني، وتنحصر في القسم الشمالي الغربي من الضفة الغربية بالاضافة الى سهول جنين التي تعتبر امتدادا لسهل مرج ابن عامر الخصب، وتتكون المنطقة من اراضي سهلية تنحصر فيها المياه الجوفية للري بواسطة الآبار الارتوازية، وترتفع فيها معدلات سقوط الامطار، حيث تتراوح بين ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ملم، وتستغل اراضي المنطقة لزراعة الحبوب الشتوية الصيفية والخضار والمروية والحمضيات كما تزرع فيها الاشجار المثمرة والخضار البعلية.

يتراوح عرض المنطقة ما بين ٣ ـ ١٢ كيلومترا، ويصل طولها الى نحو ٦٠ كيلومترا، وتقدر مساحتها بـ ٤٠٠ الف دونم.

٤. **المنطقة الغورية**: تقع على امتداد نهر الاردن، وهي جزء من الجرف القاري الذي يمتد من البحر الأحمر حتى شمال سهل الحولة، ويبلغ طول المنطقة من خطوط الهدنة شمالا وحتى البحر الميت جنوبا نحو ٧٠ كيلومتراً ويتراوح عمقها ما بين ١ ـ ١٢ كيلومترا وتقدر مساحتها بنحو ٤٠٠ الف دونم، وتنخفض ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ متر عن سطح البحر. ويساعد المناخ شبه الاستوائي لها،

اضافة الى توفر مياه الري، على زراعة اصناف متميزة من النباتات في مواعيد متميزة، وتبلغ مساحة الرقعة القابلة للزراعة نحو ٢٠٠ الف دونم يستغل منها نحو ٤٠ الف دونم فقط، بينما تستغل المستوطنات اليهودية نحو ٤٠ ـ ٥٠ الف دونم آخر، نتيجة لتوفير امكانيات الري لها بوسائل متعددة. تعتبر هذه المنطقة العمود الفقري للزراعة المكثفة في الضفة الغربية كالخضار الشتوية والموز والحمضيات والمحاصيل الحقلية.

ثانيا ـ الجغرافيا السياسية لأراضي الضفة الغربية واوضاعها الديمغرافية:

يتجاوز عدد سكان الضفة الغربية المليون مواطن، يعيش حوالي ٦٥٪ منهم في الضفة الغربية، بينما اضطر ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ الف مواطن الى الهجرة نتيجة لحرب ١٩٦٧، بالاضافة الى عشرات الألوف من الذين تعذرت عودتهم اليها بسبب تلك الحرب. ومن مجموع السكان المقيمين حاليا في الضفة الغربية، ثمة نحو ٢٠٠ الف مواطن من سكان المدن والقرى الفلسطينية التي استولت عليها اسرائيل عام ١٩٤٨، ونصف هؤلاء السكان تقريباً يقطنون في عدة مخيمات تتناثر في انحاء مختلفة من الضفة الغربية.

تتركز الغالبية العظمى من السكان في منطقتين من المناطق الاقليمية الاربع للضفة الغربية، وهما منطقة المرتفعات الوسطى الرطبة والمنطقة شبه الساحلية، بينما ينخفض التركيز السكاني الى درجة متدنية جدا في منطقتي الاغوار والسفوح الشرقية وكذلك في المنطقة الجنوبية، ومن الواضح ان مرد هذا التركيز يعود الى عوامل بيئية كالامطار ومعدلات الحرارة وتوفر المصادر الطبيعية.

ولقد تعرضت مناطق الضفة الغربية الى تأثيرات متباينة بخصوص اعداد السكان التي اضطرت الى الهجرة منها في العام ١٩٦٧، فبينما وصلت النسبة ما بين ٩٠ ـ ١٠٠٪ في منطقة اللطرون بسبب الهدم الكلي لثلاث قرى أساسية في المنطقة، فانها تراوحت حول ٨٠٪ في منطقة الاغوار الجنوبية و٥٠٪ في منطقة الاغوار الشمالية والفارعة وفي المنطقة الشرقية من جنوب الضفة الغربية، ووصلت هذه النسبة الى ٣٥٪ في منطقة جنوبي الخليل، اما المنطقة الوسطى من الضفة الغربية فقد انخفضت اعداد سكانها بحوالي ٢٥٪ وتناقصت هذه النسبة في المناطق الشمالية الى ١٥٪.

ويعيش نحو نصف سكان المناطق الجبلية في ٢٦ مدينة وبلدة بمعدلات سكنية تتراوح بين ٢٠ ـ

١٠٠ الف مواطن، بينما يعيش النصف الآخر في نحو ٤٥٠ قرية يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ مواطن.

ومن الناحية الاستراتيجية، ونتيجة للظروف التي اسفرت عنها حرب ١٩٤٨، فان الضفة الغربية كانت بمثابة شبه جزيرة محاطة بنظام معاد يطوقها من ثلاث جهات، وفي الوقت نفسه فان الضفة الغربية بطبيعتها الجبلية الاستراتيجية تشرف وتطل على معظم اجزاء فلسطين المحتلة من الشمال والغرب والجنوب، وفي العام ١٩٦٧ انتهزت اسرائيل الفرص لتنهي هذا الوضع الشاذ لصالحها وذلك بسيطرتها العسكرية على المنطقة بكاملها.

وانطلاقا من المفهوم الصهيوني للدولة اليهودية، وبحكم الطبيعة الاستيطانية لهذه الدولة، شرعت السلطات تدريجياً في تنفيذ خطة محكمة تستهدف تحويل الاحتلال العسكري ذي الطبيعة المؤقتة، الى وجود مدني وعسكري ثابت بواسطة تغيير الميزان الديمغرافي في المنطقة من خلال السيطرة على مساحات واسعة من الاراضي. وقد ارتكزت مباديء السياسة الصهيونية بهذا الخصوص على:

١. الادعاءات الدينية بأن الضفة الغربية جزء من «أرض اسرائيل» التوراتية.
٢. تهديد الحكومات والشعوب العربية بعنصر الزمن وذلك بالتهديد بتحقيق امور واقعة تزداد رسوخا مع الزمن.
٣. النظرية العسكرية الاسرائيلية التي تدمج ما بين الحياة المدنية والعمل العسكري.
٤. الاسلوب التوسعي الاسرائيلي والذي يرى في المستوطنات رسما فعليا للحدود الدولية.
٥. ربط الخطوط العسكرية الحدودية البعيدة والمعزولة عن التجمعات السكانية بخطوط سريعة تمر عبر طرق مأمونة يكفلها وجود المستوطنات على امتدادها.
٦. الحصول على مساحات اضافية من الأراضي للاستغلال الزراعي ولاستثمار كميات اضافية من المياه من أجل زيادة انتاج المحاصيل، وبالتالي تقوية المرافق الاقتصادية.

ان كافة المشاريع والنظريات الصهيونية الاستيطانية قد استهدفت هذه الامور بشكل او بآخر وفي حال عجز اي من المشاريع الاستيطانية عن تحقيق اي بند من هذه البنود، فإن مشروعا آخر يتكفل بتغطية العجز في هذا المجال، لذلك يبدو ان هناك تكاملا منطقيا بين المشاريع الاستيطانية الاساسية الثلاثة وهي مشروع الون ومشروع شارون ومشروع غوش امونيم.

ونتيجة لهذه السياسة، وخلال فترة ١٨ عاما، اخذت مساحات متزايدة من أراضي الضفة الغربية تصبح تحت السيطرة الاسرائيلية، وتختلف التقديرات حول النسبة المساحية التي تمكنت السلطات من السيطرة عليها، الا أن معظمها تكاد تجمع على ان هذه النسبة قد تخطت الخمسين بالمئة، بينما تشير مصادر أخرى الى ان النسبة قد قاربت السبعين بالمئة. وبلغة الأرقام المطلقة، يمكن القول ان حوالي ٢ مليون دونم من اراضي الضفة الغربية قد وضعت تحت تصرف المستوطنات او اغلقت لتكون احتياطا استيطانيا مستقبليا.

وتتركز هذه الأراضي في مختلف مناطق الضفة الغربية على شكل مجموعات استيطانية هي:

١. **منطقة وادي الأردن**: بالرغم من الاهمية الاقتصادية لهذه المنطقة فانها تعتبر هامشية بالنسبة للتواجد البشري، ولا يقطن في المنطقة حاليا سوى ٢٨ الف مواطن عربي، حوالي ٧٠٪ منهم في مدينة اريحا ويتوزع الباقي في منطقة الجفتلك والفارعة ١٣٪ والعوجا ٤٪، عين البيضا ٤١٪، بردله ٣٪ و٢٪ في مرج نعجه والزبيدات وفصايل. وتبلغ مساحة المنطقة نحو ٤٠٠ الف دونم حوالي نصفها صالح للزراعة، بينما لا تتجاوز المساحة المزروعة حاليا من قبل العرب ٤٠ ـ ٦٠ الف دونم.

لقد اعطيت هذه المنطقة اولوية استيطانية ليس للاسباب السياسية والأمنية فقط، بل كذلك لاسباب اقتصادية، نتيجة لتوفر المصادر الطبيعية من اراضي ومياه، حيث اسس في المنطقة نحو ٣٠ مستوطنة، قطنها حتى نهاية عام ١٩٨٢ نحو ٥٣٠ عائلة بعدد كلي يتراوح بين ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ مستوطن. ووضع تحت تصرف هذه المستوطنات نحو ٥٠ الف دونم منها ٣٤ الف دونم صالحة للزراعة. ولا تعاني هذه المستوطنات من مشاكل سياسية او تنظيمية، حيث يوجد اجماع صهيوني على استيطان هذه المنطقة. وترتبط جميع مستوطنات المنطقة بمجلس اقليمي له علاقة مباشرة فيما يتعلق بقضايا التطوير بقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية.

ويبين الجدول التالي المساحات المزروعة والمخطط لزراعتها في مستوطنات غور الأردن (بالدونم):

	المزروع عام ١٩٨٢	المخطط لزراعته حتى عام ١٩٨٦
نخيل	٢٢٤٣	٥١٣٠
عنب	٢٢٩٤	٤٣٨٥
حمضيات	٢٥٥٥	٣٠٥٠
مانجو وابو كادو	٥٣٤	١٥٩٠
فلفل	٩٤٥	١١١٠
باذنجان	٨٢٠	١٥٠٠
شمام	٧٦٥	١١٠٥
بطيخ	٢٣٤٠	٤١٠٠
ذره	١٠١٠	٢٧١٥
بصل	١٢٠٠	٢١٤٥
بندوره	٨٢٠	١٠٣٥
بطاطا	٤١٠	١٢٥٥
قمح	٩٧٠	١٣٦٠
قطن	٣٥٠	١١٢٠
برسيم	٣٦٥	١٠٥٠
بصل بذور	٥٨٠	٦١٥
اخرى	١٣٣٠	٢٣٩٠
المجموع	٢٩٥٣١	٣٥,٦٥٥

وبالاضافة الى هذه المساحات، فإن مستوطنات شمال البحر الميت زرعت خلال الفترة ذاتها ٣٠٣ دونما، منها ٢٠٢١ دونما بالمحاصيل، والباقي بالاشجار المثمرة كالنخيل، بالاضافة الى ١٦٥٢ د التحضير ومن المقرر أن تزرع خلال ١٩٨٣/١٩٨٤.

وبالنظر الى الأهمية القصوى التي توليها السلطات لمنطقة وادي الأردن، فقد اعدت مخططات طويلة لأمد لتطوير الاستيطان فيها. وبالاضافة الى ما تم إنجازه، هناك خطة مدتها ١٥ عاما بدأت من

عام ١٩٨٢ وستنتهي عام ١٩٩٦، وسيتم تنفيذ الخطة على ثلاث مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

المرحلة (أ): ١٩٨٢ - ١٩٨٦:
وسيتم فيها زيادة عدد سكان المستوطنات من ٤٥٠ عائلة الى ٩٥٠ عائلة، بحيث تصل كل مستوطنة الى ٥٠ - ٧٠٪ من طاقتها الاستيعابية، وسيتم تحضير مساحات إضافية من الاراضي بحيث يمكن إنشاء مستوطنات اضافية عليها.

المرحلة (ب): ١٩٨٧ - ١٩٩١:
حسب الخطة، سيرتفع عدد المستوطنين خلال هذه المرحلة ليصل الى ١٥٠٠ عائلة، وستصل المستوطنات في نهايتها الى دور التطوير الكامل، من حيث توفر البنية التحتية الاقليمية واستكمال كافة المرافق واكتمال انشاء العدد المطلوب من المستوطنات التي ستستغل الأراضي الجديدة المحضرة في المرحلة (أ)وستزاد خلال هذه الفترة كميات المياه المخصصة للري ومن ضمنها ضخ المياه من بحيرة طبريا.

المرحلة (جـ): ١٩٩٢ - ١٩٩٦:
من المقرر زيادة عدد المستوطنين خلال هذه المرحلة الى ٢٥٠٠ عائلة، وستكون المستوطنات القديمة مستعدة لاستيعاب الجيل الثاني من المستوطنين ضمن خطة مستقبلية تعد لذلك الغرض فيما بعد.

وفيما يتعلق بالمصادر الطبيعية، فان هذه الخطة، تستهدف في مراحلها الثلاث الى تحقيق ما يلي:

أ. الارض: توفير ٧٠ الف دونم من الاراضي للمستوطنات القائمة والجديدة على النحو التالي:

	المنحدرات	محولا	الوسط	شرق الطريق	المجموع
للمستوطنات القائمة	–	–	١٩,٦٠٠	٣٠٠٠	٢٢,٦٠٠
(الوسط) للمستوطنات القائمة	٩٣٠٠	–	٢,٠٠٠	٣٠٠	١١,٦٠٠
(المنحدرات) للمستوطنات القائمة	–	٢٩٠٠	٤٠٠	١٠٠٠	٤,٣٠٠
(محولا) مستوطنات المرحلة أ	١٠٠٠	–	٣,٥٠٠	٥٨٠٠	١٠,٣٠٠
مستوطنات المرحلة ب ، جـ	–	–	–	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
مستوطنات البحر الميت	–	–	–	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
المجموع	١٠,٣٠٠	٢,٩٠٠	٢٥,٥٠٠	٣٣,٠٠٠	٧١,٨٠٠

ب ـ المياه: حتى يمكن استغلال مساحات الأراضي التي ستوضع تحت تصرف المستوطنات، سيتم العمل على زيادة كميات مياه الري بحيث تصل في نهاية المرحلة الثالثة الى ١٤٢ م م^3، ٧٠٪ منها مياه حلوة. اما عن مصادر المياه الحلوه، فسوف يتم ضخ ٣٣,٥ م م^3 من الآبار الارتوازية في المنطقة، بينما سيتم توفير ٦٤ م م^3 من مياه طبريا ومن مصادر اخرى، اما المياه المالحة فسيتم ضخها من نهر الأردن (٤٠ م م^3)، ومن المجاري القادمة من القدس ومستوطنة معلي ادوميم (م م^3).

وستتوزع كميات المياه هذه على المستوطنات حسب المخطط التالي:

	مياه حلوة	مياه مالحة	المجموع
المستوطنات القائمة	٤٥	١٣,٥	٥٨,٥
مستوطنات المرحلة أ	١٢	٦,٠	١٨,٠
(مختلطة) مستوطنات المرحلة ب جـ	٢٤	١٢,٠	٣٦,٠
مستوطنات البحر الميت	١٤,٥	١٣,٠	٢٧,٥
معاليه ادوميم	٢,٠	–	٢,٠
المجموع	٩٧,٥	٤٤,٥	١٤٢,٥

٢. **منطقة المرتفعات الوسطى**: وتشمل هذه المنطقة وسط الضفة الغربية، وتمتد من الشمال عند الخط الاداري الذي يفصل لوائي رام الله ونابلس وحتى جنوب القدس، اما من الغرب فتمتد من خطوط الهدنة وتتجه نحو الشرق حتى منتصف المنحدرات الشرقية، وتصل مساحة هذه المنطقة الى نحو مليون دونم، وتضم بالاضافة الى القدس العربية كلا من مدينتي رام الله والبيرة وبلديات بير زيت، بني زيد، بتونيا، دير دبوان، ومجموعة كبيرة من قرى القدس ورام الله. ويصل عدد السكان العرب في هذه المنطقة الى حوالي ٣٠٠ الف نسمة (بما في ذلك سكان القدس). وتبذل السلطات المحتلة جهودا لتركيز اعداداً كبيرة من المستوطنين في هذه المنطقة، لتوازن من جهة بين عددهم واعداد السكان العرب في المنطقة وكذلك لتدعيم مدينة القدس. وباستثناء الوضع الخاص للضواحي الاستيطانية التي تشكل طوقا حول المدينة، والتي يتم تركيز عشرات الالوف من الوحدات السكنية فيها، فان المستوطنات الأخرى تمثل طوقا آخر ابعد مدى يحاول فصل المنطقة المركزية من الضفة الغربية عن شمالها وجنوبها.

لقد أنشيء في هذه المنطقة ٣٠ مستوطنة ضمت حتى العام ١٩٨٢ نحو ٨٠٠ عائلة، اي ما بين ٣٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ مستوطن، من المتوقع أن يرتفع عددهم خلال فترة وجيزة الى ١٥ الف مستوطن. ولا تشمل هذه الاعداد مستوطنة معاليه ادوميم والتي تقام كمدينة ستضم ٤٠ الف نسمة، كما لا تشمل بالطبع الضواحي الاستيطانية للقدس. وقد صودر من هذه المنطقة نحو ٢٥٠ الف دونم لجميع الاغراض الزراعية والرعوية والصناعية والاسكانية. وهناك ٢٥ الف دونم من الاراضي المغلة تقع ضمن هذه المساحة بالاضافة الى ٧٠٠٠ دونم خصصت كمراعي، خاصة في منطقة اللطرون. وبسبب

النقص النسبي في الاراضي الزراعية في هذه المنطقة، فإن مستوطناتها الزراعية ستعتمد على الفروع الزراعية ذات الاستثمارات العالية والاراضي المحدودة المساحة، مثل انتاج الزهور في البيوت المكيفة ومزارع الدواجن والمشاتل وانتاج العسل، بالاضافة الى تربية الابقار والاغنام في المراعي الطبيعية، والتي ستزداد مساحتها بحيث تصل الى ٣٥ الف دونم تتركز معظمها في اربع مستوطنات هي: مفوحورون (١٧,٠٠٠ دونم)، كفرادوميم (١٠,٠٠٠ دونم)، شيلو (٥٠٠٠ دونم)، وكوخاف هشاحر (١٢٠٠) دونم.

٣. **منطقة كفرعصيون:** وتمتد هذه المنطقة من بلدة بيت أومّر في الشمال وحتى العروب في الجنوب، بينما تمتد عرضيا من خط الهدنة غربا وحتى المنحدرات الشرقية. وسيكون بمقدور هذه المنطقة بعد استكمال مراحلها الاستيطانية تحقيق الفصل الكامل بين جنوب الضفة الغربية عن باقي أجزائها الأخرى.

تبلغ مساحة المنطقة ٦٥٠ الف دونم صودر منها ٣٠٠ الف دونم، اي حوالي ٤٥٪، منها ٢٠٠ الف دونم في الجزء الشرقي من المنطقة والذي يشمل أقسام من المنحدرات الشرقية و٤٥ الف دونم في مركز المنطقة بالاضافة الى ٥٥ الف دونم في الجانب الغربي. وتعتبر هذه المنطقة مثالية للمخططات الاستيطانية، فهي من جهة تكاد تخلو من أي وجود عربي، حيث تقتصر اهميتها على اراضيها الزراعية البالغة مساحتها نحو ٢٠٠ الف دونم يزرع معظمها بالعنب والاشجار المثمرة بالاضافة الى ٨٠ الف دونم من اراضي المراعي في الجزء الشرقي تم اغلاقها باوامر عسكرية.

يبلغ عدد المستوطنات في هذه المنطقة ٨ مستوطنات يقطنها نحو ٤٨٠ عائلة اي حوالي ٢٥٠٠ مستوطن، سيرتفع عددهم الى ٧٥٠٠ مستوطن. ولا يشمل هذا العدد المدينة الاستيطانية (افرات) التي ستضم لوحدها ٢٥,٠٠٠ مستوطن، حسب ما هو مخطط لها

وبسبب توفر الأراضي الزراعية في المنطقة، فان معظم المستوطنات فيها تعتمد على الزراعة كأحدى مقوماتها الاقتصادية الاساسية. وقد تمكنت السلطات الاسرائيلية حتى الآن من مصادرة ١٨ الف دونم من الأراضي الزراعية، وما زال الخطر يتهدد مستقبل عدة آلاف اخرى، وحتى العام ١٩٨٢ قامت مستوطنات المنطقة بزراعة المساحات والاصناف التالية:

	٢٥٥٠ دونم
قطن	٨٠٠٠ دونم
قمح	١٦٠٠ دونم
محاصيل شتوية	٣٠٠٠ دونم
محاصيل صيفية	٢٠٠٠ دونم
تبغ	
المجموع	١٧١٥٠ دونم

بالاضافة الى ١٢٨٠ دونم مزروعة ببساتين العنب والفواكه، وهناك عدة مئات من الدونمات مشغولة بحظائر الدواجن وبيوت تربية الزهور.

٤. **منطقة جنوب الخليل:** وتعتبر هذه المنطقة بقسمها الاكبر جرداء، حيث تنخفض الكثافة السكانية فيها الى حد كبير بسبب وعورة الأرض وانعدام التربة، بالاضافة الى انخفاض معدلات سقوط الامطار فيها. وقد اضطرت نسبة كبيرة من العشائر التي قطنت المنطقة قبل عام ١٩٦٧ الى النزوح عنها الى الشرق.

لقد اغلقت السلطات معظم اراضي المنطقة، منها نحو ١٤٠٠٠ دونم صالحة للزراعة، واقيمت فيها ٩ مستوطنات تضم ٩٠ عائلة (تشمل ٥٠٠٠ مستوطن في كريات اربع سيرتفع عددهم الى ٧٥ الف). وقامت هذه المستوطنات حتى العام ١٩٨٢ باستغلال ٢٥٠٠ دونم لزراعة المحاصيل، بالاضافة الى ١٢٠٠ دونم زرعت بالاشجار المثمرة، وخصص نحو ١٠٠٠ دونم كمراعي للاغنام. وستوجه عناية خاصة لمستوطنات هذه المنطقة من الناحية الزراعية والرعوية، حيث سيخصص نحو ٣٠٠٠ دونم لتكون مراعي للاغنام.

٥. **منطقة غربي جنين (ريحان):** تقع هذه المنطقة في اقصى الشمال الغربي للضفة الغربية، وتمتد على الحواف الشرقية لوادي عاره في فلسطين المحتلة الذي يتميز بكثافة السكان العرب فيه، ومن الواضح ان الهدف الاستيطاني الجوهري لهذه المنطقة يتمثل في ايجاد حاجز استيطاني يهودي يمنع امكانية تلاصق التجمعات السكنية العربية في شمال الضفة مع التجمعات السكانية العربية في وادي عاره. وتبلغ مساحة المنطقة نحو ١٠٠ الف دونم أنشيء فيها ٤ مستوطنات تقطنها ١٠٠ عائلة، خصص لها ٥٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية و٣٠٠٠ دونم لمراعي الاغنام.

تتماثل المناطق الاستيطانية السابقة، الى حد كبير، مع مشروع الون، ولذا فهي تحظى بدعم جماعي من الاحزاب الصهيونية الحاكمة والمعارضة، وتدار شؤونها التخطيطية والتنفيذية من قبل قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. اما المناطق الاستيطانية الأخرى فهي خاضعة لمنظمة غوش امونيم، وتتلقى دعماً من الحكومة الاسرائيلية، بينما تعارضها احزاب المعارضة. وهذه المناطق هي:

٦. **منطقة صانور (محور نابلس - طولكرم)**: تقع هذه المجموعة الاستيطانية بشكل اساسي على المحور الذي يربط مدينتي نابلس - طولكرم، وتتكون حاليا من ٧ مستوطنات يقطنها نحو ٢٢٠ عائلة.

وبسبب الطبيعة الجبلية للمنطقة، هناك محدودية في الاراضي الزراعية، حيث تعتمد المستوطنات على الصناعة كمرتكز اساسي.

٧. **محور نابلس - قلقيلية**: تتناثر مستوطنات هذه المجموعة على مركز الطريق الواصل بين نابلس وقلقيلية، ويبلغ عدد المستوطنات فيها تسعة يقطنها نحو ٢٠٠٠ نسمة، من المتوقع ارتفاع عددهم الى عشرة آلاف، وتتماثل الظروف الاقتصادية لهذه المجموعة مع مجموعة صانور، ويرتكز الفرع الزراعي فيها على مزراع الدواجن وبيوت الزهور.

٨. **محور (عابر السامره)**: انشئت هذه المجموعة على الطريق العرضي الذي شقته السلطات الاسرائيلية ليصل منطقة المركز في فلسطين المحتلة مع الاغوار والذي اطلق عليه اسم (عابر السامره). تضم المنطقة ٤ مستوطنات يقطنها نحو ١٥٠٠ مستوطن منهم ٩٠٠ في مستوطنة ارئيل المخطط لها ان تصبح بلدة تضم ٥٠٠٠ مستوطن، ومعظم المستوطنين يعملون في وظائف خارج حدود المستوطنات.

ثالثا - الهدف الاسرائيلي ووسائله:

من خلال تاريخ الحركة الصهيونية وتراث مفكريها وزعمائها، اضافة الى الممارسات التي تمت خلال هذا القرن، اصبح من اليسير استقراء الهدف الصهيوني الذي يتلخص في اقامة دولة يهودية بالمفهوم الديني والثقافي والسياسي يكون اليهود فيها هم العنصر الغالب والمتمتع بالسيادة المطلقة في جميعها ولضمان تحقيق هذه الغاية يتوجب ما امكن انتهاز الفرص لتقليل نسبة العناصر السكانية غ

اليهودية، وتحويل المتبقي من هذه العناصر السكانية الى كم مهمل معدوم التأثير في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، وتسخير طاقة هؤلاء الجسدية لخدمة المشاريع الصهيونية اليهودية.

لقد تحقق هذا الأمر الى حد بعيد في المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨، كما تحقق بشكل جزئي في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، وبقي هدف تحويل الجزء المتبقي من فلسطين الى جزء من الدولة اليهودية اساسا للممارسات التي تمت خلال الأعوام الثمانية عشرة المنصرمة، التي تركز العمل خلالها على السيطرة قدر الامكان على اكبر مساحة ممكنة من الأرض كأساس لكافة الاجراءات. وبما يتعلق بالضفة الغربية، يمكن القول انه، خلال السنوات الثلاث الاولى من الاحتلال، لم تكن هناك خطة مبلورة لاستيطان الضفة الغربية بشكل مبرمج ومدروس، وان عمليات الاستيطان التي تمت انما كانت تلبية عفوية لشهية الاستيطان، وترجمة عملية مرتجلة لمفهوم التوسع الصهيوني ضمن الامكانيات السياسية والظروف الموضوعية التي ميزت تلك الفترة، حيث تركزت المستوطنات في مواقع الجيش الاردني او اعيد استيطان المناطق التي سبق ان استوطن فيها اليهود، كمنطقة كفر عصيون. ثم بالتدريج، وباستغلال عنصر الزمن، تطورت النظريات الامنية الاستيطانية، والتي كان أولها مشروع اعد صيغته النهائية يغال الون ضمن المشروع الذي دعي باسمه فيما بعد، والذي ارتكز على مبدأ تجنب الكثافة السكانية العربية وترك الباب مفتوحا بشأن تسوية سياسية مع الأردن، مع الاحتفاظ والسيطرة على مساحة تعادل نصف الضفة الغربية وتحويلها من شبه جزيرة كما كانت عليه الحال عام ١٩٦٧ الى جزيرة محاطة بالمستوطنات اليهودية من جميع جوانبها بحيث ترتبط مع الاردن بواسطة طرق للمرور فقط. وعلى الرغم من تبني حكومة حزب العمل لمشروع الون الا انها تجاوزته عمليا تحت ضغط العقيدة الصهيونية، حيث طرح وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك (موشي ديان) نظرية التقسيم الوظيفي للضفة الغربية، بحيث تسيطر اسرائيل فعليا على الاراضي والأمن وتترك الى الحد الادنى ادارة الشؤون اليومية لسلطة او لادارة عربية. وامام رفض الجانب العربي لهذه الخطة، كان هناك سعي لاحلال الادارة المدنية كوسيلة لتنفيذ هذه النظرية، كما اتيح المجال في تلك الفترة للجماعات المتطرفة غير الرسمية كجماعة غوش امونيم لممارسة النشاط الاستيطاني في المناطق المأهولة بالسكان العرب والتي استثنيت رسميا من المشاريع الاستيطانية الحكومية. ومع وصول الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧، والذي تتماثل عقيدته السياسية والاستيطانية بشكل صريح مع عقيدة الجماعات المتطرفة، فتح المجال واسعا امام هذه الجماعات لتنشط في ممارستها الاستيطانية بدعم مادي ومعنوي مباشر من السلطة الحاكمة، واتخذت اعمالها صفة رسمية بتبني وزير الدفاع الاسرائيلي ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان (ارئييل شارون) لنشاطات هذه الجماعات، وبوشر بوضع اليد على

مساحات متزايدة من الاراضي، ليس فقط تلك التي كانت مواقع للجيش الاردني او المستملكة من قبل الحكومة الاردنية او التي كانت خاضعة لحارس املاك العدو، بل تعدت ذلك الى الاملاك الخاصة بالغائبين ومن ثم الحاضرين، باستغلال كافة بنود القوانين والاوامر العسكرية الكيفية. ونتيجة لهذه الاوامر اصبح وضع اليد على أية بقعة من الاراضي ممكناً بغض النظر عن ماهية ملكيتها وترك عبء التمسك بالقوانين واثبات الملكية على المواطنين انفسهم امام محاكم صورية وضع على رأسها ضباط عسكريون. وخلال السنوات القليلة الماضية ازداد النهم الصهيوني شراهة واتسمت عمليات المصادرة بلا مبالاة متناهية بالقوانين، واصبحت عملية الاستيلاء على الاراضي تأخذ طابعا لصوصيا صريحا من خلال ممارسات الشركات الوهمية واعمال التحايل على القانون وعمليات الابتزاز والتزوير بواسطة رجال العالم السفلي الاسرائيلي، وبأعمال الأمر الواقع المرتكزة على نظرية البلدوزر العبري وامتلاك الاراضي بواسطة وضع الاسلاك حولها.

وباختصار، تتصرف السلطات في هذه المرحلة وكأنها في سباق مع الزمن من اجل تحقيق اربعة اهداف جوهرية:

١. الاستيلاء على كل ما تستطيع الوصول اليه من اراضي الضفة الغربية.
٢. زيادة اعداد المستوطنات بحيث تغطي جميع بقاع الضفة الغربية.
٣. رفع اعداد المستوطنين بحيث تصل الى ربع مليون مستوطن حتى العام ١٩٨٥.
٤. تحجيم وحصر مناطق التواجد السكاني العربي.

وفي اطار خطتها لتحقيق هذه الاهداف تمتلك السلطات العسكرية والادارة المدنية عدداً من الامكانيات يمكن ايجازها بالتالي:

١. استغلال القانون: تحاول السلطات الاسرائيلية، قدر الامكان، ايجاد التبرير القانوني لاعمال المصادرة. وفي الحالات التي تعجز عن ذلك، فانها تترك عبء الاثباتات القانونية على اصحاب الاراضي بموجب الاوامر العسكرية الخاصة بذلك. وتستغل السلطات كافة بنود القوانين العثمانية والانتدابية والاردنية التي يمكن ان تحقق لها اغراضا بهذا الخصوص، وتستند كذلك على الاوامر العسكرية بتعديل اي بند يمكن ان يتعارض مع مخططاتها. ونتيجة لذلك، فان قرارات المحاكم التي تستند الى هذه الاوامر تتعارض في معظمها مع مصالح السكان.
٢. استغلال حجة الأمن: حيث تغلق السلطات مناطق واسعة وتمنع مجرد التواجد فيها دون امكانية

لمرافعة قانونية بذلك.
٣. استغلال الامكانيات المادية: نتيجة لتوفير مبالغ مالية ضخمة لشراء واستملاك الاراضي. وقد تم إنشاء عدد من الشركات والشبكات للقيام بعمليات الشراء بمساعدة عدد من السماسرة الذي يقومون بتزوير التواقيع وانتحال شخصيات اصحاب الأراضي.
٤. استغلال المرونة في اتخاذ القرارات الرسمية وتنفيذها: نتيجة للسلطة المطلقة والصلاحيات الواسعة للسلطات المحتلة، فانها تستغل عنصر الوقت لانجاز امور واقعة لايستطيع اصحاب الأراضي مواجهتها.

رابعا - الهدف العربي ووسائلة:

بغض النظر عن الاهداف القومية العربية فيما يتعلق بقضية فلسطين برمتها، وكذلك ما يتعلق منها بالأراضي المحتلة، فان ما يعنينا في هذه الدراسة هو هدف المواطن العربي في الاراضي المحتلة وبالتالي هدف الجهات والمؤسسات الرسمية العربية التي تتعامل مباشرة مع هذا المواطن وتكاد تلم بجميع المعاناة التي يتعرض لها.

ويتلخص هدف المواطن العربي في الضفة الغربية، في استمرار تواجده فوق ارضه بحيث تؤمن له الحياة الكريمة من مصادر عمل ذاتية. وامام الاجراءات الاسرائيلية التي تمس هدف هذا المواطن في الصميم، سواء من حيث سلب الأراضي أو فرض الضرائب او تعقيد اجراءات البناء او ارتفاع تكاليف المعيشة، فإن هدفه يصبح صعب التحقيق، واحيانا مستحيلا، مما يدفعه الى الهجرة وترك البلاد. وبهذا يتحقق الهدف الصهيوني المعاكس تماما لهدفه.

وتتفاوت اهداف المواطنين بمدى تأثرها بالمخططات الاسرائيلية، كما تتفاوت ردود الافعال المتعلقة بتلك المخططات، وبالطبع فإن هذا التفاوت يؤدي الى تمييع المواجهة ضد المخططات المعادية مما يجرد المواطنين من سلاح اساسي يمكن ان يخدم قضيتهم وهو المقاومة الشاملة مهما كانت وسيلتها سواء أكانت مسلحة ام عصيان مدني ام مقاومة سلمية. وعلى الرغم من مظاهر المقاومة والشعور بها، إلا ان عدم تنظيمها وعفويتها يفقدانها قوتها وبالتالي تأثيرها على مجرى الاحداث. وفي خضم ذلك، فإن القضايا الحياتية اليومية تتجسد بمدى الانجاز المتحقق من خلال وسائل متواضعة تؤثر بشكل او بآخر على حجم الهجمة الاستيطانية والتقليل منها أو إعاقتها.

وفيما يتعلق بقضايا الأرض، فان الاعمال الممكن انجازها يمكن تطويرها من خلال مباديء عامة يتوقف تنفيذها على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ويمكن تصنيف هذه المباديء على النحو التالي:

١. **زيادة رقعة الأراضي الزراعية**: على الرغم من عنف الاجراءات الاسرائيلية وسرعتها في مجال السيطرة على الأراضي، إلا انه يمكن كسر حدة هذه الهجمة اذا ما خلقت اموراً واقعة تتمثل في تحويل الأراضي البور والمهملة الى اراضٍ صالحة لأي من المجالات الزراعية. ولقد ثبت بالممارسة، وخاصة في تلك الحالات التي ترتب على صاحب الأرض اثبات ملكيته لها امام المحاكم، ان تحويل الارض من ارض بور الى ارض زراعية ادى الى نتيجة ايجابية لاصحاب الأرض، ولقد تكرر النص في اكثر من قرار للمحاكم الاسرائيلية باستثناء الاراضي المزروعة من احكام المصادرة التي تتعرض اليها احدى المناطق. ولذلك فان مساعدة المزارعين على استصلاح الاراضي البور يسهم مباشرة، ليس فقط في زيادة الامكانيات الزراعية، بل - وهذا هو الأهم - في الدفاع عن هذه الأراضي. ولهذا الغرض لابد من وجود جهة تنفيذية تتمتع بسرعة المبادرة والقدرة على التنفيذ في مجال امتلاك وتحريك الاليات الى الجهة التي تحتاج اليها.

٢. **زيادة مساحة مناطق التنظيم البلدية والقروية**(*): ادراكا من السلطات لأهمية الارض واستشعاراً لعنصر الزمن وما يحمله من امكانيات تيسر اعمال المصادرات، فقد عملت على تحديد مناطق التنظيم البلدية والقروية والتي تمتلك فيها المجالس المحلية صلاحية الترخيص للبناء، وذلك للاشراف المطلق على قضايا البناء في معظم مناطق الضفة الغربية وخاصة غير المأهولة منها حتى لا يسبب وجودها اموراً واقعة تحد من حرية الاستيطان. وهناك ضرورة لشن نضالات على المستوى المحلي والخارجي تهدف الى خلق رأي عام يضغط على السلطات من اجل توسيع حدود مناطق التنظيم. وعلى سبيل المثال، ولادراك ما يمثله تحديد مناطق التنظيم، فإن مساحة بلدة «حلحول» تبلغ ٣٧ الف دونم منها ٢٥ الف دونم اراضي زراعية و١٢ الف دونم اراضي وعرة اما المساحة الواقعة ضمن حدود تنظيم المدينة فتبلغ فقط تسعة آلاف دونم، وبمقارنة عدد سكان البلدة الحالي وهو ١٣٥٠٠ نسمة،

(*) ملاحظة: هذه المسألة هامة، ولكن ليس في ظل بلدية يقف على رأسها ضابط اسرائيلي لأن في ذلك مخاوف اكبر على مصادرة الارض واستغلالها لصالح المستعمرات [هيئة تحرير المجلة].

وبحساب معدل الزيادة السنوية الطبيعية، سيصبح عدد السكان بعد ٢٥ سنة حوالي ٢٧ الف نسمة وهؤلاء بحاجة الى حوالي ٣٢٠٠ دونم ارض لتستوعب نحو ٦٠٠٠ وحدة سكن. وباعتبار ان الابنية تشغل حيزا يتراوح بين ١٥ - ٢٠٪ من مساحة الأرض الكلية الخاضعة للتنظيم فان من السهل اكتشاف ان هناك عجزا في الأراضي يزيد عن مجموع المساحة الحالية المتوفرة لهذا الغرض، ولن تكون هناك امكانية للاعداد المتزايدة للاقامة والسكن، مما يدفع هؤلاء الى البحث عن اماكن اخرى. وينطبق هذا الوضع بطبيعة الحال على جميع مناطق الضفة، بحيث يُخلق وضع يتم من خلاله ضمان وجود هجرة سنوية نتيجة لهذا السبب بالذات، وبحيث تصبح النتيجة المنطقية لتحديد مناطق التنظيم ان يتحدد بالتالي عدد السكان بمعدل ثابت لا يزداد.

٣. **تشجيع الانماط الزراعية الملائمة للأراضي المتوسطة**: نتيجة لضعف الامكانيات المادية، وكذلك لوعورة الاراضي، فان عمليات الاستصلاح لا تكون كاملة. وبالنظر الى ارتفاع تكاليف الانتاج فان عملية الانتاج الزراعي تعاني من ضعف الجدوى الاقتصادية خاصة اذا استثمرت هذه الاراضي في المزروعات التقليدية المنتشرة في المنطقة البيئية، ولذلك يكون من الضروري تشجيع المزارعين على استثمار الاراضي بانواع زراعية تتلاءم وطبيعة الأرض، ومن الامثلة على ذلك:

أ) **زراعة الزيتون**: لاسباب اقتصادية، وكردة فعل عفوية على اعمال المصادرات، اندفع العديد من اصحاب الاراضي الى زراعة الزيتون، حيث يزرع سنويا ما بين ٥٠٠٠ - ٨٠٠٠ دونم، وبالطبع فان هذه المساحة قد تكون على حساب مزروعات اخرى، إلا انها بالتأكيد تشمل مناطق لم يسبق زراعتها ومناطق اخرى جرت العادة على زراعتها بالمحاصيل الموسمية. وبطبيعة الحال فإن تشجيع زراعة الزيتون لا يضمن وقف اعمال المصادرة ولا يمكن اعتباره سلاحا مطلق الفاعلية في مواجهة خطر المصادرة، حيث ان المعدل السنوي للمصادرة يتراوح ما بين ٥٠ - ٧٠ الف دونم، والمساحات السنوية المزروعة بالزيتون تعادل ٨ - ١٠٪ من مساحة الاراضي المصادرة سنويا، اي ان زراعة الزيتون لمدة تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ عاماً تعادل حجم المصادرة في عام واحد. كذلك فإن السلطات قادرة على خلق الوسائل للحد من التوسع في هذه الزراعة (الامر العسكري رقم ١٠١٥ ورقم ١٠٣٩) وحتى ابادة الاشجار المزروعة وحرقها.

ان الأمر الهام الآخر في قضية زراعة الزيتون يتمثل في المخاطر السعرية الممكن ان تنتج عن كميات العرض المستقبلية، ولذلك يجب التفكير منذ الآن في كيفية تصريف الكميات المتزايدة من

انتاج الزيتون خلال السنوات القادمة.

ب. **استغلال اراضي المراعي:** لقد تعرضت اراضي المراعي لضربات قاصمة نتيجة سياسة المصادرة التي طالت في معظمها هذه الاراضي، والواقع انه لم يبق الكثير مما يمكن عمله في هذا الخصوص لأن الوقت اصبح متأخرا، ومع ذلك، وللحفاظ على القلة الباقية من اراضي المراعي، فانه ينبغي توجيه العناية لاستغلال هذه الاراضي وحمايتها اما بالتشجير الجزئي او التسييج.

جـ. **تشجيع تربية النحل وانتاج العسل:** تعتبر تربية النحل احدى الفروع الزراعية المربحة في حال توفر الاسواق الجيدة، ويمكن ان تكون تربية النحل بكميات كبيرة احدى وسائل استغلال الاراضي الزراعية المصادرة، وخاصة المراعي، التي اخذت تزدهر نباتاتها نتيجة لتوقف الرعي فيها، حيث لا تستطيع السلطات منع النحل من رعي الازهار وبذلك يمكن زيادة الدخل الزراعي.

٤. **الاستعداد القانوني ومساعدة اصحاب الاراضي وتسهيل حصولهم على اثباتات الملكية:** فالفترة التي تمنح لصاحب الارض من اجل اثبات ملكيته لها محدودة جدا. ونتيجة لممارسة سلطة الاحتلال باعتبار جميع الاراضي املاك حكومية ما لم يثبت العكس وتحويل العبء القانوني الثقيل على عاتق اصحاب الأرض، فان هناك ضرورة ملحة لاقامة جهاز خاص تنحصر مهمته في تسهيل الحصول على مستندات اثبات الملكية، سواء بالتنسيق مع الجهات المعنية ام بحفظ الملفات والارشيفات وصور عن المستندات لتزويدها لطالبيها بالسرعة الممكنة. ولقد ثبت في عدة حالات ان توفير مثل هذه الاثباتات يحول دون الاستيلاء على الارض. كذلك فإن العبء المالي المترتب على القضايا والمرافعات، يجعل من الصعب على العديد من اصحاب الأراضي مواصلة السير في قضاياهم القانونية، مما يترك الاراضي لقمة سائغة للسلطات.

الآثار الاجتماعية للتحولات في القطاع الزراعي للمناطق المحتلة

د. وليد مصطفى

يحمل التحول في القطاع الزراعي في المناطق المحتلة، في طياته،عدة جوانب خطيرة ، ينبغي بسطها ومحاولة تفسيرها، لعل ذلك يكون مؤشراً لمن يعمل جدياً على تخفيف آلام الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، كي يأخذه بعين الاعتبار، مع الاعتراف سلفاً أن وجود هذه المناطق تحت سيطرة إحتلال فاشي متيقظ، يتابع خطواتنا حوله، كي يحافظ على بقائه الغاصب، يجعلنا نتوقع سلفاً انه سيضع كافة العقبات والعراقيل أمام محاولات الدعم الحقيقي الموجه والمثمر، مما يستدعي أخذ هذه الأمور بالاعتبار عند وضع خطط الدعم الجادة.

ملامح التغير في الانتاج الزراعي:

تنعكس ملامح التغير في الانتاج الزراعي في:

أ - **إنخفاض نصيب القطاع الزراعي من مجمل الانتاج القومي في كل من الضفة والقطاع** كما هو واضح في الجدولين رقم ١ ، ٢، فإذا كان نصيب قطاع الزراعة في الضفة من هذا المجمل قبل عام ١٩٦٧ يعادل ٤٦٪[١]. فقد إنخفض الى ٢,٢٩٪ عام ١٩٨٠[٢]. أما في قطاع غزة فقد إنخفض نصيب الانتاج الزراعي من ٥٢٪[٣] إلى ١٢,٣٪ عام ١٩٨٠[٤].

قد يكون مثل هذا التحول في ظروف تطور طبيعية نابعة عن إشراف ودعم قطاع الدولة العام

للقطاعات الإنتاجية الأخرى وتطويرها، أمراً مجدياً وملائماً، وهذا ما تسعى إليه العديد من الدول المتحررة في البلدان النامية التي تطمح لإدخال الصناعة والتحول بمجتمعاتها من زراعية إلى زراعية ـ صناعية منتجة، تتحرر تدريجياً من التبعية الإقتصادية التي فرضها الإستعمار ثم الإستعمار الجديد.

ولكن في ظروف الضفة والقطاع، فإن الأمور تختلف كلياً، فالإنخفاض في نصيب القطاع الزراعي من مجمل الإنتاج القومي حدث في ظل ركود وتراجع فروع الإنتاج الأخرى أيضاً، خاصة الصناعة، التي لم يتعد نصيبها من مجمل الانتاج القومي في الضفة الغربية عام ١٩٨٠ معدل ٥,٣٪ وفي قطاع غزة ٦,٦٪، بينما كان نصيب التجارة والمواصلات والخدمات بكافة أنواعها في ذلك العام في الضفة ٣٥,٥٪ وفي القطاع ٣١,٧٪. في حين وصل نصيب الأموال القادمة من الخارج في الضفة للعام نفسه إلى ٢١,٤٪ وفي القطاع ٣٦,٤٪ من مجمل الإنتاج القومي.

تبين هذه الأرقام أن إنخفاض نصيب القطاع الزراعي في مجمل الإنتاج الوطني يعود الى تدهور القطاع الزراعي وليس الى نمو القطاعات الإنتاجية الاخرى، وهي سياسة مخطط لها، حيث فرض الاحتلال الصهيوني التبعية الإقتصادية على اقتصاد المناطق المحتلة، وبالذات في قطاعي الصناعة والزراعة، فقد تحولت المناطق المحتلة إلى سوق إستهلاك واسع للمنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية، المدعومة من قبل الدولة، في الوقت الذي يمنع فيه دخول الإنتاج العربي الفلسطيني من المناطق المحتلة، الزراعي والصناعي، إلا بتصاريح خاصة، مما وجه ضربة شديدة للإنتاج المحلي الذي لم يعد بمقدوره منافسة الإنتاج العبري المدعوم. ونتيجة لهذه السياسة المطبقة، كانت واردات المناطق المحتلة من اسرائيل (ما عدا القدس التي لا تدخل في الاحصائيات الرسمية) عام ١٩٨١ تعادل ٨٩,٦٪ من مجمل واردات الضفة والقطاع في ذلك العام أما صادرات المناطق المحتلة (ما عدا القدس) إلى إسرائيل في ذلك العام فقد كانت تعادل ٧٢,١٪ من مجمل صادراتها. وقد بلغ حجم ما استوردته المناطق المحتلة من منتجات زراعية من اسرائيل في العام نفسه ١٣,٦٪ من مجمل الواردات من إسرائيل، كما بلغ حجم الصادرات الزراعية إلى اسرائيل ١٥,٧٪ من حجم صادرات المناطق المحتلة إلى إسرائيل.[٥]

ويلاحظ في هذا الصدد أن واردات المناطق المحتلة من إسرائيل هي، بصورة رئيسة، من تلك الفروع الإنتاجية الرئيسة في الزراعة كالخضار والفواكه ومشتقات الإنتاج الحيواني. أما الصادرات

الزراعية فانها من تلك الفروع الإنتاجية الزراعية التي تتم بناء على طلب الإقتصاد الإسرائيلي الزراعي، وحسب توصيات خاصة منها، مثل تلك التي تدخل في صناعة الزيوت النباتية أو الأدوية كالسمسم والبصل والتبغ، أو تلك التي تتطلب أيدي عاملة كبيرة لا يتحملها الإقتصاد الإسرائيلي فيعتمد على الإنتاج في المناطق العربية. وقد أدى ذلك إلى ضرب فروع إنتاج زراعية هامة في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا وقد وصلت قيمة ما استوردته الضفة والقطاع من منتجات زراعية من إسرائيل ما يعادل ٢٥,٧٪ من قيمة المنتجات الزراعية في هذه المناطق لعام ١٩٨١[٦]. ولهذا الرقم دلالته الكبيرة، فالضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت تشكل مصدر إنتاج زراعي يكفي الإستهلاك المحلي ويذهب منه جزء للتصدير، أصبحت في ظل حركة الجسور التي تواجه الكثير من عقبات التصدير الى الخارج، تتعرض لمنافسة شديدة من إنتاج إسرائيلي تصل قيمته ربع قيمة مجمل الإنتاج الزراعي ككل في المناطق المحتلة.

يبين جدول (رقم ٣) المعدل السنوي لإستهلاك أهم المنتجات الزراعية للفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١)، فيشير الى أن ٢٦,٢٪ من الخضروات المستهلكة في الضفة الغربية والقطاع مستوردة من إسرائيل، وأن ٥٩,٩٪ من الفواكه والبطيخ المستهلك في المناطق المحتلة مستورد من إسرائيل، كما نلاحظ في الوقت نفسه أن ٦٢,٧٪ من حاجة القدس العربية من الخضروات والفواكه هي من السوق الاسرائيلي، وكذلك فإن ٥١,٦٪ من حاجة قطاع غزة أيضاً يتم استيراده من السوق الاسرائيلي[٧].

والأمر المقلق في هذا المجال أن الإستيراد من إسرائيل للخضار والفواكه هو في ازدياد مستمر كل عام، على حساب الإنتاج المحلي، وبشكل خاص من الخضروات التي إرتفع إستيرادها من ٣٤ ألف طن عام ١٩٧٨/١٩٧٧ إلى ٤٢ ألف طن تقريباً عام ١٩٨١/١٩٨٠[٨]. مما يشكل مؤشراً خطيراً في العلاقة بين الانتاج المحلي والواردات، حيث يمثل الإنتاج الإسرائيلي منافساً لدوداً للإنتاج المحلي.

ب ـ إنخفاض في الإنتاج الزراعي: إن متابعة جداول الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (رقم ٤ و ٥)، تبين أن هناك تذبذباً في الإنتاج، حيث تعاني المحاصيل الرئيسية من منافسة الإنتاج الإسرائيلي، وبالتالي إنخفاض إنتاج بعضها. فقد انخفض انتاج الحبوب في الضفة بمعدل ٤١٪ خلال العقدين الماضيين، وكذلك البطيخ والشمام الذي انخفض انتاجه بمعدل ٦٦,٧٪ لنفس

الفترة. أما في قطاع غزة فنلاحظ الانخفاض في إنتاج المحصول الرئيسي (الحمضيات) بنسبة ٧٪ ما بين الأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨١، مثلما يلاحظ أن إنتاجه إنخفض أيضاً في الضفة الغربية في السنوات نفسها بمعدل ٨٪، بالرغم من أن انتاجها قد زاد بالمقارنة مع السنوات (١٩٦٤ - ١٩٦٦) بمعدل ٢٢٪. والأسباب في انخفاض إنتاج الحمضيات كثيرة، من أهمها أن الإنتاج كان يعتمد على التصدير الى الخارج بصورة رئيسية، وعندما أخذ أمر تصريف الإنتاج الى العالم العربي يواجه عقبات لا يمكن فهمها، ونظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تصل الى ٣٢٧ ديناراً للدونم الواحد مما يعني خسارة تصل الى مئة دينار في الدونم الواحد، فإن التخلي عن بيارات الحمضيات في الضفة والقطاع هو من أكثر الامور المقلقة التي تهدد مستقبل هذا الإنتاج، علماً بأن إسرائيل نفسها ستعاني أيضاً من مشاكل تصريف إنتاجها للحمضيات بعد إنضمام إسبانيا والبرتغال الى السوق الاوروبية المشتركة، مما سيدفعها الى وضع عقبات جديدة أمام تصدير حمضيات المناطق المحتلة، وإغراق السوق المحلي بمنتجاتها بأسعار زهيدة. وهذا ما سيعرض الفلاح الفلسطيني غير المدعوم إلى خسارات جديدة قد تؤدي فعلاً إلى تدمير مساحات واسعة من بيارات الحمضيات لديه.

حـ - قلة المساحات المزروعة: أدت أساليب الإحتلال المختلفة، من مزاحمة للإنتاج الزراعي المحلي ومصادرة الأراضي او عدم توفر رؤوس الأموال لإستثمارها في الإنتاج الزراعي، إلى أن لا تتعدى مساحة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية ٢٨٪ من المساحة الكلية، وفي قطاع غزة ٤٨,٧٪ من مساحته الكلية. وفي الوقت نفسه لم تتعد مساحة الأراضي المروية في الضفة الغربية ٥,٤٪ من نسبة الأراضي المزروعة، وذلك بسبب سيطرة الإحتلال على مصادر المياه ووضع العقبات أمام حفر الآبار الإرتوازية وفرض اسعار مرتفعة على المياه. هذا بدوره، بالإضافة الى الطبيعة الجغرافية لأراضي الضفة الغربية الجبلية، أدى الى عدم التوسع في المساحات المزروعة. ولأن مساحات الأراضي البور ما زالت واسعة جداً، فانها تتعرض باستمرار لخطر المصادرة التي تسعى اليها سلطات الإحتلال، والتي بلغت حتى الآن ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية التي صودرت أو اغلقت من قبل سلطات الإحتلال.

د - التبعية للإقتصاد الإسرائيلي: فرض الإحتلال من خلال سياسته الكولونيالية الاستيطانية التي يطبقها في المناطق المحتلة التبعية على الاقتصاد المحلي للإقتصاد الإسرائيلي، ويظهر ذلك جلياً في الإنتاج الزراعي، حيث تم مع بداية الإحتلال دفع السكان لتحويل مساحات واسعة من أراضيهم

التي كانت تفلح بالبطيخ والشمام الى أنواع زراعية أخرى كالسمسم والبصل وغيره من المنتجات التي تدخل في الصناعات الغذائية الإسرائيلية، ثم عاد وتخلى عن عملية شراء هذا الإنتاج، مما دفع السكان للعودة من الجديد الى زراعة البطيخ والشمام، الأمر الذي عرّض الإنتاج وفلاحة الأرض للتذبذب الكبير، اضافة الى فرض الإحتلال والتبعية أيضاً من خلال التحكم بالبذار والأسمدة وتحديد المساحات المزروعة بأنواع معينة من المنتجات وبشكل خاص الأشتال، وكذلك في تربية المواشي، حيث يمنع تربية الماعز والأغنام ويحد من المساحات التي تنتقل فيها للرعي، وبالتحكم في تزويد مزارع الدجاج بصيصان أقل جودة. والأكثر من ذلك فهو يتحكم بالسوق، حيث يغرقه بمنتجاته الزراعية والحيوانية، مما يؤدي إلى ضرب المنتج العربي المحلي الذي لا يتمتع بأية حماية ويعاني من ضعف ورؤوس الأموال لديه في وقت ترتفع فيه كلفة الإنتاج، مما يعرض الفلاحين للخسارة المستمرة، والتي غالباً ما تؤدي إلى التخلي عن الإنتاج والتحول الى سوق العمل. ومجمل الأمر هنا أن سلطات الاحتلال تسعى بشتى الطرق للحد من تطور الإنتاج الفلسطيني المحلي بشكل مستقل وتعمل على السيطرة عليه.

الآثار الإجتماعية للتحول:

١ - التحول إلى سوق العمل أو الهجرة: في ظل فشل سياسة الدعم للمناطق المحتلة وعدم برمجتها وتوجيهها بشكل تستفيد منها الجماهير الشعبية في المناطق المحتلة، وبسبب ما أشرنا إليه سابقاً من إستغلال كولنيالي واضح من قبل سلطات الإحتلال هدفه خنق الانتاج المحلي وفرض التبعية عليه، كان من الطبيعي جداً أن يتضرر فرع الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة وينكمش، مثله مثل الفروع الأخرى للإقتصاد المحلي، وبالتالي أن يتحول الفلاحون والقوة العاملة الاضافية في الريف إلى سوق العمل، إما في داخل الضفة والقطاع أو داخل إسرائيل، أو للهجرة إلى الخارج، بحثا عن مصدر مستقر للرزق يساهم في تثبيت الناس على أرضهم للتصدي لمخططات الإحتلال الخبيثة، التي تهدف في النهاية إلى الضم الفعلي والكلي لأراضي المناطق المحتلة.

ومن هنا فإن القاء نظرة على عدد الايدي العاملة في الزراعة في الضفة والقطاع (بمن فيهم العاملين بأجر في الزراعة) (جدول رقم ٦) يتبين ان العدد الاجمالي لهؤلاء العمال قد انخفض خلال عقد السبعينات بنسبة ٤٠٪، وبالطبع لم يأت هذا الإنخفاض نتيجة إستخدام الآلة الواسع أو رفع

الإنتاجية الزراعية، وإنما نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي كما سبق ورأينا.

وبالتالي، فإن القوة العاملة الإضافية في الريف توجهت هي وذلك الجزء من الأيدي العاملة في الزراعة أصلا إلى سوق العمل الإسرائيلي بصورة رئيسة، حيث يتعرض العمال هناك لأبشع أنواع الإستغلال الكولينالي، سواء من ناحية الأجرة (لا تزيد عن ٥٠٪ من أجرة العامل الإسرائيلي)، أو الحرمان من تعويضات وحقوق الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي والأجازة السنوية والمرضية، أو التعرض لسوق العرض والطلب في العمالة والذي يعتمد على الوضع الإقتصادي العام داخل إسرائيل. ومن المتوقع الآن، في ظل الأزمة الإقتصادية المستمرة التي يعاني منها الإقتصاد الاسرائيلي، نتيجة سياسته العدوانية التوسعية وعسكرة الاقتصاد والإرتفاع الهائل لحجم المصروفات فيه على الدخل الفعلي للكيان الصهيوني، أن يتعرض العمال العرب قبل غيرهم للبطالة.

ويقدر عدد العاملين حالياً من العمال العرب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ في إسرائيل بقرابة ١١٠ آلاف عامل،وهو يعادل ٤٢٪[٩] من مجموع الأيدي العاملة في المناطق المحتلة، حيث يعمل ٣٥ ألف منهم تقريباً بدون عقود عمل، ولا يأخذ عملهم طابع الثبات، بل المياومة والخضوع الكامل لشروط رب العمل الاسرائيلي.

وقد تم في ظل الاحتلال إنتقال فئات واسعة بشكل نهائي من طبقة الفلاحين وفقرائهم بالذات الى الطبقة العاملة. وان كان هذا يحمل في طياته جوانب ايجابية من ناحية إمكانية تأطير هؤلاء في أطر عمالية جديدة تسهل عملية تنظيمهم ورص صفوفهم في عملية التصدي للإحتلال الصهيوني وإفشال خططه وخوض المعارك الإجتماعية، وفي كونهم يتعرضون بشكل مباشر للإضطهاد الطبقي والكولنيالي للإحتلال، مما يزيد احتكاكهم مع الاحتلال ومقاومتهم له،إلا أن هذا الأمر لم يتم في ظل تحول طبيعي من خلال تطور الإنتاج الزراعي ومكنته بما يؤدي إلى توفير في اليد العاملة وتوجيهها للإنتاج في فروع أخرى، كما يحدث عادة في البلدان التي تسعى لتحقيق إستقلالها الإقتصادي وتطوره، بل تمت هذه العملية في ظل الإحتلال الذي يطمع في نهب الأرض، وفي ظل ضعف الإنتاج الزراعي نفسه، وتعرض هؤلاء العمال لأبشع أنواع الاستغلال من قبل الإحتلال الصهيوني وأرباب العمل اليهود. لقد تمت هذه العملية من خلال تخلي الفلاحين مجبرين عن فلاحة أرضهم مما زاد في تعرض هذه الأرض لخطر الاستيلاء والمصادرة، وساهم في قطع الصلة المباشرة بالأرض، هذه الصلة والعلاقة

التي كانت ولا تزال هي الأساس في عملية التمسك بالأرض والحقوق الشرعية وفي التصدي للإحتلال الصهيوني الإستيطاني.

أما الهجرة فانها موجهة بشكل رئيسي إلى الدول العربية المجاورة، وهي تأخذ بشكل أساسي الطابع المؤقت، وهدفها الرئيسي هو الحصول على مصادر للرزق تساهم في تثبيت الأهل على أرضهم في ظل تدهور الوضع الإقتصادي. كما أن هناك هجرة أخرى إلى الأمريكيتين وأوروبا، وهي غالباً ما تأخذ طابع الديمومة، إلا أنها مازالت ضعيفة بالمقارنة مع الهجرة عبر الجسرين إلى العالم العربي. وقد قدر عدد المهاجرين للعمل من المناطق المحتلة ما بين (١٩٦٨ - ١٩٨١) بحوالي ١٤٠ ألفاً[١٠] إزدادت نسبتهم بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث يقدر عدد من نزحوا عام ١٩٨٢ للعمل بما يقارب ٢٥ - ٣٠ ألفا.

وبالطبع فان سبب الهجرة لا يعود الى تدهور الإنتاج الزراعي فقط، بل والانتاج الصناعي أيضاً، اضافة الى الممارسات الضريبية للإحتلال وغيرها من أساليب خنق الاقتصاد الوطني العربي التي أشرنا إليها سابقاً، إلا أن لتدهور الإنتاج الزراعي دوره في زيادة عملية الهجرة هذه، خاصة من الريف. ومن أخطر نتائج هذه الهجرة الإجتماعيه أنها تحد من الزيادة السكانية في المناطق المحتلة والتي بلغت في الضفة الغربية ٢,٦٪ عام ١٩٨١ بينما كانت هذه النسبة في إسرائيل لليهود فقط عام ١٩٨٠ ٢٪. وهو مؤشر خطر جدا، وهذا يعني أن الوضع السكاني في المناطق المحتلة، وبالذات في الضفة الغربية،وصل إلى مرحلة الجمود (لاحظ جدول رقم ٧، ٨) - وقد ينقلب إلى النقصان، في الوقت الذي يزداد فيه عدد المستوطنين الصهاينة فيها، والذي وصل حتى أواخر شهر أيلول/١٩٨٣ إلى حوالي ١٢٥ ألفاً. وهم يخططون الآن لزيادة هذا العدد ليصل الى المليون في نهاية هذا القرن.

إلا أن معالجة هذه الهجرة لا يتم بإغلاق الجسور في وجه المغادرين، لأن مثل هذا الاجراء سوف يحمل أثرا سلبيا ، اذ قد يضطر هؤلاء (١٤٠ ألفا) إلى عدم العودة نهائياً الى الضفة، ثم إستدعاء عائلاتهم الى أماكن اقامتهم، مما سيرفع عدد المهاجرين إلى ربع مليون إن لم يكن أكثر، وسيؤدي الى تعقيد الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية في المناطق المحتلة بشكل أكبر. ذلك أن حجم العبء الذي يقع على عاتق هؤلاء في دعم بقاء أهلهم في الداخل كبير جداً، حيث بلغ في الضفة نصيب الأموال القادمة من الخارج،وهي بمعظمها من المغتربين عام ١٩٨٠،قرابة أربعة أضعاف نصيب

الصناعة للعام نفسه من مجمل الإنتاج القومي العام وهو تقريباً نفس نصيب الزراعة والتجارة. بينما بلغ في القطاع نصيب أموال المغتربين ثلاثة أضعاف نصيب الإنتاج الزراعي و ٥,٥ أضعاف الإنتاج الصناعي[١٢]. وبالتالي لا بد من تفكير جدي وفعال لمساعدة أهل المناطق المحتلة في البقاء من خلال توجيه الدعم بشكل تستفيد منه غالبية الجماهير الشعبية، من خلال رعاية المشاريع الهامة والإهتمام بها وتشجيع التعاون في الإنتاج الزراعي والصناعي ورفع مستوى الدعم لا إيقافه، كما يجري حالياً، حيث أن اللجنة المشتركة لدعم الصمود مجمدة أعمالها منذ أكثر من سنة.

٢ ـ إهمال الأرض والابتعاد عن الاكتفاء الذاتي والتحول الى الإستهلاك الخارجي:

إن الابتعاد عن فلاحة الأرض، بالإضافة إلى خطر المصادرة والاستيلاء، يعرض هذه الأرض للإهمال والتدهور، من إنجراف تربة وانخفاض خصوبتها وتلف الأشجار المزروعة، وعليه فإن نتاج أجيال متعاقبة من الكد والعرق والجهد والدفاع عن الأرض ورعايتها معرض هو الآخر للإندثار. وبالمقابل، فإن نزعة الإكتفاء الذاتي من المحصول الزراعي وتطويره معرضة هي الأخرى للخطر، ومن ثم الى الاعتماد كلياً على السوق الخارجي لتأمين الاستهلاك (وهو في هذا الحال ـ سوق الإنتاج العبري الزراعي ـ) مما سيشجع نزعة التوجه الى الاستهلاك الخارجي دون الإعتماد على الإنتاج المحلي، وسيحول دون تطوير الإنتاج المحلي ذاته والى تأخره. وهذه كلها، إن كان الأمر يدور حول الصناعة أو الزراعة، ستشكل عقبة كأداء في المستقبل أمام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. فالدولة العتيدة بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بحاجة لمقومات،وقاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي في المناطق المحتلة ستخدم كأساس للتطور المستقبلي لهذه الدولة، ومن هنا فإن تخلف الإنتاج الزراعي سيكون أثره السلبي في هذا المجال، ذلك أن دولة المستقبل المستقلة ستعتمد على السوق الخارجي في تأمين أساسيات وجودها، وبالذات الغذاء، مما سيعرضنا لضغوط ومصاعب كثيرة. ولنتذكر كيف أن الحركة الصهيونية منذ تسلسلها الى فلسطين أخذت، وبالتدريج، تؤسس مقومات دولة المستقبل، ليس على المستويات العسكرية فحسب، بل وعلى المستوى الإقتصادي أيضاً، حيث أنها أقامت المستوطنات الزراعية ـ العسكرية وكذلك الصناعة على الأساس العبري الصرف، أي على أساس العمل العبري المغلق في الصناعة وفي المزارع، مما ساهم في خدمة ودعم الدولة الصهيونية بعد قيامها.

إن ما يجري الآن في المناطق المحتلة هو عملية عكسية تماماً، حيث تسعى سلطات الإحتلال

بشتى الطرق للقضاء على مقومات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بزرع المستوطنات في شتى أرجاء المناطق المحتلة وتحطيم ركائز الإقتصاد الوطني المحلي فيها.

١ ـ «العمل» مجلة فصلية تصدر عن وزارة العمل الأردنية ـ العددان ١١ ، ١٢/١٩٨٠ ـ ص٣ ـ ٣٣.
٢ ـ Administered Territories - Statistics Quarterly - Vol. XI, 1981, p.71
٣ ـ العمل، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.
٤ ـ Administered Territories, OP. Cit. P. 71
٥ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 33, 1982, P. 741
٦ ـ Ibid. P. 759
٧ ـ Administered Territories, OP. Cit. P.39
٨ ـ Ibid. P.39
٩ ـ د. وليد مصطفى، الممارسات الصهيونية العنصرية ـ صامد الاقتصادي ـ العدد ٤٢ ـ نيسان/١٩٨٣ ص ـ ١٥٨.
١٠ ـ المصدر نفسه ص ـ ١٦٠.
١١ ـ Statistical Abstract of Israel OP. Cit. P.P22. 733
١٢ ـ Quarterly Statistics of the Administered Territories, No 2 - 3, 1981, P. 71.

ملحق

جدول رقم ١ ـ مجمل الإنتاج القومي حسب نصيب الفروع الإقتصادية في الضفة الغربية

الفرع	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
زراعة	٢٦,٤	٢١,٨	٢٦,٨	٢٢	٢٩,٢
صناعة	٥,١	٤,٦	٥,٦	٤,٥	٥,٣
بناء	١٠,٦	١١,٥	١٠,٧	١٢	٨,٧
خدمات	٨,٥	٩,١	٨,٨	٨,٣	٧,٧
مواصلات وتجارة	٢٥,٢	٢٨	٢٦,١	٢٧,٦	٢٧,٧
أموال من الخارج	٢٣,٢	٢٥	٢٢	٢٥,٦	٢١,٤
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول رقم ٢ ـ مجمل الانتاج القومي حسب نصيب الفروع الاقتصادية في قطاع غزة

الفرع	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
زراعة	٢٢,٢	٢١,٧	١٩,٦	١٤,٧	١٢,٢
صناعة	٧,٢	٧,٥	٧,٧	٧,١	٦,٥
بناء	١٤,٣	١٢,١	١٤,٤	١٥,٣	١٣,٥
خدمات	١٣,٥	١٢,٥	١٣,١	١٠,٢	١٣,٤
مواصلات وتجارة	١٣,٦	١٨,٧	١٤,٢	١٨,٢	١٨,١
أموال من الخارج	٢٩,٢	٢٧,٥	٣١,٢	٣٤,٥	٣٦,٣
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

مصدر الجدولين ١ ، ٢ :

Administered Territories - Stat. Quarterly - Vol. XI, 1981, P. 71

جدول رقم ٣ ـ المعدل السنوي لاستهلاك أهم المنتجات الزراعية للفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) بالطن ـ حسب المصدر

	خضروات		فواكه وبطيخ وشمام		المجموع ٪
	مجمل الاستهلاك	من إسرائيل	مجمل الاستهلاك	من	من الكلي
القدس العربية	٥٣٦٦	٣٢٨٢	٤٥٥٤	٢٩٣٧	٪١٠٠ ٪٦٢,٧
الضفة الغربية	٧٧٨٤٦	١٦٠٤١	٦٠٧٢٢	٣٢٢٤٩	٪١٠٠ ٪٣٤,٨
غزة	٣٦٣٦٩	١٢٠١٩	٣٣١٣٠	٢٣٨٣٣	٪١٠٠ ٥١,٦
المجموع	١١٩٥٨١	٣١٣٤٢	٩٨٤٠٦	٥٩٠١٩	
	٪١٠٠	٪٢٦,٢	٪١٠٠	٪٥٩,٩	

المصدر المرجع السابق نفسه ص ـ ٣٩

جدول رقم ٤ ـ الانتاج الزراعي في الضفة الغربية للسنوات ١٩٦١ ـ ١٩٨١ (بآلاف الأطنان)

المحصول	معدل السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٦	معدل السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	معدل السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١	٪نسبة التغير بين (٦١ ـ ٦٦) و (٧٩ ـ ١٩٨١)
حبوب	٦٥,٩	٤٧,٥	٣٨,٩	٪ ٤١ -
خضروات	١٢٨,٨	١٠٥,٥	١٤٨,٦	٪ ١٥ +
بطيخ وشمام	٧٠	٧,٦	٢٣,٤	٪ ٦٦,٧ -
حمضيات	٢٣,٥	٥٠,٨	٧٥,٦	٪ ٢٠٠ +
زيتون	٤٣,٨	٤٢,٨	٦٢	٪ ٤١ +
فواكه أخرى	٧٦,٤	٦١,٢	٩٣	٪ ٢١ +

مصادر الجدول رقم ٤

1 - West Bank Agriculture «A New Outlook» H.M. Awartani
AL - Nasah National University, 1978 P. 12
2 - Statistical Abstract of Tsrael, No 33, 1981, p. 759

جدول رقم ٥ - الانتاج الزراعي في قطاع غزة
١٩٧٩ - ١٩٨١ (بآلاف الأطنان)

المحصول	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	٪نسبة التغيير بين ٧٩ و ١٩٨١
خضروات وبطاطا	٥١و٤	٦٠	٧٢و٣	+ ٤٠ ٪
بطيخ وشمام	٣,٦	٤,٣	٤,٦	+ ٢٧ ٪
حمضيات	١٩٢,٢	١٧١,٥	١٧٩,٣	- ٧ ٪
فواكه أخرى	١٨,٩	٢١,٤	٢٠,٨	+ ١٠ ٪

مصدر جدول رقم ٥:
Stat. Abst-ct of Israel, No 33, 1981, p. 759

جدول رقم ٦ عدد العاملين في الزراعة (بما فيهم بأجر)
في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
١٩٧٠	٥٣,٦	٢٩,٨	٨٣,٤
١٩٧٥	٣٩,١	٢٤	٦٣,١
١٩٧٧	٣٧,٨	٢٣,٥	٦١,٣
١٩٧٩	٣٥,٢	١٨,٤	٥٣,٦
١٩٨١	٣٤,٢	١٦,٢	٥٠,٤

مصدر الجدول رقم ٦ المرجع السابق نفسه ص ٨٥٥ ، ٧٥٨.

جدول رقم ٧ - الزيادة السكانية في الضفة الغربية (ما عدا القدس)
بالألف

السنة	عدد السكان في بداية السنة	عدد السكان في نهاية السنة	الزيادة الطبيعية	المعدل السنوي للنمو
١٩٧٠	٥٩٥,٢	٦٠٣,٩	١٣,٧	٪ ١,٥
١٩٧٤	٦٤٦,٢	٦٦١,٦	١٨,١	٪ ٢,٤
١٩٧٧	٦٧٠,٩	٦٨١,٢	٢٠,٥	٪ ١,٥
١٩٧٩	٦٩٠,٤	٦٩٩,٦	٢٠,٩	٪ ١,٣
١٩٨٠	٦٩٩,٦	٧٠٣,١	٢٠,٦	٪ ٠,٥
١٩٨١	٧٠٣,١	٧٠٧,٣	٢٠	٪ ٠,٦

المصدر: St. Absr. of Israel No 33, P. 733

جدول رقم ٨ - الزيادة السكانية قطاع غزة
بالألف

السنة	عدد السكان في بداية السنة	عدد السكان في نهاية السنة	الزيادة الطبيعية	المعدل السنوي للنمو
١٩٧٠	٣٦٢,٢	٣٦٧,٧	٨,٨	٪ ١,٥
١٩٧٤	٣٩٧,٢	٤٠٨,٥	١٣,٢	٪ ٢,٨
١٩٧٧	٤٢٩	٤٤١,٣	١٥,٣	٪ ٢,٩
١٩٧٩	٤٢٠,٢	٤٣١,٥	١٦,١	٪ ٢,٩
١٩٨٠	٤٣١,٥	٤٤٢	١٥,٦	٪ ٢,٤
١٩٨١	٤٤٢	٤٥١,٦	١٥	٪ ٢,٢

المصدر: المرجع السابق نفسه ص - ٧٣٣

التعاون الزراعي

عبد اللطيف زواتي

الزراعة هي المصدر الرئيسي لدخل سكان منطقة الضفة الغربية وهم يعتمدون في معيشتهم على ما تنتجه الارض الطيبة من الخضار والفواكه والزيتون والحبوب. وهم يتبعون اساليب زراعية مختلفة منها البدائية ومنها المتطورة والمتقدمة جدا. ويمكن اعتبار الزراعة القائمة هنا موسعة ومكثفة وذات معدلات انتاجية عالية على الرغم من الاوضاع السياسية والاقتصادية وعلى الرغم من المعوقات المترتبة عليها مثل النقص في الايدي العاملة وغلاء الاجور وارتفاع تكاليف المدخلات وتدني الاسعار والزيادة المضطردة في غلاء المعيشة، مما دفع بعض صغار المزارعين للبحث عن عمل في خارج مجال الزراعة والى النزوح الى الخارج. اضف الى ما تقدم عدم سلامة الاساليب المتبعة في تسويق الحاصلات الزراعية مثل المضاربات والاحتكارات وما تخلقه من تقلبات في الاسعار.

وكبلد نام فانه يمكن اعتبار التعاون على انه الاداة المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما يتحلى به هذا النظام من ميزات وقدرات، حيث يجد الناس انفسهم امام مسؤولياتهم للعمل سوية على تلمس مشاكلهم واختيار الحلول المناسبة لها والسعي لتنظيم انفسهم حسب حاجاتهم في مجموعات متناسقة ومتشابهة تكون نواة لجمعيات تعاونية لها الصفة المعنوية،ولها حق امتلاك وتشغيل واستعمال وادارة هذه المؤسسات الديمقراطية الصغيرة التي تساعد في الاضطلاع باعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف قطاعات المجتمع.

فالمشاركة الطوعية في العمل وفي البيع وفي الشراء وفي خلق وادارة المنافع الاخرى لتلبية حاجات

الافراد يعني قيام تفكير مشترك ويعني تكوين وبلورة الافكار والاتجاهات. وان مجرد شعور الفرد بأنه ساهم وشارك في وضع خطة والتزم بها وقام بتنفيذها يرفع من معنوياته ويزيد من ثقته في نفسه ويزداد بذلك بمروره بالمسؤولية وفهمه لمعنى الحرية والكرامة الانسانية. فالحركة التعاونية لا تحرر اعضائها من الخوف من اعدائهم فقط وانما تحررهم ايضا من انفسهم ومن بعض عاداتهم السيئة. انها تعلمهم الانضباط وبعد النظر والتروي والالتزام واحترام ما يبرمونه من عقود واتفاقيات.

فالجمعية التعاونية مؤسسة ديمقراطية ينظمها ويمولها ويديرها ويتعامل معها اعضاؤها على مبدأ المساعدة الذاتية وعلى قدم المساواة في الحقوق والواجبات والعمل المشترك بغية رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، متبعين لذلك المبادي التعاونية[1] ومراعين احكام التشاريع التعاونية[2] والانظمة الداخلية[3] لجمعياتهم، لا يبغون الربح وانما قضاء مصالحهم على وجه افضل بسعر التكلفة. وقد حدد القانون ان يكون الحد الادنى لعدد الاعضاء سبعة وذلك اذا لم يكن احد الاعضاء هيئة معنوية.

وفي ضوء الاعتبارات المتقدمة وما املته الضرورة والاوضاع الاقتصادية، فقد قامت في الاردن حركة تعاونية مباركة، وتأسست الجمعيات التعاونية المتعددة والمختلفة لتؤدي رسالتها في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية واخذت تتوسع افقيا ورأسيا في طريق التكامل والشمول. واستمرت في مسيرتها الى ان حلت النكسة في حرب حزيران لسنة ١٩٦٧ وتم فيها احتلال الضفة الغربية وتجمدت هذه الحركة لفترة من الزمن، ثم اخذت تنمو نمواً بطيئا ومركزا على الرغم من المعوقات والعراقيل والاختناقات القاتلة. وفيما يلي كشف يبين وضع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية حتى ١٩٨٣/٣/٣١.

(١) المبادىء التعاونية (روادروتشديد) والتي اقرها التحالف التعاوني الدولي.
(٢) التشاريع التعاونية/ قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ سنة ١٩٥٦ والانظمة التعاونية الصادرة بمقتضاه وقد كانت سارية المفعول قبل سنة ١٩٦٧ وما زالت كذلك حتى الآن.
(٣) الانظمة الداخلية، تلك الانظمة النموذجية التي تعتمدها الجمعيات ويتم تسجيلها بموجبها.

الجمعيات التعاونية والمسجلة حتى ١٩٨٣/٣/٣١

الجمعية	عدد	قبل ٦٧/٦/٥	بعد ٦٧/٦/٥
١ - الجمعيات التعاونية الزراعية	٣٣٤	١٧٧	٥٧
٢ - الجمعيات التعاونية غير زراعية	١٤٤	٤٣	١٠١
٣ - الجمعيات التعاونية المدرسية	٢٢٣	١٦٣	٦٠
	٦٠١	٣٨٣	٢١٨

التسجيل بعد ٦٧/٦/٥	الجمعيات التعاونية الزراعية	الجمعيات التعاونية غير زراعية	الجمعيات التعاونية المدرسية	المجموع
١ - ١٩٦٨	١	١	—	١
٢ - ١٩٦٩	—	—	—	—
٣ - ١٩٧٠	—	٧	—	٧
٤ - ١٩٧١	—	—	—	—
٥ - ١٩٧٢	٤	٦	١١	٢١
٦ - ١٩٧٣	٤	٧	١٠	٢١
٧ - ١٩٧٤	٣	٨	١٣	٢٤
٨ - ١٩٧٥	٣	٦	٤	١٣
٩ - ١٩٧٦	٤	١٨	٥	٢٧
١٠ - ١٩٧٧	١	٧	٨	١٦
١١ - ١٩٧٨	١	٦	٣	١٠
١٢ - ١٩٧٩	٤	١٠	٢	١٦
١٣ - ١٩٨٠	٥	٦	٤	١٥
١٤ - ١٩٨١	١٢	١٥	—	٢٧
١٥ - ١٩٨٢	٨	١	—	٩
١٦ - ١٩٨٣	٧	٣	—	١٠
الاجمالي	٥٧	١٠١	٦٠	٢١٨

١ - الجمعيات التعاونية الزراعية :

عدد هذه الجمعيات هو ٢٣٤ جمعية وهي تشمل الجمعيات الزراعية المختلفة من آليات ومتعددة اغراض وجمعيات الثروة الحيوانية (دواجن ومواشي ونحل) وجمعيات التصنيع الزراعي (عصر الزيتون). وجمعيات التسليف والتوفير وجمعيات التسويق الزراعي اللوائية. ونظرا للاهمية الخاصة لهذا النوع من الجمعيات فاننا سنقوم ببحثها في هذه الورقة بصورة مستقلة.

٢ - الجمعيات التعاونية غير الزراعية :

عددها ١٤٤ جمعية وتشمل مياه الشرب والاسكان والنقل والاستهلاكية والمنفعة المتبادلة والتوفير والتسليف وعمال البناء والتعليم والضمان والخدمات الصحية والتنوير الكهربائي واتحاد التوفير الكهربائي.

٣ - الجمعيات التعاونية المدرسية :

عددها ٢٢٣ جمعية وهي تشمل جمعيات طلاب المدارس وتستهدف تشجيع الطلبة على الادخار وتأسيس المقاصف التعاونية لتلبية حاجاتهم من غذاء ولوازم مدرسية، وهي الآن في حكم المجمدة ما عدا عدد قليل منها وذلك بحكم ظروف الاحتلال وقسوتها.

التعاون الزراعي

يشمل هذا القطاع كافة الجمعيات التعاونية الزراعية المشار اليها في الكشف رقم (١) وهي تنقسم الى نوعين:

أ - **جمعيات التسويق الزراعي** : وتشمل خدماتها اعضاءها واعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في منطقة عملها في مجالات التوريد والاقراض والتسويق واستصلاح الاراضي. كما تشمل خدمات هذه الجمعيات مختلف فروع الانتاج الزراعي، بما فيها الثروة الحيوانية والدواجن. وتتمتع هذه الجمعيات بمركز قوي من حيث العضوية والتمويل وسعة منطقة العمل، ولكل منها خطة عمل خمسية يمكن تلخيصها فيما يلي (ملحق رقم ١):

١ - تنظيم الانتاج الزراعي كماً وكيفاً وتوريد المواد والخدمات الزراعية وانشاء التسهيلات الضرورية لذلك.

٢ - تنظيم عمليات التسويق الزراعي في الاسواق الداخلية والخارجية ومراقبة الاسعار وجمع المعلومات

والاحصاءات بشأن الانتاج والتسويق والاسعار وانشاء الاجهزة والتسهيلات اللازمة لذلك.

٣ ـ استصلاح قسم من اراضي الاعضاء غير المستغلة واقتناء الآلات الزراعية اللازمة وامتلاكها وتشغيلها بنجاح.

٤ ـ توفير التمويل اللازم من مساهمة الاعضاء ومن القروض الممكن الحصول عليها ومن الهبات من مصادر التمويل ومن المؤسسات الاخرى.

وتقسم نشاطات هذه الجمعيات الى قسمين رئيسيين هما:

١ ـ قسم التسويق والتوريد: ويشمل مركز الجمعية الذي يتألف من الارض والابنية والانشاءات والمعدات والادوات والمواصلات وقبان ارضي ومنجرة لصنع الصناديق، وكذلك النقل وورشة الصيانة والتخزين والتصنيع وخدمات الاقراض والتوريد والتسليف، وتتراوح تكاليف تمويل هذا القسم من ٢٥٠ الف الى ٧٥٠ الف دينار.

٢ ـ قسم استصلاح الاراضي: ويشمل اقتناء وحدة آلية لاعمال الاستصلاح ورصد مخصصات لرأس مال دوار يشتغل في اقراض الاعضاء قروضا طويلة الاجل لتنفيذ الاستصلاح واستكماله في التشجير والصيانة حتى الانتاج. وتتراوح تكاليفه من ٢٥٠,٠٠٠ ـ ٧٥٠,٠٠٠ دينار.

وتقوم جمعيات التسويق الزراعي بتنفيذ مشاريعها حسب خطط العمل المعتمدة من قبل لجان الادارة وهيئاتها العمومية. وقد حققت الاهداف التالية:

١ ـ توريد المتطلبات الزراعية لاعضائها وغير اعضائها.

٢ ـ صرف القروض الموسمية الضرورية لزيادة الانتاج الزراعي.

٣ ـ اصدار شهادات المنشأ لنقل المنتوجات الزراعية وذلك بالتعاون مع المعتمدين الزراعيين في مناطق عملها.

٤ ـ اقتناء وحدات اليه لاستصلاح الاراضي.

ب ـ جمعيات التصنيع الزراعي : وتشمل جمعيات عصر الزيتون واتحاد تسويق الزيت في الضفة الغربية، وتقوم هذه الجمعيات بتقديم خدمات التوريد والعصر والتسويق للأعضاء وغير الاعضاء.

ومن أهم اغراض هذه الجمعيات ما يلي:

١ ـ زيادة الرقعة الزراعية بزراعتها باشجار الزيتون لزيادة الانتاج الزراعي والمحافظة عليها.

٢ ـ اتباع الاساليب الحديثة في عصر الزيتون لزيادة الانتاج وتحسين نوعية الزيت بتكاليف معقولة ومقبولة. وقد حصلت جميع هذه الجمعيات على آلات اوتوماتيكية بخطين وبخط واحد والبعض الآخر لديها آلات نصف اوتوماتيكية حديثة.

٣ ـ تسويق زيت الجمعيات التعاونية لاعضائها وتصديره من خلال اتحاد تسويق الزيت الى عمان حيث تقوم المنظمة التعاونية الاردنية بمساعدة الاتحاد بتوريده وتوزيعه على موظفي الدوائر المختلفة في عمان.

وتقوم حاليا الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في منطقة عين سينيا بتنفيذ مشروع لتعبئة الزيت في عبوات ١كغم و٣كغم ليستوعب خاصة انتاج المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية لتسويقه في الاسواق المحلية والخارجية.

وكذلك الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في منطقة دير شرف،فانها تقوم بتنفيذ مشروع مماثل لتعبئة الزيت في عبوات من ٢كغم و ٤كغم ليستوعب خاصة انتاج المنطقة الشمالية من الضفة الغربية لتسويقه في الاسواق المحلية والخارجية.

هذا وقد تم استيراد الصفيح والادوات والآلات اللازمة لهذين المصنعين وسوف يباشر بتركيب الآلات وتشغيلها خلال الشهر الحالي.

الانجازات:

على الرغم من ان الانجازات التي تحققت لم تكن بقدر الطموحات المتوخاة، فقد حقق القطاع التعاوني ما يلي:

١ ـ جمعيات التسويق الزراعي اللوائية: (وتشمل الجمعيات الزراعية العاملة في مناطقها).

أ ـ تم تأسيس ٣ جمعيات لتسويق لوائية في جنين ونابلس وطولكرم (بالاضافة الى تلك المسجلة سابقا في الخليل واريحا وقلقيليه).

ب ـ تم الحصول على اموال من مصادر التمويل المتوفرة للاهداف التالية:

- مخصصات لاستصلاح الاراضي.
- توريد المتطلبات الزراعية لزيادة الانتاج الزراعي.
- منح الاعضاء قروضا.

جـ ـ اقتناء وحدات آلية للجرافة ورش المبيدات وحصاد المحاصيل الزراعية واستصلاح الاراضي.

د ـ اصدار شهادات المنشأ لنقل المنتوجات الزراعية للضفة الشرقية. وذلك بالتعاون مع المعتمدين

الزراعين في مناطق عملها.
هـ - شراء وامتلاك اراضي لمراكز الجمعيات التعاونية (جنين / قلقيليه).
و - تنظيم الري وطرقه للري بالتنقيط والرشاشات والبخاخات.
ز - توزيع اشتال الزيتون على المزارعين والاتفاق مع المشاتل لتأمين الغراس اللازم في الموسم الحالي.

٢ - جمعيات الثروة الحيوانية:
أ - تأسيس ١٩ جمعية ثروة حيوانية مختلفة.
ب - اقامة مصنع للاعلاف في رام الله تابع لجمعية مربي الدواجن في لواء رام الله ولديه الطاقة الانتاجية الكافية لتلبية حاجة الضفة الغربية من الاعلاف.
جـ -مشروع تربية وتسمين (اغنام) تابع لجمعية المهندسين الزراعيين.
د - مشروع تربية امهات دجاج وتفقيس بالتعاون والمشاركة فيما بين جمعية المهندسين الزراعيين وجمعية مربي الدواجن بلواء رام الله.
هـ - مشروع تصنيع البان، تابع لجمعية النصارية للثروة الحيوانية.
ز - مساعدة مصنع الاعلاف للجمعيات في الالوية الاخرى لمدها بما يلزمها من اعلاف وبشروط سهلة لتثبيت الاعضاء في مزارعهم.

٣ - جمعيات التصنيع الزراعي (جمعيات عصر الزيتون واتحاد تسويق الزيت):
أ - تأسيس ١٦ جمعية تعاونية لعصر الزيتون.
ب - تحسين نوعية الزيت وزيادة انتاجه وتقليل تكاليف العصر على النحو التالي:
- تركيب وحدات عصر الزيتون فول اوتوماتيك بخطيه (٦).
- تركيب وحدات عصر الزيتون فول اوتوماتيك بخط واحد (٢).
- تركيب وحدات عصر نصف اوتوماتيك (١١).
جـ - تشغيل وحده آليه لاستصلاح الاراضي تابعة للجمعية التعاونية / ترقوميا.
د - انشاء مشتل غراس زيتون تابع للجمعية التعاونية / ترقوميا.
هـ - توزيع اشتال الزيتون على المزارعين والتعاقد مع المشاتل لتأمين انغراس اللازم في الموسم.
و - اقامة مصنع صابون نموذجي تابع للجمعية التعاونية لعصر الزيتون / بيت جالا.

ز - تسويق الزيت من خلال اتحاد تسويق الزيت ومساعدة المنظمة التعاونية في عمان وبيعه الى موظفي الدوائر بالتقسيط.

هـ - مشروع تعبئة وتسويق الزيت:
١ - اقامة مصنع لتعبئة الزيت تابع للجمعية التعاونية لعصر الزيتون في منطقة دير شرف لتعبئة الزيت في عبوات من ٢ و ٤ كغم/لتغطية انتاج المنطقة الشمالية والضفة.
٢ - اقامة مصنع لتعبئة الزيت تابع للجمعية التعاونية لعصر الزيتون في منطقة عين سينيا لتعبئة الزيت في عبوات ١ و ٣ كغم لتغطية انتاج المنطقة الجنوبية من الضفة.

المشاكل

١ - بطء وصعوبة الاجراءات وانعدامها احيانا بشأن المعاملات المتعلقة بالنواحي التالية:
١ - تسجيل الجمعيات التعاونية الجديدة.
٢ - تنشيط الجمعيات التعاونية غير العاملة.
٣ - الموافقة على المشاريع التي تتقدم بها الجمعيات العاملة.
٤ - السماح بحصول الجمعيات على تمويل من مصادر التمويل المتوفرة.
٥ - ادخال الاموال الى الضفة الغربية.
٦ - اقامة الاتحادات النوعية والمتخصصة لتحقيق التكامل والتوسع افقيا ورأسيا في مجالات الانتاج والتوريد والتصنيع والتسويق والخدمات الاخرى.
٧ - اقامة اتحاد مراقبة وتدقيق تعاوني.
٢ - ايجاد التمويل الكافي المناسب لمشاريع الجمعيات التعاونية ومشاريع اعضائها. فإن التمويل غير الكافي اشد ضررا على المشاريع من انعدامه.
٣ - سياسة الاحتلال ومقاومة السلطات لتحديد النشاط الزراعي والحد من توسع وانتشار الجمعيات التعاونية الزراعية الفعالة.
٤ - عدم وجود هيئة بعمان تتولى الاشراف على جمعيات التسويق الزراعي والعمل على حل المشكلات التي تتعرض لها الجمعيات واعضاؤها والمزارعون من حين لآخر. وخاصة نقل المنتوجات الزراعية الى الضفة الشرقية.

٥ ـ عدم وجود احصائيات تعاونية دقيقة وموثوقة لاستخدامها في دراسة المشاريع.

الاقتراحات:

١ ـ وضع خطة تعاونية من قبل لجان الادارة تحدد الاهداف والغايات وأسلوب العمل لتحقيقها وتعالج الادارة والتمويل والمراقبة طبقا لطبيعة عمل الجمعية.

تعرض على الهيئة العمومية للموافقة وتلتزم لها لجنة الادارة. . ويتولى تنفيذها الجهاز الاداري الموكول اليه تسيير الجمعية.

٢ ـ التزام الاعضاء ولجان الادارة والعاملين في الجمعية بتلك الاهداف بحيث يفهم كل من العضو التعاوني وعضو لجنة الادارة وموظفي الجمعية دوره ومسؤوليته لتحقيق تلك الاهداف وخاصة:

أ ـ ماهية ما هو مطلوب منه ولماذا واتجاه من هو مسؤول.

ب ـ اعتماد خطة عمل مناسبة تأخذ بعين الاعتبار النواحي: الفنية والمالية والاقتصادية والانسانية.

جـ ـ المراقبة والمتابعة لقياس الانجازات ومدى مطابقتها للاهداف المحددة والبحث عن موطن الخطأ للاصلاح.

٣ ـ توفير الكادر الفني والادارة الضرورية لمختلف المهام الادارية والفنية من مختلف المؤسسات التعاونية من اتحادات او جمعيات لوائية او جمعيات زراعية اخرى من ثروة حيوانية وتصنيع زراعي. او اتحادات متخصصة مثل اتحاد مراقبة وتدقيق.

٤ ـ اقامة الاتحادات النوعية الضرورية لتحقيق التكامل والشمول وايجاد البنيان الهرمي على النحو التالي:

أ ـ اتحاد جمعيات التسويق الزراعي: (قد يكون مركزه عمان لعدة اعتبارات):

يكون اعضاؤه من الجمعيات التعاونية اللوائية للتسويق الزراعي ومن ضمنها الجمعيات الزراعية الاخرى القائمة في منطقة عملها.

ب ـ اتحاد جمعيات عصر الزيتون (قائم) ومركزه رام الله.

يكون اعضاؤه من الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون . و هذا الاتحاد قائم ومسجل وعامل في الضفة الغربية. الا ان الحاجة تدعو الى اعادة تنظيمه بحيث يكون فعالا اكثر وذا قدرة اكبر للاشراف على جمعيات عصر الزيتون للاعضاء فيه وخاصة الاشراف على مصنعي الزيت في عين سينيا ودير شرف.

جـ ـ اتحاد جمعيات الثروة الحيوانية:

يكون اعضاؤه من جمعيات الثروة الحيوانية المختلفة ويكون من مهامه الاشراف على هذه الجمعيات ومشاريعها ومشاريع اعضائها وخاصة تلك المتعلقة بتصنيع الالبان ومشاريع امهات الدواجن والمفاقس ومصنع الاعلاف، والمسالخ وعمليات التسويق.

٥ ـ تأسيس اتحاد تعاوني زراعي

يكون اعضاؤه من الاتحادات الثلاثة المذكورة اعلاه وهي:

ـ اتحاد جمعيات للتسويق الزراعي اللوائية.

ـ اتحاد جمعيات عصر الزيتون.

ـ اتحاد جمعيات الثروة الحيوانية.

ويتولى هذا الاتحاد المهام التالية:

١ ـ الاشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية / جهاز الارشاد.

٢ ـ المراقبة والتدقيق والاحصاءات / تدقيق الحسابات.

٣ ـ التمويل والمتابعة / البنك التعاوني.

٤ ـ التعليم التعاوني / معهد تعاوني.

٦ ـ تطبيق مشروع استصلاح الاراضي ورصد المخصصات اللازمة لتنفيذه على النحو التالي:

١ ـ ان يكون لكل جمعية لوائية وحدة آلية كاملة.

٢ ـ ان يكون لكل جمعية رأس مال دوار لتنفيذ المشاريع على مدى ٥ سنوات ولتسديد التكاليف للجمعية على مدى ١٠ سنوات

٧ ـ اعتماد الجمعيات التعاونية لاصدار تصاريح نقل المنتجات الزراعية وذلك بالتعاون مع المعتمدين الزراعين العاملين في مناطق عمل هذه الجمعيات.

التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية
«نظرة تحليلية»

مقدمة

للتعاون تاريخ عريق نسبيا في فلسطين،حيث اسست عدة جمعيات لاغراض مختلفة في اماكن متفرقة من البلاد خلال الاربعينات. وقد كان عدد الجمعيات التعاونية المسجلة في سنة ١٩٤٨ ضمن المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم الضفة الغربية اكثر من ٤٢ جمعية. وكانت غالبية هذه الجمعيات هي من النوع المعروف باسم جمعيات التسليف والتوفير الريفيه والتي تخصصت في تزويد اعضائها من المزارعين بالقروض الموسمية على اختلاف انواعها. ولكن من الواضح ان الحركة التعاونية في الضفة الغربية تلقت ضربة موجعة في اعقاب الحرب العربية الاسرائيلية بحيث تجمدت نشاطاتها تماما خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥١.

وفي سنة ١٩٥٢ وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها القطاع الزراعي في المناطق المحتلة ، قررت الحكومة الاردنية اعادة تنشيط الحركة التعاونية كأحد السبل الرئيسية لاعادة تنشيط الزراعة وتخفيف حدة الضائقة التي كانت تعيشها الغالبية الساحقة من المواطنين. ونظرا الى ان المشكلة الرئيسية حينئذ كانت تتمثل في نقص مصادر التمويل،فقد تم تركيز النشاط التعاوني في مجالات التسليف القصير الاجل. بالفعل فقد قدمت الجمعيات التعاونية خدمات ملموسة في هذا المجال مما ادى الى توسع سريع وملموس في عدد الجمعيات وعدد اعضائها.

وبعد ان تطورت الحركة التعاونية خلال الخمسينات كما ونوعا،فقد تقرر تأسيس بعض الاجهزة المركزية المتخصصة بهدف تقديم الخدمات الاساسية اللازمة لدعم مسيرة الجمعيات التعاونية. وقد

كانت الخطوة الاولى والاهم في هذا الاتجاه هي تأسيس الاتحاد التعاوني الاردني المركزي في سنة ١٩٥٩ بهدف تقديم الخدمات التمويلية والارشادية لاعضائه من الجمعيات التعاونية. وفي سنة ١٩٦٣ تم تأسيس المعهد التعاوني كجهاز متخصص بتوفير الدورات والندوات التدريسية والتثقيفية في المجال التعاوني. وفي سنة ١٩٦٤ اكتمل بناء الاجهزة الخدماتية للحركة التعاونية بتأسيس اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني والذي انيط به تدقيق حسابات الجمعيات الاعضاء وتقديم الارشاد اللازم لها فيما يتعلق بهذا الخصوص. وبذلك فقد اصبحت الحركة التعاونية الاردنية مهيئة على الاقل من حيث الشكل، لأن تلعب دورا اكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاردني وخاصة في القطاع الزراعي. ولكن حرب ١٩٦٧ قلبت الحسابات رأسا على عقب حيث اسفرت عن احتلال الضفة الغربية من الاردن وبالتالي وقوع الحركة التعاونية تحت سلطة الاحتلال الاسرائيلي.

نظرة خاصة على الحركة التعاونية قبل الاحتلال :

بالرغم من التاريخ الطويل للحركة التعاونية الاردنية وما رافق ذلك من دعم حكومي كبير لها،فان المدقق في منجزات الحركة التعاونية قبل الاحتلال لا يسعه الا ان يشعر بقدر من الاحباط بهذا الخصوص. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مؤشرات عديدة لعل من اهمها هو حجم العضوية والقيمة الفعلية للخدمات التي قدمتها الجمعيات التعاونية. ونظرا الى ان هذه الورقة تتعلق فقط بأوضاع الحركة التعاونية في الضفة الغربية لذلك،فقد تم تلخيص اهم المؤشرات الاحصائية المتعلقة بوضع الجمعيات التعاونية فيها كما كانت في أواخر سنة ١٩٦٦.

الجدول رقم (١)

اوضاع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية

(كما كانت في ١٩٦٦/١٢/٣١)

انواع الجمعيات	عددها	عدد الاعضاء	رأس المال الاسهمي	القروض للجمعيات	القروض للاعضاء (دينار)
الجمعيات الزراعية -	١٧٦	٨٩٥١	١٠٢٠٥٠	٣٣٣٨٠٤	٤٥٧٢٨٣
المجموع	١٤٣	٦٤٣١	٤٤٢٤٤	٢١٧٣٨	٣٤٢٠٥١
ـ تسليف وتوفير	٣٣	٢٥٢٠	٥٧٨٠٦	٣١٢٠٦٦	١١٥٢٣٢
ـ اخرى	٦٦	٥٤٢٦	١٢٥٣١٦	١٥٧١٣٩	٨٩,٨٢٤
غير الزراعية -					
المجموع	١٢	٦٣٠	٦٠٥١٦	٨٧٦٤٤	٥١٤٩٢
ـ اسكان	١٠	١٢٧٨	٧٢٠٣	٥١٨	١٩٥
ـ استهلاكية	٤٠	٣٥١٨	٥٧٥٩٧	٦٨٩٧٧	٣٨١٣٧
ـ اخرى					
المجموع	٢٣٨	١٤٣٧٧	٢٢٧٥٦٦	٤٩٠٩٤٣	

ان الارقام المبينة اعلاه لا تكشف عن احد المظاهر الهامة لاوضاع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، الا وهو ان الغالبية الساحقة من الجمعيات الزراعية المسجلة رسميا كانت مجمدة من الناحية الفعلية وذلك بانتظار اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفيتها رسميا. وهذا لا يشمل ما لا يقل عن ٩٠٪ من جمعيات التسليف والتوفير الريفية ونسبة كبيرة من جميع انواع الجمعيات الاخرى. فقد كان من الواضح ان غالبية اعضاء الجمعيات الزراعية كانت ترى في تلك الجمعيات مصدرا لقرض سهل، وبالتالي فان انتمائهم لجمعياتهم لم يكن يتعدى في الواقع الاجراءات الميكانيكية المتعلقة بتوزيع قيمة القرض الذي حصلت عليه تلك الجمعيات على اعضائها. ونظرا لانعدام عمليات المراقبة على صرف القروض او على استخدامها، وكذلك بسبب عدم جدية الضمانات التي كان يقدمها الاعضاء، لذا فقد ارتفعت نسبة الديون الهالكة في الجمعيات التعاونية بصورة ملفتة للنظر، بالمقارنة مع مصادر الاقراض الرسمي الاخرى، مثل شركات المواد الزراعية.

وحتى فيما لو اخذنا الاحصاءات السابقة بقيمتها الاسمية، فاننا مع ذلك نلاحظ بأن اعضاء الجمعيات التعاونية من المزارعين لم يكن يتعدى ١٠٪ من مجموع المزارعين. كذلك فقد كانت معدل قيمة القرض الموسمي للاعضاء ضئيلة حيث بلغت ٥١ دينار فقط (مشتقة من الجدول رقم ١). وهذه القيمة هي بالطبع اقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية للمزارعين. ويمكن اخذ فكرة مقارنة عن دور التعاونيات الزراعية في هذا المجال بمقارنتها مع المؤسسات الاخرى العاملة في الاقراض الزراعي.

فقد بلغت، على سبيل المثال، قيمة قروض مؤسسة الاقراض الزراعي لمزارعي الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧ حوالي ١,٧ مليون دينار، اي حوالي اربعة اضعاف القروض التي كانت مسلفة لجميع اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في ذلك التاريخ. بل ان الشركات الزراعية كانت تلعب دورا اكبر بكثير من الجمعيات التعاونية في هذا المجال على صورة تسهيلات بالدفع لزبائنها. فقد بلغت ديون اثنين من مصانع الاعلاف لمزارعي الدواجن في الضفة الغربية حوالي ٣٠٠ الف دينار عشية الاحتلال الاسرائيلي.

لقد كان هنالك اسباب كثيرة للتراجع الملحوظ في خدمات الجمعيات التعاونية خلال الستينات، بعد ان حققت الحركة التعاونية تقدما كبيرا خلال الخمسينات. ولكن تحليل الاسباب الكامنة وراء ذلك لا يدخل ضمن اهداف هذه الورقة. وبالطبع لا يعنينا ايضا في هذا المجال تقويم التطور الكمي والنوعي الكبير الذي مرت به التعاونيات الزراعية في الضفة الشرقية منذ سنة ١٩٦٧، لان ذلك ايضا ليس من اختصاص هذه الورقة.

التطورات التعاونية بعد الاحتلال :

لقد اسفر الاحتلال الاسرائيلي عن مضاعفات هامة بالنسبة للحركة التعاونية في الضفة الغربية. فقد بادر الاتحاد التعاوني منذ الايام الاولى للاحتلال بتجميد نشاطاته في الضفة الغربية بالرغم من موافقته على استمرار فتح فروعه الثلاثة هناك. وقد ساعد على ذلك موافقة السلطات الاسرائيلية على هذا الاجراء مع اصرارها على عدم ممارسة اية اعمال تعاونية حقيقية. ولكن الوضع اختلف في اواسط السبعينات عندما ابدى كل من الاردن واسرائيل، ولاسباب مختلفة، اهتماما متجددا بالحركة التعاونية في الضفة الغربية، فبالنسبة لاسرائيل فانها ارادت أن تقوم بمحاولة استخدام الجمعيات

التعاونية من اجل خلق قيادات سياسية بديلة للمجالس البلدية التي كانت في ذلك الحين في اوج عظمتها السياسية واصبحت تشكل مصدر ازعاج شديد للسلطات الاسرائيلية. واما بالنسبة للمنظمة التعاونية فانها بدأت تلمس النتائج السلبية الكثيرة التي ترتبت على تجميد نشاطاتها في الضفة الغربية، خاصة في مجالات الاسكان. لذلك فقد قدمت بعض الدعم المتواضع لهذا الغرض، بحيث بلغ حجم القروض التي صرفت ٨٢ الف دينار وزعت على ٢٥ جمعية تعاونية.

وفي اواخر السبعينات حدثت ثلاثة تطورات هامة أدت في محصلتها النهائية الى اعطاء دفعة قوية للحركة التعاونية في الضفة الغربية. وقد تمثلت اولى هذه التطورات في تأسيس اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود المواطنين في المناطق المحتلة. ونظرا لعدم وجود أية اجهزة مهنية متخصصة لمساعدة هذه اللجنة في تحقيق اغراضها فانها لجأت الى الجمعيات التعاونية كقناة رئيسية لتوصيل الدعم الى المواطنين في المناطق المحتلة، وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي. كذلك فقد بدأت منذ اواخر السبعينات عدة جمعيات اجنبية بممارسة عملها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة، ورأت معظم هذه الجمعيات في التعاونيات الزراعية الوسيلة الاسهل لممارسة عملها وتحقيق اهدافها، خاصة على ضوء افتقار غالبية تلك الجمعيات للاجهزة والخبرات اللازمة للتعامل المباشر مع جمهور المزارعين.

اما التغير الثالث فقد جاء من سلطات الاحتلال ذاتها،والتي وصلت الى الاستنتاج الواضح بانها قد تستفيد هي ايضا من اعادة تنشيط الحركة التعاونية. فبالاضافة الى الفائدة المادية المباشرة التي تتمثل في ادخال مبالغ كبيرة من العملات الصعبة التي ستدعم الاقتصاد الاسرائيلي المنهار، فقد اكتشفت السلطة ايضا ان باستطاعتها من خلال ممارسة صلاحياتها الواسعة التي يعطيها لها القانون التعاوني، خاصة بالنسبة للموافقة على تسجيل الجمعيات ومراقبة نشاطاتها التمويلية، يمكنها اكتساب قدرة كبيرة جدا في تعاملها مع المجتمعات والقيادات المحلية.

لقد اسفر الاهتمام المتجدد بالحركة التعاونية في الضفة الغربية عن تأسيس بعض الجمعيات الجديدة واعادة تنشيط عدد من الجمعيات القديمة. ويتبين من الجدول رقم (٢) انه كان في نهاية اذار ١٩٨٣ ، ٣٨٠ جمعية تعاونية، من بينها ٢٣٦ جمعية زراعية منها ٥٧ جمعية سجلت بعد الاحتلال. الا ان الغالبية الساحقة من الجمعيات الزراعية (١٦٠ جمعية) كانت غير عاملة بسبب تجميدها لنشاطاتها قبل الاحتلال.

الجدول رقم (٢)
توزيع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية
حسب النوع وتاريخ التسجيل (١٩٨٣/٣/٣١)

النوع	مسجلة قبل الاحتلال	مسجلة بعد الاحتلال	المجموع
الجمعيات الزراعية	١٧٩	٥٧	٢٣٦
منها:			
تسليف وتوفير	١٤١	١	١٤٢
تسويق زراعي	١١	٢٩	٤٠
انتاج حيواني	٧	١٤	٢١
معاصر زيتون	٩	١٣	٢٢
زراعية متعددة الاغراض	١١	—	١١
الجمعيات غير الزراعية	٤٣	١٠١	١٤٤
المجموع			

المصدر: الاحصاءات الرسمية لدائرة التعاون.

وكما هي العادة بالنسبة لكثير من الجداول الاحصائية، وخاصة في الدول النامية،فان المعطيات المبينة اعلاه لا تعطي صورة مطابقة تماما للواقع. فالجمعيات الزراعية العاملة فعلا لا يزيد عددها عن ٢٠، ابرزها الجمعيات التالية:

	عدد الاعضاء في ١٩٨٢/١٢/٣١
١ - جمعية جنين التعاونية للتسويق الزراعي	٥٧٦
٢ - جمعية طولكرم التعاونية للتسويق الزراعي	٤٦٣
٣ - جمعية قلقيليه التعاونية للتسويق الزراعي	٤٣٠
٤ - جمعية نابلس التعاونية للتسويق الزراعي	٧٤٢
٥ - جمعية اريحا التعاونية للتسويق الزراعي	—
٦ - جمعية ترقوميا التعاونية	—
٧ - جمعية المهندسين الزراعيين التعاونية	١٢٠٠
٨ - جمعية مربي الدواجن التعاونية في رام الله	٧٠
٩ - جمعيات عصر الزيتون، وعددها (١٨)	—

الاوضاع التنظيمية للجمعيات التعاونية:

يشرف على الحركة التعاونية في الضفة الغربية ثلاثة مكاتب لوائية للتعاون موجودة في كل من نابلس ورام الله والخليل. ويعمل في هذه المكاتب ثمانية مرشدين تعاونيين. وقد وضعت هذه المكاتب بعد الاحتلال تحت اشراف ضابط القيادة لشؤون التعاون والعمل في الحكم العسكري. وقد اعطي لهذا الضابط صلاحية الاشراف على الجمعيات التعاونية حسب قانون التعاون الاردني رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦، بالاضافة طبعا للصلاحيات التي اعطيت له بموجب الاوامر العسكرية الصادرة عن القائد العام للضفة الغربية. وبالاضافة إلى اشراف ضابط القيادة، فان مكاتب التعاون تخضع ايضا للاشراف المباشر لمكاتب الحكم العسكري في الألوية والتي اصبحت في الآونة الاخيرة تتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بالدوائر الحكومية المحلية.

ومن الناحية المقابلة فقد استمرت المنظمة التعاونية بالاشراف على الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية وذلك حسب الانظمة والقرارات التي تتخذها الجهات ذات العلاقة في عمان. ويشمل ذلك اجراءات التسجيل للجمعيات الجديدة وعمليات التمويل ومحاولة المشاركة في تنظيم الاجهزة الادارية للجمعيات التعاونية ورفع كفاءتها عن طريق تزويدها بالخبرات الفنية. ولكن من الواضح ان قدرة المنظمة التعاونية على تنفيذ سياساتها وقراراتها في الضفة الغربية هي محدودة وتعتمد في نهاية الامر على موافقة السلطة على ذلك، او على الاقل سكوتها عنه. وقد قامت المنظمة التعاونية منذ بضعة اشهر بتشكيل ما يسمى بـ «اللجنة الاستشارية» والتي تتكون من ثلاث مدراء سابقين لفروع الاتحاد التعاوني في الضفة الغربية، واناطت بهذه اللجنة بعض المهام المتعلقة برصد اوضاع الحركة التعاونية وتشخيص مشاكلها وتقديم التوصيات المناسبة لها. ولا يوجد حتى الان ما يثبت ان لهذه اللجنة الامكانيات التي تمكنها من القيام بالمهام الموكلة اليها.

تقويم التعاونيات الزراعية:

ان تقويم منجزات التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية، وخاصة جمعيات التسويق اللوائية التي تعتبر الركيزة الاساسية لعملية التنمية الزراعية، يعطي دلالات متباينة. فلا شك ان هذه الجمعيات قد نجحت في استقطاب عدد كبير نسبيا من المزارعين خلال فترة قصيرة لا تتعدى ثلاث سنوات، اذ يعتقد بأن حوالي ١٥٪ من المزارعين قد انضموا لعضوية هذه الجمعيات. كما دخل التعاون ولكن بدرجات متفاوته الى عدد كبير من القرى ربما يصل الى ٥٠٪ من قرى الضفة الغربية. وهذا يعني

ان الجمعيات التعاونية اصبحت احدى اهم الوسائل للاتصال مع قطاعات واسعة من المزارعين. ولهذه الحقيقة اهمية خاصة في الظروف الراهنة حيث تفتقر المناطق المحتلة الى السلطة الوطنية وما ينبثق عنها من اجهزة متخصصة. لذلك فان للتعامل مع المزارعين من خلال الجمعيات ميزات عملية كثيرة بالمقارنة مع التعامل المباشر معهم.

بالرغم من الدعم الكبير الذي تلقته الجمعيات الزراعية في الضفة الغربية من المنظمة التعاونية والمؤسسات الاجنبية الخاصة، الا ان التقويم الموضوعي لمنجزات هذه الجمعيات يبين بوضوح انها لم تحقق حتى الان الا الحد الادنى من الطموحات والاهداف التي وضعت لها. وينطبق هذا بشكل خاص على الجمعيات التعاونية في الالوية الشمالية،والتي لم تتمكن حتى الآن من القيام بخدمات ملموسة في مجالات التسويق والتوريد لاعضائها، باستثناء اصدار شهادات المنشأ. وحتى بالنسبة للخدمات الآلية التي تقدمها بعض هذه الجمعيات فانها محدودة جدا ولا تتناسب مطلقا مع الامكانيات المتيسرة لها.

ان قصور الجمعيات الزراعية عن القيام بالمهام التي اسست من اجلها هو محصلة لعدة اسباب وعوامل معقدة معظمها يقع فوق ارادة العاملين في هذه الجمعيات ولعل من ابرز هذه العوامل هو الضعف المتأصل في روح العمل الجماعي في اوساط المجتمعات الريفية، لا في الضفة الغربية فحسب،بل في المجتمعات العربية بشكل عام. بل انه من الملفت للنظر ان هنالك تراثا لا يستهان به من الحكم والامثال التي تكرس العمل الفردي وتدعو الى التباعد عن العمل الجماعي (العب وحدك بتيجي راضي، ما حك جلدك مثل ظفرك.....الخ). ولا شك ان المشاكل التي رافقت مسيرة الحركة التعاونية قد اعطت قدرا اكبر من المصداقية لمثل هذه القناعات لدى كثير من الناس. وعلى العكس من ذلك فان سجل العمل الخاص كما يتمثل في المبادرات الفردية، سواء في القطاع الزراعي او خارجه كان افضل بكثير.

ولكن الاضافة الى ذلك فان المصدر الاهم للمشاكل التي تواجه الحركة التعاونية في الضفة الغربية هو ما يتعلق منها بوقوع هذه الحركة تحت سلطة غير وطنية لا يتوقع منها ان تكون معنية حقا باقامة حركة تعاونية تؤدي خدمات ملموسة في المجالات الزراعية. والمشكلة الرئيسية هنا هي ان القانون التعاوني الذي تعمل به السلطة، وهو قانون ١٧ لسنة ١٩٥٦، يعطي للسلطة الحكومية المسؤولة عن

التعاون صلاحيات واسعة جدا تمكنها من فرض سيطرتها الكاملة على الجمعيات التعاونية. وقد أسفر هذا الوضع عن مشاكل عديدة أدت في مجملها الى عدم تمكن التعاونيات الزراعية من تحقيق الاهداف الموضوعة لها،ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:

١ - التباطؤ الشديد في اجراءات تسجيل الجمعيات الجديدة، بحيث ان هذه الاجراءات قد تستغرق سنتين او اكثر في كثير من الاحيان، يكون الطلب خلالها تحت «البحث» من قبل الجهات «المختصة». ومن الواضح ان هنالك اهدافا عدة لهذا التباطؤ لا تخفى على احد. وبالاضافة الى الجوانب السياسية التي تتوخاها السلطة فيما يتعلق باجراءات التسجيل،فانها تأخذ ايضا بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة على المشروع المقترح، وسوف تتردد كثيرا قبل الموافقة على تسجيل اية جمعية قد تقلل من ارتباط الزراعة في المناطق المحتلة بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي.

٢ - المراقبة التامة للاوضاع الادارية والتمويلية للجمعيات، وخاصة فيما يتعلق بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة قبل الحصول على اية قروض او مساعدات والتحكم في اوجه انفاقها بعد الحصول عليها. وكذلك ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة على جميع المشاريع التي تنوي الجمعيات تنفيذها. ولا يخفى ان الحصول على موافقات كهذه قد يكون هو حجر العثرة الاساسي اما قيام الجمعيات بتحقيق اهدافها، كما حدث مثلا بالنسبة لجمعية جنين التي لم توافق لها السلطة حتى الآن على اي من مشاريعها التطويرية، رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على تأسيسها.

ومن اللافت للنظر ان العقبات التي تضعها السلطة بالنسبة لمصادر التمويل لا تقتصر على المساعدات والقروض التي تقدمها اللجنة المشتركة، بل انها تشمل ايضا المساعدات التي تقدمها الجمعيات الاحنبية المتخصصة، مثل جمعية انيرا، بالرغم من ان المصدر الرئيسي لتمويل هذه الجمعيات هو وكالة الانماء الدولية التابعة لوزارة الخارجية الامريكية.

ومن الملاحظات الهامة بالنسبة لمدى جدية السلطة في فرض رقابتها على الاوضاع التعاونية، ما قامت به من معاقبة بعض مدراء التعاون بسبب تجاوزاتهم لبعض التعليمات الصادرة لهم. ولا يخفى ما أدى اليه ذلك من تدهور واضح في معنويات الجهاز التعاوني.

وبالاضافة الى المشاكل التي تواجهها الحركة التعاونية من خلال تعاملها مع سلطة الاحتلال،فانها

تواجه مشاكل اخرى بالنسبة لتعاملها مع الجهات المسؤولة في عمان. وتشمل هذه المشاكل، على سبيل المثال، الاجراءات المطولة لتسجيل الجمعيات الجديدة لدى المنظمة التعاونية الاردنية. ولكن يجب التذكر مع ذلك بأن المنظمة التعاونية تقدم اشكالا كثيرة من الدعم بشروط سهلة. ويشمل ذلك تقديم القروض لها بمبالغ كبيرة وفوائد رمزية وانتداب عدد من المهندسين للعمل لدى هذه الجمعيات على حساب المنظمة التعاونية.

اخيرا يجب التأكيد ايضا على ان مشاكل التعاون في الضفة الغربية تنجم (بالاضافة الى العوامل السابقة) عن الانخفاض الملموس في مستوى الخدمات المساعدة المتوفرة لهذه الجمعيات مثل خدمات التدريب والتثقيف وتدقيق الحسابات والبحث العلمي. ويعود ذلك بشكل مباشر الى عدم وجود اي اتصال بين الجمعيات والمؤسسات التي كانت تتعامل بمثل هذه الخدمات وهي المعهد التعاوني واتحاد مراقبة الحسابات. كما ساعد على تراجع مستوى خدمات الارشاد حصول انخفاض شديد في عدد المرشدين التعاونيين، الذين انخفض عددهم من ٢٢ قبل الاحتلال الى ١٠ في سنة ١٩٨١. وقد حرم هذا الجهاز طيلة هذه الفترة من اية فرص تدريبية، سواء عن طريق الاردن او اسرائيل، مما اثر بشكل واضح على كفاءة العاملين فيه وروحهم المعنوية.

الاستنتاجات والتوصيات:

من الواضح ان الجمعيات التعاونية الزراعية لم تلعب دورا كبيرا في تنمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية، لا قبل الاحتلال ولا بعده. ومره اخرى يجب التأكيدعلى ان ذلك يعود الى عوامل كثيرة يقع معظمها خارج نطاق مسؤولية العاملين في الجهاز التعاوني. ولكن نظرا للاوضاع الشاذة التي تمر بها المناطق المحتلة والتي اسفرت عن شلل شبه تام في خدمات الاجهزة المتخصصة بالتعامل مع القطاع الزراعي (مثل الارشاد الزراعي والبحث العلمي والاقراض الزراعي) فان للجمعيات التعاونية دوراً هاماً واساسياً في اية خطة تهدف الى تطوير هذا القطاع. لذلك فاننا نتقدم ببعض الاقتراحات من اجل رفع كفاءة التعاونيات الزراعية واعادة تنشيط القطاع الزراعي. ونأمل ان تتمخض هذه الندوة عن مزيد من الاقتراحات التي تعمل على تحقيق هذا الهدف:

١ - يجب الاستمرار في تقديم الدعم المالي الكافي للجمعيات التعاونية، ولكن على الاسس التالية:

أ - تجنب القروض النقدية الموسمية قدر الامكان والتركيز بدلا من ذلك على تقديم القروض العينية.

ب ـ اجراء دراسات كافية للمشاريع التعاونية قبل الموافقة على تمويلها، بحيث تتمتع هذه المشاريع بالحد الادنى من الجدوى الاقتصادية. فقد ثبت في اكثر من مناسبة ان المشاريع التعاونية تقام في كثير من الاحيان دون دراسة واقعية لها مما يؤدي الى فشلها خلال وقت قصير بعد ان يصطدم القائمون عليها بالحقائق الواقعية التي لم يحسبوا لها الحساب.

جـ ـ رفع مستوى كفاءة العاملين في خدمة الجمعيات التعاونية، ويشمل ذلك توفير التدريب الفني والاداري وتعيين محاسبين ومدققين اكفاء لخدمة الجمعيات التعاونية في الضفة العربية.

د ـ اجراء دراسات مرحلية لتقويم منجزات الجمعيات الزراعية الرئيسية على ان يقوم بهذه الدراسات خبراء من خارج اجهزة الجمعيات ذاتها.

٢ ـ يجب ابقاء العيون مفتوحة تماما على الجوانب السياسية للعمل التعاوني لئلا تصبح الجمعيات التعاونية وسيلة لخدمة اهداف سياسية تتعارض والمصلحة الوطنية،او لتمزيق المجتمع المحلي واحياء الولاءات القبلية فيه على حساب المصلحة العامة.

٣ ـ بالرغم من قناعتنا التامة بالاهمية الكبرى للجمعيات الزراعية وبضرورة بذل كل جهد ممكن من اجل تحقيق اكبر استفادة ممكنة من هذه الجمعيات، الا ان اقتصار عمليات دعم الزراعة من خلال الجمعيات التعاونية هو نوع من المغامرة الساذجة الذي لا يمكن ان يخدم هدف الصمود.

ولعل اهم الخيارات المطروحة في هذا المجال، بالرغم من انه قد يكون اصعبها،هو فتح المجال امام عمليات الاقراض الفردي. ويأمل الباحث في ان يدرس المسؤولون تجربتهم السابقة في هذا المجال وان يستخلصوا منها العبرة اللازمة، بدلا من التوصل الى الاستنتاج الخاطيء بأن هذا النوع من التعامل هو غير ممكن في الوقت الحاضر.

اوضاع المهندسين الزراعيين في الضفة الغربية المحتلة

مقدمة

تبقى المعضلة الرئيسية التي تسيطر على فكر ووجدان واتجاهات وسلوكيات الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الاستيطاني، هي صراعه غير المتكافيء من اجل البقاء فوق تراب وطنه. ومع استمرار وتواتر الضغوط النفسية والاقتصادية والسياسية المتتابعة والمنتظمة في شكل تراكمي خانق، تتخذ قدرة الشعب على الصمود اشكالا متعددة ومتباينة احيانا، تجعله ينفرد ويتميز عن غيره من شعوب الارض في طرق معالجته لاوضاعه الحياتية المستمرة التغيير.

ولعل اكبر الحقائق التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هي ذلك التغيير في اوضاعه وواقعه، الذي يمس صميم حياته والذي يحدث بسرعة اكبر بكثير من فكره وتوقعاته، وحتى امكاناته، مهما بلغت قدرته على الفعل ورد الفعل المنظم والمدروس، فالارض ـ مصدر الحياة ـ تتلاشى من تحت قدميه يوما بعد يوم، وهو يدفع دفعا ليواجه مشاكل متجددة في كل لحظة.

وتصبح قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني محصورة في اضيق مفاهيمها، فهمه الأول حاليا وقضيته الرئيسية هي قضية البقاء. ولا يمكنه النظر الى مفهوم التنمية لأبعد من مفهوم الصمود.

والمهندسون الزراعيون، كأحد قطاعات المجتمع الفلسطيني، لا يختلفون في معاناتهم عن باقي المجتمع. وتظل المشكلة الرئيسية لهم هي في مقدرتهم على مواجهة الظروف المتغيرة، وتختلف هذه

المقدرة تبعا للامكانات المتاحة لهم والتي تساعدهم على تعبئة طاقاتهم الكامنة والفاعلة بهدف تمكينهم من الاستغلال المباشر او غير المباشر للموارد الطبيعية.

وتسعى هذه الورقة الى مراجعة الاطار النظري لعملية التنمية الزراعية ودور القيادات القومية والقطرية والمحلية في تفعيل العمل التنموي، والى دراسة وتحليل وضع المهندس الزراعي في الضفة الغربية واستئناف دوره في المبادأة والتخطيط والتنفيذ لدفع عجلة التنمية من اجل البقاء والصمود.

الغزو الحضاري واثره على مجمل العمل التنموي ومؤسساته

يعبر مفهوم التغيير الحضاري عن اسلوب بقاء المجتمع وقدرته على التكيف مع واقعه الجديد والمتجدد نتيجة اتصاله المباشر او غير المباشر بالحضارات المختلفة. ومثل تلك القدرة هي التي تمكنه من المحافظة على كيانه وتماسك بنيانه.

وتاريخيا، فقد تعرض المجتمع الفلسطيني الى عدة غزوات حضارية، اختلفت وسائلها من حربية او سلمية، كما اختلفت في اتصالها هدفا واسلوبا وزمانا. لكنها جميعا تركت بعض آثارها على هذا المجتمع، ولربما ترك المجتمع الفلسطيني ايضا آثاره الحضارية عليها. وقد اثبت الوجود الفلسطيني على ارضه قدرة فائقة على احتواء وتخطي جميع انواع الضغوط التي فرضت عليه. ولئن تأثر المجتمع الفلسطيني بتلك الغزوات او أثر فيها، إلا أنه ظل في المحصلة النهائية محتفظا بشخصيته وحضارته بخصائصها المميزة وبهويته الوطنية والقومية.

اما حاضرا، فقد اخذ الغزو الصهيوني يفرض حضارته فرضا وقسرا مستخدما سلطة الغازي وقدرته على الاكراه، واخذت اهدافه تنجلي يوما بعد يوم بحيث يسهل للقاصي والداني ادراك كنه ما يهدف اليه دونما عناء يذكر. فهو لا يهدف من غزوه هذا الاستنزاف الاقتصادي لثروات المجتمع، او مجرد التبادل التجاري غير المتكافيء (ولربما كان هذا هدفه في محاولات اتصاله بالاكراه والقوة احيانا بالمجتمعات المجاورة للارض الفلسطينية) بل ان التعليل الادق لهدفه من غزوه الارض والمجتمع الفلسطينيين يكمن في محاولاته الدائمة والمنتظمة لطمس الهوية الفلسطينية والاحلال المادي لمجتمع بديل مكان مجتمع اصيل. وهو يسعى لتحقيق هذا الهدف بشتى الوسائل المتاحة من استيلاء على اجزاء من الارض والموارد (ما قبل ١٩٤٨)، ومن اساليب حربية بشعة تؤدي الى الهجرة الجماعية

(١٩٤٨ ، ١٩٦٧) ومن فرض لقوانين وانظمة - لا تقبلها المقاييس الدولية - تخدم اهدافه وصولا لما يسمى بالاقفار السكاني، كما انه لم يعدم سببا الا وفرضه،حتى الاسباب الخلقية التي تؤدي الى تفكك الانظمة والقواعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع.

ولئن استطاع المجتمع الفلسطيني - في الداخل والخارج - استيعاب الصدمة الحربية بمقدرته الحضارية على التكيف، فقد كان من اشد تلك الممارسات وقعا واثرا على المجتمع الفلسطيني هي تحطيمها للاجهزة الادارية والمؤسسات الاهلية والتنظيمات الاجتماعية المحلية، ومحاولاتها الدؤوبة لخلق اجهزة ومؤسسات منيعة للسلطة المحتلة.

وكان طبيعيا وتلقائيا من المجتمع الفلسطيني ان يحاول التمسك باجهزته ومؤسساته وان يبني له مؤسسات جديدة ضمانا لأمنه وتحقيقا لمصالحه وحفاظا على بقائه، ولما تنته بعد هذه المرحلة الهامة من مراحل الصراع الحضاري التي تشهدها الارض المحتلة بين الغازي بكل سلطته القادرة على القهر، وبين المغلوب الذي لم يستكن ولم يعجز عن ايجاد الوسائل للدفاع عن وجوده. ولعله في امس الحاجة الان لدعم اجهزته ومؤسساته وتقويتها وتماسك بنيانها وتذليل الصعاب امامها لتقوم باداء دورها في قيادة المجتمعات المحلية.

لذا، كان من هم هذه الورقة هو الكشف عن اهم جانب من هذه الاجهزة والمؤسسات، والمعنى بها الاجهزة والمؤسسات الزراعية، لاستدراك مدى الاهمال والاضرار التي لحقت بها، ذلك انها تخدم ادق واهم هدف في حياة المجتمع الا وهو هدف الحفاظ على ما تبقى من الارض والموارد خدمة لقضية البقاء الوطني.

اهمية تفعيل المؤسسات في الارض المحتلة واثرها على العملية التنموية:

العملية التنموية هي اسلوب للبقاء، وهي في التحليل الاخير اعمال للفكر العلمي لاعداد التصورات عن مستقبل المجتمع خلال فترة محددة من الزمن[1]. وتهدف العملية التنموية الى حل المشاكل الجذرية ذات الاهمية بالنسبة لقضية البقاء الوطني. ويستحيل عمليا حل هذه المشاكل دونما وجود اجهزة ادارية قادرة على تصور الاهداف ووضع الخطط والاساليب السليمة ورسم الفصل الاطر لاستغلال الموارد والامكانات.

فالعملية التنموية اذن هي وظيفة اساسية من وظائف القيادة في المجتمع، وعلى مختلف المستويات المحلية والقطرية والقومية والضمنية ان تكون اجهزة القيادة التي ستطرح المشاكل وتقترح الحلول نابعة من المجتمع نفسه وليست دخيلة او مفروضة عليه. ان تكون ممثلة للمجتمع ومن نفس طينته وحضارته. ان يكون لها نفس الاتجاهات والقيم والمبادىء والاهداف، وعليه فالادعاء بأن السلطة المحتلة قادرة على احداث التنمية او هادفة لها قضية لا يقبلها المنطق، لاختلاف بل تناقض مثل هذه القيادة عن المجتمع حضارة وقيما ومبادىء واهدافا.

كما انه، ومن الناحية العملية، لا يمكن ترجمة الاهداف التنموية الى وقائع عن طريق رسم السياسات والتخطيط بواسطة اجهزة التحكم عن بعد. بمعنى انه مهما بلغت شدةانتماء وولاء المجتمع وطنيا وقوميا لسلطة خارجية، فسوف تصطدم السياسات والخطط الخارجية بحائط الواقع والظروف الموضوعية التي يحياها المجتمع في الداخل.

ان وجود الاجهزة الادارية والمؤسسات التنموية الاهلية داخل الارض المحتلة ودعم تماسكها واعطائها (او اخذها) حق المشاركة في تحديد السياسات التنموية وصنع القرار وصلاحيات التنفيذ، قضية حتمية. اما ان مثل هذه المشاركة حتمية، ذلك لانها حاجة نفسية واجتماعية اساسية قبل ان تكون حاجة موضوعية تفرضها الظروف القائمة. ان تطبيق برامج التنمية في ظروف الاحتلال يجب ان تنبع من القواعد المحلية، حيث يتعمق الاحساس بالمشاكل ويأخذ النشاط صورة العمل الجماعي المطلوب.

فالمشاركة هي المعنى الثاني والمقابل للانتماء، سواء اكان هذا الانتماء للاسرة او للجماعة او للقيادة او للوطن. فحاجة الانسان للانتماء لجماعة ما او قيادة ما تعني انه يريد ان يشارك في نشاطها وان يسهم بدوره في عملية البناء. والمشاركة تحت ظروف الاحتلال هي العملية التي سوف تخلق الحوافز لدى الانسان لتبني قضاياه اليومية والدفاع عنها. وهي التي ستدفعه الى المطالبة والمواجهة والعمل لتحقيق اهدافه في صراعه المستمر من اجل البقاء.

الأجهزة الادارية الرسمية:

وليس من الممكن ولا المنطق تصور حدوث تنمية وتطور زراعي بمعزل عن جهاز اداري فاعل

وقادر على وضع البرامج المبنية على الحاجات ومتمكن تنظيميا وماديا وفنيا من تنفيذ تلك البرامج. وقد سبقت الاشارة الى ان واقع الضفة الغربية الحالي يفرض برمجة معينة للانتاج الزراعي بهدف خدمة استراتيجيات ومباديء السلطة المحتلة التي تختلف بل تتناقض مع اهداف تنمية المجتمعات المحلية.

اما الاجهزة الادارية الزراعية المحلية فيقتصر دورها على تنفيذ تلك البرامج الموضوعية. وفي الوقت نفسه، لا تنقص هذه الفرضية من ولاء هذا الجهاز الفطري لقوميته ومن انتمائه الطبيعي لأرضه ومجتمعه. والسؤال الملح الذي يطرح نفسه هو جدوى استمرار عزل هذا الجهاز واستبعاده من المشاركة في العمل التنموي والتغاضي عن او عدم الالتفات الى حاجاته الاساسية.

ان استمرار مثل هذا الاهمال وعدم توفير الحد الادنى من الأمن المستقبلي لهذا القطاع الهام من المجتمع سوف يحد من قدرته على التفاعل او مجرد رد الفعل المطلوب وينتهي به الأمر - نتيجة سيطرة الدافع الغريزي عنده في البقاء وتوفير احتياجاته الاساسية الى وقوعه تحت التأثير المباشر لتيارات الضغط المتلاحقة، فيصبح بذلك اداة طيعة يتحرك اتوماتيكيا وربما طواعية - بالاتجاه الذي يرسم له.

وليس من غرض هذه الورقة تحليل اوضاع الاجهزة الادارية الرسمية الزراعية بقدر ما هو ابراز ضعف - ان لم يكن عجز - هذه الاجهزة عن القيام بدور فاعل في عملية التنمية. وتكفي الاشارة هنا الى انه من المفترض ان يكون دور الاجهزة الادارية في عملية التنمية الزراعية دورا قياديا وتنظيميا وارشاديا، بمعنى ان تكون هذه الاجهزة متقدمة عن المجتمع الزراعي فكرا وعملا، وان تسعى من خلال العديد من الاساليب والنشاطات الى إثارة حوافز وتغيير اتجاهات العاملين في الزراعة لخدمة وتطوير العمل الزراعي.

ولعل من اهم الادوار التي من المفترض ان تمارسها الاجهزة الادارية الزراعية هي:
تحديد الاهداف التنموية والمشاركة في عمليات التخطيط التنموي لمراحل العمل المختلفة، وتسخير اجهزة البحث العلمي والمختبرات والتقنيات الحديثة لحل المشاكل الزراعية واستحداث الوسائل الانجع، وكذلك القيام بالخدمات الارشادية للمزارعين. غير ان مثل هذه الأدوار تقصر الاجهزة الزراعية الحالية عن القيام بها.

الطبيعة التكاملية للعمل التنموي الزراعي في المستويات المحلية والقطرية والقومية والدولية:

القيادة القومية - في اي مجتمع - هي السلطة التنظيمية الملقى على عاتقها النهوض بالمجتمع ككل، وهي تحقق اهدافها في تنمية واستغلال وتنظيم الموارد الانتاجية عن طريق القانون. وهي تمارس حقوقها وتقوم بواجباتها على نمط متساو دونما تمييز لافراد المجتمعات المحلية لا في الحقوق ولا في الواجبات.

كما ان وسيلتها التي تباشر بواسطتها مهامها الاجتماعية والاقتصادية هي مؤسساتها المختلفة التي تقيمها في المجتمعات المحلية التي تنطوي تحت لوائها. وحتى تصل القيادة القومية الى تحقيق اهدافها فانها تستخدم التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بما يشتمل عليه من تقدير للموقف وحصر للامكانات وتوقيت للانتاج واشراف عليه.

ولا يمكن تصور قيام السلطة المحتلة بتوفير الظروف والامكانات التي تخدم تنمية المجتمعات المحلية، وذلك لاختلاف - بل تناقض - استراتيجياتها وسياساتها واهدافها مع اهداف التنمية المحلية.

كما ان ما تم من محاولات القيادة القومية في الخارج لتنمية القطاع الزراعي داخل الارض المحتلة لا يمكن وصفها الا بالعفوية، فهي لم تستطع في معظم الحالات ان تصل الى تقدير شامل للموقف والاوضاع الداخلية، وادراك واع للحاجات الاساسية، كما انها اغفلت تنمية مؤسساتها في الداخل ولم تراعي قواعد التكامل والتنسيق في محاولاتها هذه، مما ادى في كثير من الاحوال الى اهدار للطاقات المادية والبشرية.

تنمية المجتمع المحلي:

اعتمدت معظم التعريفات العلمية لمصطلح «تنمية المجتمع المحلي»[٢] على ظروف جغرافية - كالمناطق الريفية مثلا -، وعلى نشاطات اقتصادية معينة - كالعمل الزراعي - وعلى المضمون الاجتماعي الذي يتصل بطبيعة العلاقات وانواع السلوك وانماط القيم لمجتمع معين. فعرفت تنمية المجتمع المحلي على انها اسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة محددة، والذي يقوم اساسا على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية وتنظيمها ثم مشاركتها في التفكير والاعداد والتنفيذ ضمن المستويات الممكنة عمليا واداريا.

فتنمية المجتمع المحلي اذن هي اسلوب للعمل وطريق للتنفيذ يهدف الى رفع مستوى الحياة عن طريق استغلال الموارد المادية والبشرية استغلالا نافعا. ويورد بعض الدارسين تعريفا آخر يلتقي في جوهرة مع ما سبق، فيعرفون تنمية المجتمع المحلي على انه اسلوب تنتهجه القيادة القومية للاتصال بالجماعات القروية واستغلال المبادأة المحلية استغلالا احسن في زيادة الانتاج وتحقيق مستويات افضل للمعيشة.

على ان هنالك من الدارسين من يتصور تنمية المجتمع المحلي اسلوبا وهدفا معا، وذلك في حالة غياب الخطة القومية وانبعاث الخطة كلها محليا، او في حالة تصور الخطة القومية على اساس وضع المجهود المحلي كجزء جوهري فيها.

ولعل التصور الأخير هذا، هو اقرب تلك التعريفات الى وضع الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام. بمعنى ان تقوم خطة التنمية على اساس شامل من تقدير الموقف على طبيعته وواقعيته، وادراك لكل ابعاد العلاقات المتداخلة في هذا الموقف، وحصر للامكانات المادية والقوى المتاحة. وبحيث يصار الى تنظيم وتنسيق وتكامل الجهود المحلية والاقليمية للقيام بمهمة العملية التنموية بأقل الجهود واوفرها كلفة، ودونما تكرار لعمليات التنمية نفسها.

مستلزمات نجاح عملية التنمية الزراعية على المستويين المحلي والقطري:

١) لا يمكن تصور نجاح وفعالية عمليّة تنمية المجتمع الزراعي المحلي والقطري دونما اعتبار للفلسفة والاستراتيجية والسياسة القومية، ولمدى الامكانات القانونية والمادية والفنية التي توفرها القيادة القومية لدعم خطة التنمية الزراعية على المستويات المحلية والقطرية. وضمن الظروف والمعطيات الراهنة. سيبقى دور المجتمع المحلي والقطري في تجنيد موارده واستغلالها في حاجاته القائمة ومشاركته في المبادأة والتنفيذ، دورا معتمدا في نسبة عالية من نجاحه على مدى الجهد القومي المتاح فكرا وعملا من حيث تهيئة الظروف في صورها المتعددة، وللتمثيل على هذه الظروف يمكن الاشارة الى ما يلي:

أ) **الناحية التنظيمية والقانونية**: كالتسويق مثلا،اذ من المفروض ان تتغير الانظمة والقوانين التي تحكمه تبعا لتغير الظروف الموضوعية والتقنية لعملية الانتاج. والتسويق هو المرحلة الأخيرة للجهد التنموي المبذول،فان لم تهيء القيادة القومية ظروف قانونية وتنظيمية تسهل فيه العملية التسويقية،

فقد الانتاج والجهد كثيرا من الحوافز الضرورية لاستمرارية البذل والاستثمار على المستوى القطري والمحلي.

ب) **توفير الخدمات الاساسية**: كالتمويل والاقراض الزراعي، وقيام مؤسسات التدريب والبحث والمختبرات التكنولوجية.واغفال القيادة القومية لمثل هذه الخدمات سوف يحد من نجاعة العملية التنموية على المستوى المحلي والقطري.

جـ) **تهيئة الخبرات الفنية والعملية**: كالمهندسين الزراعيين على اختلاف تخصصاتهم والاقتصاديين والاجتماعيين الذين تقوم على خبراتهم ومعارفهم الخدمات المتخصصة في المجتمعات المحلية.

٢) لقد استقدمت ظروف الاراضي المحتلة بعضا من المؤسسات الاجنبية التطوعية للعمل في مجال الخدمات الزراعية (وتطوير الريف) وذلك بتقديم المعونة المادية لبعض القطاعات. كما اخرت تلك الظروف ايضا (او اعاقت) وصول الخدمات الفنية والمادية لمؤسسات الامم المتحدة العاملة في مجال التنمية. ولئن كان من غير الميسور وصول الخدمات الدولية إلا عن طريق القيادة القومية، فقد عملت بعض من المؤسسات الاجنبية بقليل من التنسيق على المستويين القطري والقومي.

ان نجاح العملية التنموية على المستوى المحلي في ظروف الاراضي المحتلة يستدعي من القيادة القومية تنسيق برامج او مساهمات هذه المؤسسات على المستوى المحلي، او تحويل صلاحيات التنسيق مع احدى الاجهزة (في الداخل) العاملة على المستوى القطري.

٣) ولا بد من التلميح ان غياب (اوتغييب) دور القيادة القومية قد سمح لبعض التيارات القروية او القبلية القيام بادوار لا يمكن وصفها الا بالمعيقة للعمل التنموي داخل الارض المحتلة. ان انتشار مثل هذه الظاهرة غير الحية ستؤدي الى فقدان التوازن المطلوب بين المجتمعات المحلية حيث تستأثر هذه التيارات القيام بأعمال لمناطق محددة خدمة لمصالحها القروية. او انها ستؤدي الى تكرار للخدمات والمشاريع في المنطقة نفسها بما في ذلك من ضياع للجهود والأموال.

والسؤال المطروح والملح هو جدوى استمرار مثل هذه الظاهرة مع انه من الممكن والمفضل تحقيق المصالح القروية من خلال المصلحة العامة وليست على حسابها.

٤) ولعل من الضروري تكثيف الجهود الاعلامية على المستويين المحلي والقومي لتنمية الشعور والاحساس بالمشاكل لدى المجتمعات المحلية، كي تصبح مثل هذه المشاكل مطلبا يوميا لها وتبادىء في العمل على حلها.

على ضوء ما تقدم يمكن ادراك الطبيعة التكاملية للعمل التنموي الزراعي في المستويات المحلية والقطرية والقومية والدولية. كما يمكن التأكيد على الأهمية التي ستلعبها المؤسسات الاهلية واجهزة التنمية المحلية في تفعيل نشاطات التنمية.

واخيرا فانه لا بد من ادراك الابعاد الموضوعية للعمل التنموي الزراعي، وذلك لاسهامه المباشر في تجذير الانسان فوق ارضه. ولا بد وان تهيأ له قوميا الظروف القانونية والمادية والفنية ليستكمل دوره على النطاقين المحلي والقطري. وليس بعيدا عن المنال تهيئة الظروف القانونية والفنية على اقل تقدير.

وخاتمة هذا القول ان الدراسة الميدانية التالية سوف تلقي الاضواء على مدى توفر الامكانات الفنية.

وعليه، يمكن الافتراض ان تلعب نقابة المهندسين الزراعيين، كاحدى المؤسسات التنموية ذات الطاقات الفنية دورا متقدما لقيادة العمل التنموي على النطاق المحلي، ودورا مشاركا في عملية تدريب وتأهيل الكوادر الفنية، ودورا مساهما في مراكز البحوث والمختبرات.

الخصائص العامة للمهندسين الزراعيين الموجودين في الضفة الغربية:

تأخر تأسيس نقابة للمهندسين الزراعيين في المملكة الاردنية الهاشمية حتى عام ١٩٦٦، وقد ضمت النقابة في عضويتها حتى اواخر ذلك العام ماية وتسعون عضوا[٣] عمل منهم في الضفة الغربية واحد واربعون مهندساً زراعياً في دوائر الزراعة والاقراض الزراعي والتعليم الزراعي، كما عمل بالضفة الغربية عدد آخر من المهندسين الزراعيين غير المقيمين ممن كانوا يعملون في رئاسات الاقسام والدوائر المركزية الاخرى في عمان.

وبعد حزيران سنة ١٩٦٧، وما تلاها من انقطاع فيما بين الاجهزة في الضفتين، دخل الضفة الغربية اعداد لا بأس بها من المهندسين الزراعيين امكن استيعاب العديدين منهم في دوائر الزراعة والتربية والتعليم واستحدثت دائرة مركزية هي - دائرة البحث العلمي والارشاد - في الجهاز الزراعي الحكومي. وكان يعمل في الضفة الغربية بين سنوات ٦٨ الى ١٩٧٣، ماية وخمسة وعشرون مهندساً زراعياً في المجالات المختلفة وخاصة في دائرتي الزراعة والتربية والتعليم. واستمر التوازن النسبي المطرد فيما بين دخول المهندسين الزراعيين الجدد وفرص استيعابهم حتى اواخر عام ١٩٧٣. ثم بدأ هذا التوازن في الاختلال وازدادت حدته بعد ذلك العام. وتشير الاحصائيات المتوافرة الى ان

عدد المهندسين الزراعيين العاملين بالضفة الغربية حتى نهاية عام ١٩٨٢ هو ماية وثمان وعشرين مهندسا زراعيا. اي بزيادة ثلاث فرص عمل فقط خلال عشر سنوات، ويستدل من ذلك ان فرص العمل المتاحة في المؤسسات الزراعية الاهلية او الاعمال الزراعية الحرة كانت تشغل من قبل مهندسين زراعيين تركوا العمل في المؤسسات الرسمية لاسباب مختلفة، وان الشواغر التي نتجت عن ذلك لم تشغل اصلا في تلك المؤسسات.

ومن اصل مايتي مهندس زراعي - امكن احصاؤهم حتى اواخر عام ١٩٨٢ - ارتحل الى خارج الضفة بحثا عن عمل خمسة وثلاثون مهندساً زراعياً وبقي سبع وعشرون مهندساً زراعياً آخر عاطلا عن العمل.

وبتحليل البيانات التي امكن جمعها عن المهندسين الزراعيين في الضفة الغربية تتضح الخصائص والسمات التالية:

يبين الجدول رقم (١) التوزيع النسبي لنوع العمل الذي يمارسه المهندسون الزراعيون في الضفة الغربية. فهناك حوالي ٢٣,٥٪ من المهندسين الزراعيين يعملون في دوائر الزراعة، يليهم ١٧٪ يمتهنون العمل الزراعي الحر، ونفس النسبة يدرسون في سلك التربية والتعليم بينما يتقاسم التعليم الزراعي والتعليم الجامعي والاعمال الحرة غير الزراعية ما نسبته ٦٪ بالتساوي وقد استوعبت الجمعيات التعاونية الزراعية مؤخرا ٨٪ من المهندسين الزراعيين، بينما بقي ما يقارب ١٦٪ بدون عمل حتى اواخر عام ١٩٨٢.

ولعل المدقق في مثل هذه البيانات يلاحظ:

١. ان نسبة عالية من خريجي سنوات ١٩٧٣، وحتى ١٩٨٠، لم تتمكن من ايجاد فرص عمل لها في الضفة الغربية فارتحلت عنها، او ان مثل هذه النسبة لم تدخل الضفة الغربية اصلا. والمؤشر على ذلك واضح من معطيات الجدول رقم (٢) حيث يلاحظ ان ٦٣٪ من المهندسين الزراعيين (١٠٤ مهندسا) الموجودين في الضفة الغربية هم خريجو ١٩٧٣ فما قبل. بينما تنحدر هذه النسبة انحدارا حادا لتصل الى ١٢٪ من خريجي عام ٧٤ - ٧٩، ثم تعود هذه النسبة الى الارتفاع ثانية لتصل الى ٢٥٪ من خريجي عام ٨٠ - ٨٢، اي انه في خلال ست سنوات (٧٤ - ٧٩) لم يدخل سوى عشرين مهندسا زراعيا. بينما دخل الضفة الغربية واحد واربعون مهندسا زراعيا خلال السنوات الثلاثة الاخيرة (٨٠ - ١٩٨٢).

٢. من المتوقع ان تتزايد اعداد المهندسين الزراعيين العائدين الى الضفة الغربية - بعد التخرج من

الجامعات المختلفة في الخارج ـ وان امكانيات ايجاد فرص عمل لهم سوف تعتمد الى حد كبير على سلامة التخطيط المستقبلي للتنمية الزراعية في الضفة ،وسوف تبتعد ابتعادا شبه كلي عن الاجهزة الحكومية. الأمر الذي يتحتم معه التفكير الجدي في مستقبل العمل الزراعي والزراعة في الضفة الغربية.

٣. هنالك ميل واضح ومستمر نحو تعطيل بجمل العمل الزراعي وامكانات تطوره، بدليل:

أ) استمرار انخفاض نسبة العاملين في دوائر الزراعة واغلاق العديد من الاقسام الزراعية في الجهاز الحكومي. فمنذ عام ١٩٧٤، وحتى عام ١٩٨٢، لم يلتحق في دائرة الزراعة سوى مهندسين زراعيين اثنين. (جدول رقم (٢)) بينما ترك العمل في هذه الدائرة ما يقارب اثنين وثلاثون مهندسا زراعيا حسب المعلومات التي تمكنت النقابة من الحصول عليها (بيان رقم ١) وكان على هؤلاء الذين فرص عليهم ترك العمل ان يواجهوا منفردين ظروفهم المستجدة، فيزاحموا الخريجين الجدد على فرص العمل الضئيلة المتاحة في المؤسسات الاهلية. او ان يتركوا الضفة الغربية نهائيا. وقد ترك منهم بالفعل (١٨) مهندسا زراعيا.

ويكشف الجدول رقم (٢) عن توزيع المهندسين الزراعيين حسب سنوات التخرج ونوع العمل. حيث تتضح كثافة العاملين في دوائر الزراعة من الخريجين حتى عام ١٩٧٣، ثم تبدأ هذه الكثافة بالاضمحلال الفجائي حتى تتلاشى نهائيا عام ١٩٧٨. بينما تنعكس الآية في مجال العمل الزراعي غير الرسمي حيث تضطرد الزيادة في نسبة العاملين في هذا المجال مع تقدم سني التخرج.

ويمكن الاستنتاج بقدر معقول من الدقة بأن مثل هذه العلاقة المتعاكسة (بين فرص العمل الزراعي في المؤسسات الرسمية من ناحية ومجالات العمل في المؤسسات غير الرسمية) هي ثمرة طبيعية للسياسات والاتجاهات والاهداف المتناقضة بين ما تخطط له اجهزة السلطة المحتلة وبين ما يصبو ويهدف اليه المجتمع الفلسطيني باجهزته الرسمية والاهلية.

ففي الظروف الطبيعية، تولي السلطة القومية مسؤولية تنظيم وتنمية الاجهزة الادارية والكوادر الزراعية اللازمة للعمل التنموي الزراعي. وبالتالي فإن الجهاز الزراعي سوف يستمر في النمو لمواجهة متطلبات التنمية على الصعيدين المادي والبشري. غير ان هذه الفرضية من المحتم ان

تنعكس تماما في ظروف الضفة الغربية الحالية كما هو ملاحظ. ان ما يدعو الى الأسى هو عدم ادراك مثل هذه الفرضية في الوقت المناسب وبذل الجهود المكثفة لاستدراك مثل هذا الخطر، وذلك بتفعيل الاجهزة والمؤسسات الاهلية لمواجهة هذا الاهدار والتعطيل في الاجهزة الرسمية لحماية العمل والعامل الزراعي.

ب) ويزداد الأمر خطورة وتعقيدا عند ادراك حقيقة الفجوة التي سوف تحدث في الجهاز الاداري الزراعي الحكومي خلال السنوات القليلة المقبلة، حين يترك المهندسون الزراعيون القدامى عملهم نتيجة التقدم في العمر وبلوغ سن التقاعد (٢٣/خريجي ما قبل ٧٢،٦٧/ اكثر من اثنتي عشرة سنة خدمة) او الوفاة او عدم القدرة على تحمل الاوضاع الاقتصادية (١٥٠ ديناراً معدل الراتب الشهري) او الضغوط النفسية (تسخير العمل الزراعي لخدمة اهداف سياسية). ومن الحقائق الملاحظة ان الوظائف الشاغرة في الجهاز الزراعي تلغى ولا تشغل.

جـ) وليس مصادفة ان تقوم السلطة بإغلاق دوائر واقسام كاملة كدائرة البحث والارشاد الزراعي والحراج والعديد من محطات التجارب الزراعية ومختبرات فحص التربة، الامر الذي شل وعطل العديد من متطلبات العمل الزراعي لخدمة المزارعين.

٤. هنالك ميل واضح نحو اهدار وتعطيل طاقات المهندسين الزراعيين بدليل:

أ) وجود سبعة وعشرون مهندساً زراعياً بدون عمل (١٦،٤ ٪) واحتمال ازدياد هذه النسبة مؤكد.

ب) انعدام فرص التدريب والتحصيل العلمي اثناء الخدمة للمهندسين الزراعيين اذ تدل المؤشرات الاحصائية على مدى الاهمال الشديد الذي لحق بالمهندسين الزراعيين في نواحي زيادة تحصيلهم العلمي وتدريبهم وتمكينهم من متابعة التطورات الحديثة في العلوم الزراعية. اما النذر اليسير من المهندسين الزراعيين الذين اتيحت لهم مثل هذه الفرصة، فقد تمت بمجهوداتهم الفردية وبعد التضحية بوظائفهم (تعطيل العمل بقانون الخدمة المدنية والمتعلق بالاجازات الدراسية).

جـ) تعطيل نسبة ليست بالضئيلة من الطاقات المهنية والخبرات العلمية للمهندسين الزراعيين العاملين في دوائر التربية والتعليم او الاعمال التجارية نتيجة عدم توفر فرص العمل في المجال الزراعي.

د) وضع العوامل المثبطة امام المهندسين الزراعيين العاملين في الاجهزة الزراعية كتدني الاجور والضغوط النفسية والاحباط المهني والاهمال الاجتماعي.

هـ) انعدام (او سوء تخطيط) الاقراض الزراعي القروي او الجماعي الذي يمكّن المهندسين

الزراعيين من ايجاد فرص عمل لهم. وميل واضح نحو اهمال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمهندسين الزراعيين العاملين في الاجهزة الحكومية.

٥) كما يستدل من البيان رقم (٢) والجدول رقم (١) على انه لا يوجد بالضفة الغربية سوى سبعة مهندسين زراعيين من حملة شهادة الدكتوراه (٤٪)، وأحد عشر من حملة شهادة الماجستير (٦٦٪). كذلك يستدل من الجدول رقم (١) على افتقار المهندسين الزراعيين الموجودين في الضفة الغربية الى التخصصات الضرورية للعمل التنموي مثل هندسة الآلات الزراعية الاقتصادية والصناعات والتعليم الزراعي مما له ابعد الأثر في امكانات العمل التنموي الزراعي. اذ سوف تصطدم جهود وخطط التنمية الزراعية بواقع مؤلم يتمثل في ندرة في الخبرات والتخصصات العالية وغياب مراكز البحوث. ولا يخفى ان التقدم السريع الذي حدث في مجال الزراعات المروية (وبجهود فردية) يقابله تأخر وتدهور في مجال الزراعات البعلية (وبجهود سلطوية مدروسة). ويواكب المجالين تفريغ بشري وتأخر علمي منتظم في الاجهزة الادارية الزراعية.

٦) ولعل الجدول رقم (٣) يدل على مؤشرات لها اهميتها الموضوعية في العلاقة المتناقضة الحالية بين امكانات العمل التنموي الزراعي وما يقابلها من طاقات وخبرات بشرية.

ففي الجهاز الزراعي تتناقص اعداد المهندسين الزراعيين العاملين مع تزايد امكانات العمل التنموي الزراعي من حيث الموارد المتاحة. وابلغ دليل على ذلك وجود ستة مهندسين زراعيين في دائرة زراعة الاغوار التي تتميز بكثافة عالية في زراعة الخضار المروية والموز والحمضيات ومساحة شاسعة من الاراضي تصل الى ستة واربعين الف دونم مستغلة وتمتد مسافة سبعين كيلومترا من الشمال الى الجنوب (جدول رقم ٤). وفيها تتعاظم المدخلات التكنولوجية في الزراعة الحديثة.

وتزداد هذه المعادلة المتناقضة حدة في جنين،حيث يعمل في الجهاز الزراعي الحكومي اربعة مهندسين زراعيين (منهم مهندس زراعي من قطاع غزة) لتغطية كل متطلبات الخدمة والارشاد الزراعي لما يقارب ٣٣٠ الف دونم من الاراضي المزروعة،بما فيها من مواطنين ومزارعين يصلون الى حوالي ١١٠ آلاف مواطن.

وفي طولكرم، من المفروض ان يقوم خمسة مهندسين زراعيين بالجهاز الادراي الزراعي الرسمي على خدمة وتطوير وتنظيم حوالي ثلاثماية وستون الف دونم.

يتضح من الجدول رقم (٤) ان ٣٧٪ من مجموع المهندسين الزراعيين العاملين في الجهاز الاداري الزراعي الرسمي يقع عليهم عبء الارشاد الفني والقيادة العلمية المتقدمة وتطوير ٩٤٪ من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية المروية وحوالي ٤٣٪، من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية البعلية للضفة الغربية. مع الأخذ بعين الاعتبار ان المناطق الثلاثة المذكورة آنفا تعتبر اعلى مناطق الضفة خصوبة في تربتها وغزارة في مياهها وكثافة في نسبة الاستثمار الزراعي المادي والبشري.

ان الحاجة تستدعي استدراك هذه الفجوة وخلق نوع من التوازن فيما بين الموارد المتاحة وامكانات تطويرها وبين الطاقات البشرية المؤهلة لخدمة المزارعين والعمل الزراعي.

وهنالك مؤشرات ايجابية يفرزها الجدول رقم (٣) اذ بدأت تتضح اهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه المهندس الزراعي في مجال التنمية الزراعية، حيث اخذت ترتفع نسبة اسهامه في المؤسسات الزراعية الخاصة والعمل الزراعي الحر. ففي منطقة الاغوار مثلا يدير اثنا عشر مهندسا زراعيا (منهم ثلاثة من قطاع غزة) مشاتل خصوصية وتعاونية حيث يزودون المزارعين باشتال الخضار والزيتون والحمضيات والعنب، كما يقوم احد عشر مهندسا زراعيا بادخال زراعات واجراء التجارب على الاساليب الزراعية الحديثة وعلى الأغنام في جمعية المهندسين الزراعيين اضافة الى احداثهم لقفزة نوعية في مجال التغييرات الاجتماعية الضرورية للتنمية الزراعية. وهنالك مهندسان زراعيان يقومان بخدمات التوريد للمزارعين. اما جمعية اريحا لتسويق الحاصلات الزراعية فقد قامت بتوظيف ثلاثة مهندسين زراعيين اضافة الى مدير الجمعية للعمل في مجال خدمات التسويق الزراعي.

٧) وبينما يوضح الجدول رقم (٢) ان اكثر من ٨١٪، من العاطلين عن العمل هم من خريجي سنوات ١٩٨٠ الى ١٩٨٢، يقوم الجدول رقم (٣) بتبيان توزيع هؤلاء العاطلين جغرافيا. ومن الغريب ان ترتفع نسبة العاطلين عن العمل في بعض المناطق ذات الموارد الطبيعية والامكانات الزراعية العالية، اذ تصل نسبة العاطلين عن العمل من المهندسين الزراعيين المتواجدين في لواء طولكرم الى اكثر من ٣٥٪، ولا تنقص كثيرا في لواء جنين حيث تبلغ نسبة العاطلين الى ٣٣٪. ولعل هذا المؤشر ايضا يمكن اعتباره ايجابيا اذا ما طرأ تحول موضوعي وواقعي في الفكر في دعم المهندسين الزراعيين والتخطيط للتنمية الزراعية على ضوء الامكانات والحاجات وعند ذلك فقط يمكن ترجمة الشعارات الى واقع ملموس.

٨) وعـودة اخـرى الى الجـدول رقم (١)، يلاحظ ان حوالي ٤٠٪ من العـاطلين عن العمل متخصصون في مجال الثروة الحيوانية كذلك فان ١٧٪ من المهندسين الزراعيين الذين ارتحلوا عن الضفة الغربية متخصصون في نفس هذا المجال. وعلى الرغم من كون هذه الحقيقة ستفيد في التخطيط المستقبلي للمهتمين بتوجيه التعليم العالي الزراعي،لكن تبقى الامكانات الواقعية لتطوير هذا الفرع ضرورية للتنمية الزراعية وذات جدوى عالية وبالتالي من السهل ايجاد فرص عمل لهؤلاء الخريجين.

٩) لقد وصل معدل الدخل الشهري للمهندسين الزراعيين العاملين في الجهاز الاداري الزراعي الى ١٤٠ دينارا في اواخر عام ١٩٨٢، ويوازيهم في الدخل العاملون في التعليم الزراعي، ويهبط هذا المعدل الى ١٢٥ دينار للعاملين في التربية والتعليم (باستثناء العاملين في القدس). ويتراوح دخل العاملين في التعاونيات او العمل الزراعي الحر ما بين ١٢٠ - ٢٥٠ دينارا، واذا ما وضع في الاعتبار ان غالبية المهندسين الزراعيين لا يملكون مساكنهم،اضافة الى ان الوضع الاقتصادي في الضفـة الغـربيـة يتأثـر تأثـرا مبـاشرا بالتضخم المالي وارتفاع تكاليف المعيشة في اسرائيل. فيمكنه والحالة هذه الاستدلال - وبقدر مرتفع من الدقة - على ان المهندس الزراعي العامل في الضفة الغـربيـة يعـاني ضائقـة اقتصـاديـة خانقة، خصوصا عندما تكشف الاحصاءات ان المعدل العام للاسرة التي يعيلها المهندس الزراعي المتزوج تصل الى سبعة افراد. ولسوف يلعب هذا العامل دورا هاما في انتاجية المهندس الزراعي وفي المساهمة باحداث نوع من الاحباط لديه، خاصة حينما يقارن بين دخله المحدود ودخل زملاء له يعملون شرقي النهر، وقد يؤدي ذلك الى زيادة الدوافع (المبررة) له للهجرة.

الاجهزة الفنية ودورها في نقل واستيعاب التكنولوجيا الزراعية:

لقد تم التنويه فيما سبق الى ان كثيرا من المدخلات التكنولوجية الزراعية قد تم نقلها في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة التماس الحضري المباشر مع الحضارة الغازية. ولا بد من الاشارة الى ان هذا النقل قد تم بحكم كون التكنولوجيا سلعة، وبطريقة فردية تجارية. كما انتقلت ايضا بعض المدخلات الزراعية الى الجانب الشرقي من النهر وباساليب تجارية ايضا ودونما رقابة فنية عليها او استثمار بحاجة اليها،اللهم الا بحكم عامل التقليد والانبهار، والى الحد - في بعض الحالات - الذي بلغ معه اقتناء مثل هذه المدخلات يعني مدلولا قيميا اجتماعيا قبل ان يكون استخداما تقنيا لزيادة الكفاءة الانتاجية. فكلما اقتنى البعض كمّاً اكثر من هذه المدخلات علت مكانته الاجتماعية

دونما اعتبار القيمة التقنية والاقتصادية والى الحد الذي ادى بطبيعة الحال الى استثمارات عالية دونما مردود اقتصادي والى انتشار بعض الاوبئة التي لم تكن معروفة في الاغوار الشرقية مثل مرض الدموع على محاصيل الخيار الذي انتقل مع انتقال بذور صنف معين.

ان انتقال التكنولوجيا الى المجتمعات الزراعية المحلية داخل الارض المحتلة (او خارجها) بطرق فردية واساليب تجارية لا بد وان يواكبه او حتى يسبقه استيعاب تام وشامل لقيم تلك التكنولوجيا وحاجاتها التي تتبعها. فادخال التكنولوجيا يعني من وجهة النظر الاقتصادية زيادة في الاستثمارات وفي كلفة الانتاج ونجاعة في الاسلوب وبالتالي زيادة في الكم المنتج من وحدة الانتاج الواحدة. كما انه يعني تفهم وادراك واستيعـاب للقيم الجـديـدة في علاقـات العمـل التي تنشأ عن الاستخـدامـات التكنـولـوجيـة (كـالعـلاقـة بين المالك والمحاصص او المستأجر)، وفي طرق ادارة وصيانة المعدات،وما يستتبع ذلك من برامج ارشادية وتثقيفية من فنيين ومتخصصين اقتصاديين واجتماعيين. ثم ان زيادة الكفاءة الانتاجية وارتفاع كلفة وسائل الانتاج سوف تخلق مشكلة الزيادة في المنتج نفسه اذا لم تتزامن معها كفاءة في التسويق وما يستتبع ذلك من تغييرات في الانظمة والقوانين الخاصة بها. وفي ظروف المناطق المحتلة، وعلى الرغم من اهمية زيادة الانتاج، إلا ان الامر الاهم يبقى الحفاظ على نوعية المنتج من حيث تحسين القيمة الغذائية وملاءمة المنتوجات لحاجات المستهلك وفي نفس الوقت ان يعطي الانتاج مردودا معقولا للمنتج.

فان من اولى نتائج الكفاءة في استخدام التكنولوجيا هي خلق وفورات في الايدي العاملة وفي الموارد (اراضي ومياه) بالاضافة الى زيادة الانتاج. وتلك قضايا ثلاثة تعتبر مشاكل بالنسبة لظروف الاراضي المحتلة حيث حقوق السيادة غير محفوظة. ذلك ان من واجبات برامج التنمية للمناطق المحتلة الاهتمام في توفير فرص العمل لا امتصاصها واستغلال كل الموارد لا تعطيلها، وعليه يصبح من الضـروري اعـادة النظـر في النمـط الـزراعي السـائد في الارض المحتلة قبل الأخذ بمبدأ الكفاءة الانتاجية واستخدام التكنولوجيا.

وتشـير حقـائق الامـور الى أن شيئـا من مجمـل الشـروط السـابقـة لم يحدث، فبدت عملية النقل التكنـولـوجي وكأنهـا وبـال على المستثمـر. ففي الداخل، احست أجهزة السلطة بالقلق من خطورة وصول المجتمعات الزراعية المحلية الى مرحلة التماثل معها في الانتاج الذي سيؤدي الى التنافس

محافظا على ابقاء مسافة بينهما وبين المجتمع الزراعي الفلسطيني. ودفاعا عن امتيازاتها، استنت من الانظمة والقوانين مما يثقل كاهل المزارع ماديا، ويزيد من كلفة الانتاج لديه، ويعرقل عملية التسويق عنده، ويقلل من فرص استيعاب التكنولوجيا. اما في الخارج، وعلى مستوى القيادة القومية، فلم تستشعر تلك القيادات بعد خطورة هذا النقل التكنولوجي الذي يتم بصورة فردية وبطريقة تجارية بحته. وعليه فلم تهيئ الظروف التنظيمية القانونية والفنية التي يجب ان تسبق او تواكب عملية النقل التكنولوجي وما يتبعه من تغيرات في العلاقات،وان كانت ـ ولفترة محددة ـ قد هيأت الظروف المادية لتمويل العمل الزراعي، إلا ان تلك الظروف المادية سبقت الخطة التنموية الزراعية المبنية على الحاجات الاساسية للمجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة. كذلك فلم يواكبها اعداد وتأهيل واستخدام للكوادر الفنية التي ستشرف على تنفيذ المشاريع التي تم تحويلها. وعلى الرغم من توفر رأس المال البشري المؤهل فنيا للقيام بمثل تلك المهمات داخل الارض المحتلة،فقد تم اهمال هذا القطاع اجتماعيا ولم يحسّن تنظيميا وفنيا للقيام بدوره الفاعل والحتمي في قيادة العملية التنموية.

اما الظروف القانونية، فقد قصرت عن استيعاب التغيرات التي تمت خلال اكثر من عقد ونصف من الزمن، وتجمدت عند بداية تلك الفترة، ولعل بعضا من الامثلة التالية تعطي صورة افضل.

أ. وسائط النقل:

يصرح قانون نقل المنتجات الزراعية بين الضفتين لوسائط نقل قبل عام ١٩٦٧ ولا يصرح لغيرها، مع ان من البديهي ان مثل تلك الوسائط ـ بحكم كونها آله لها عمر انتاجي محدد ـ لا يمكنها ان تعطي الكفاءة التشغيلية المطلوبة منها. وبالتالي فإن كفاءتها تتناقص سنة بعد اخرى. وبحكم تقادم الزمن عليها فانها تعرقل وصول المنتوجات الى المستهلك بصورة مقبولة تسويقيا، وبالتالي تنخفض قيمة تلك المنتوجات مما يؤثر على المنتج. اضافة الى ذلك،فان ندرة هذه الوسائط سوف يؤدي الى رفع كلفة الشحن ايضا.

ب. الكم المنتج من وحدة المساحة:

لقد ادى ادخال التكنولوجيا (الى العديد من المناطق الانتاجية في الارض المحتلة) الى زيادة انتاجية وحدة المساحة. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الكميات المصرح بنقلها عبر الجسور تخضع لنظام يعتمد تقديرات الانتاج من وحدة المساحة التي وضعت قبل دخول التكنولوجيا في اغلب الاحيان،مع تغييرات طفيفة بين الحين والآخر تبعا لحاجة السوق الخارجية او لاعتبارات اخرى.

جـ. توجب الظروف الفريدة التي يمر بها الوطن المحتل تشجيع زيادة الانتاج الزراعي افقيا ورأسيا

لانها الوسيلة الوحيدة لربط المواطن بأرضه،وهذا يتطلب ان تتلاءم مع مثل هذه الفرضية سياسة لتسويق الانتاج واستيعاب الفائض، سياسة لا تحتمل ربطها بالاجتهادات الشخصية او اخضاعها لاسواق العرض والطلب او جعلها تحت رحمة الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة.ومثل هذه السياسة من الضروري ان ينسق لها على المستويات القطرية والقومية والاقليمية.

د. وحتى يتهيأ المناخ المناسب (داخليا) يصبح من الضروري الأخذ بمبدأ مركزية التسويق الداخلي، عن طريق تشجيع قيام اتحاد نوعي بين جمعيات التسويق وباشراف اداري وفني مؤهل للقيام بهذه المهمة، ومع توفير الامكانات التنظيمية والقانونية والمادية اللازمة لذلك.

الاستنتاجات:

لعل العرض السابق، على ايجازه، لمسألة التنمية الشاملة بما فيها التنمية الزراعية، وما يتبعه من تحليل للبيانات المتوفرة عن خصائص المهندسين الزراعيين في الضفة الغربية، قد مهد الطريق امام بعض الاستنتاجات التي يبدو أن لها مكانا جوهريا لختام هذه المناقشة.

١. في اسلوب التنمية:

تفرض المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة انتهاج اسلوب تنموي يهدف الى ضمان واستمرارية بقاء المجتمع الفلسطيني فوق ارضه. ويصعب تحقيق هذا الهدف ما لم تتبنى القيادة القومية فلسفة وسياسة تشجع على الاقتراب من الهدف المنشود. ووسيلتها الاسلم تكمن في التخطيط الشامل للعمل التنموي وفي اتباع الهدف المنشود. كما أنها تكمن في التخطيط الشامل للعمل التنموي وفي اتباع اسلوب التنمية المحلية في التطبيق، مع توفير الامكانات القانونية والمادية والفنية لدعم الخطة.

كما ان الظروف الحالية جعلت الاراضي المحتلة (من الناحية العملية) خارج النفوذ القانوني للقيادة القومية. وعليه فان اتباع الاسلوب المركزي في العمل يحمل في طياته العديد من العثرات. وبنفس المقياس-وضمن الاوضاع الراهنة ـ يصعب ايضا تصور نجاح الخطة التنموية محليا مع التشعيب الكامل لدور القيادة القومية.

على ضوء ما تقدم يمكن ادراك مدى الاهمية التي ستتحملها المؤسسات الاهلية واجهزة التنمية المحلية في تفعيل نشاطات التنمية. وتصبح مسألة تخويل بعض من صلاحيات ومسؤوليات القيادة

القومية لاجهزة ومؤسسات قطرية داخل الارض المحتلة مسألة جوهرية لنجاح العملية التنموية. وغني عن القول ما للمشاركة الموضوعية وللتنسيق على المستويات القومية والقطرية والمحلية من اهمية بالغة في الاسراع في تنفيذ الخطة التنموية وزيادة نجاعتها، وفي استدراك ما يحتمل تكراره من النشاطات.

٢. في استغلال الطاقات الفنية للمهندسين الزراعيين:

قد يبدو من الممكن ايجاد فرص عمل لنفر من المهندسين الزراعيين لدى بعض اصحاب المزارع او المصانع الزراعية، كما يبدو من الممكن ايضا توفير فرص عمل لنفر آخر في مجال الانتاج المباشر، اذا وفرت لهذا البعض الامكانات المادية والتأهيل المناسب. لكن طبيعة تأهيل المهندس الزراعي تفرض عليه العمل في مجال الخدمة الفنية العامة، لاستغلال خبراته العلمية وطاقاته الفنية استغلالا اجدى واعم.

وتوفير مجالات العمل في الخدمة هي وظيفة اساسية من وظائف القيادة القومية واحد اهم واجباتها. وهي مطلب عادل من مطالب المجتمعات المحلية لقيادة تلك المجتمعات وتمكينها من تحقيق برامجها في التنمية بكفاءة اعلى. ويصعب تصور تقدم في مجال الزراعة دون وجود مؤسسات فنية لمساعدة المجتمعات المحلية على استيعاب الاساليب والتقنيات الحديثة، وفي حل المشاكل الزراعية الفنية. ان وجود اجهزة للبحث والتطبيق العلمي ومختبرات الفحص والتحليل ومحطات التجارب واجهزة الارشاد ومؤسسات التمويل والتسويق،هي مظهر طبيعي (ومطلب مشروع لكل مجتمع) من مظاهر تنمية المجتمع.

وفي ظروف الارض المحتلة، فمن المحتمل ان تحقيق مثل هذه المطالب يمكن النفاذ اليه عن طريق تفعيل مثل هذه المؤسسات والاجهزة وتمويلها قوميا وبشكل مباشر. او عن طريق قيام القيادة القومية بوضع الانظمة التي تمكن المؤسسات الداخلية العاملة على المستوى القطري من فرض رسوم لتغطية نفقات الاستخدامات والخدمات الفنية، او عن طريق الاستقطاع المباشر لنسبة معينة من مخصصات قروض التنمية لعلمية التشغيل في مجال الخدمات الفنية.

٣. في تنسيق ادوار الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية:

من الطبيعي والمنطقي ان تعمل مثل هذه الهيئات على المستويات القومية وفي ظل اتفاقيات ثنائية لتسهم ايجابيا في تنمية اقتصاديات الاراضي المحتلة واستغلال مواردها وتيسير عمليات تبادل

المنتوجات. وان مثل برامج المساعدات التطويرية هذه موجودة في تلك الهيئات،وهي ظاهرة قائمة حاليا بغض النظر عن اهدافها البعيدة او القريبة. ولعل المطلوب - في ظل الاوضاع الراهنة - هو تنسيق اعمال مثل هذه الهيئات وتأنيس برامجها بشكل يخدم ويساهم في حل مشاكل وقضايا التنمية داخل الارض المحتلة. وعلى الرغم من كون المناخ الفكري والسياسي مختلف باختلاف الظروف الزمنية التي تمر بها قضية الاراضي المحتلة اقليميا ودوليا على المستوى السياسي، غير ان الالتزامات القومية والدولية تفرض استقطاع جزء من الجهد والامكانات المادية لمهمات البقاء الوطني للمجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة.

٤. في مراجعة وتقويم دور المؤسسات المحلية:

تم خلال السنوات الاخيرة استحداث مؤسسات تعاونية داخل الضفة الغربية تخدم في غالبيتها اهدافا تسويقية، ولعل مثل هذا الاتجاه هو الاسلم والاقوم في ظل الاوضاع الراهنة. غير ان المتعمق في تحليل الدوافع حول تأسيس مثل هذه المؤسسات لا بد له وان يلاحظ انها لم تستطع (حتى الآن) ان تمارس دورها بشكل يخدم القطاعات التي انتمت اليها، او ان تصل الى خلق الظروف التي تساعدها على الوصول الى اهدافها. ولكي تتمكن من ذلك، يصبح من الضروري رفد هذه المؤسسات بكوادر فنية وادارية عالية المستوى لاداء الادوار الموكلة اليها بكفاءة. كما يضحي من المفروض تحديد مهمات وصلاحيات كل مؤسسة ضمن حدودها وتنسيق اعمالها مع المؤسسات المثيلة. وبمعنى ادق،فليس المهم عدد وشكل تلك المؤسسات قدر اهمية تحديد اهدافها وتفعيل تلك المؤسسات لتحقيق تلك الاهداف.

---

(١) راجع، داود استنبولي، **الانسان الزراعي**، الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٨١.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع:
محي الدين صابر، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، سرس الليان ج.م.ع، ١٩٦٢.

(٣) دليل المهندس الزراعي ١٩٨٠ - نقابة المهندسين الزراعيين الاردنية - عمان.

جدول رقم (١)

المهندسون الزراعيون في الضفة الغربية
حسب التخصصات ونوع العمل

التخصص / نوع العمل	النتاج نباتي	النتاج حيواني	وقاية	هندسة آليات	تربة وري	اقتصاد	ارشاد تعليم تعاون	صناعات كيمياء اغذية	غابات عاصيل مراعي	عام	المجموع	النسبة المئوية
دوائر الزراعة	٧	٤	٧	٢	٣	—	٢	—	١	١٣	٣٩	٢٣,٦
التربية والتعليم	٢	٥	٣	١	—	٢	١	١	—	١٣	٢٨	١٧٠
تعليم زراعي	١	—	١	—	١	—	١	١	—	٥	١٠	٦
تعليم جامعي	٢	٢	١	١	١	٢	١	١	—	٤٧	١٦٥	١٠٠
تعاونيات	٣	٢	—	١	—	١	١	١	—	٥	١٠	٦
عمل زراعي خاص	٩	٥	٢	٢	٢	—	١	١	—	٤	١٣	٨
عمل حر غير زراعي	—	٣	١	—	١	—	—	١	—	٦	٢٨	١٧
عاطل من العمل	٦	١١	—	٣	—	—	١	٢	١	١	١٠	٦
المجموع	٣٠ ٪ ١٨,٢	٣٢ ٪ ١٩,٤	١٥ ٪ ٩	٦ ٪ ٤	١١ ٪ ٧	٥ ٪ ٣	٧ ٪ ٤	٧ ٪ ٤	٥ ٪ ٣	٥٧ ٪ ٣٤,٤	١٦٥ ٪ ١٠٠	١٠٠
خارج الضفة	٥	٦	٥	١	٤	—	—	—	—	١٠	٣٥	—
المجموع العام	٣٥	٣٨	٢٠	٧	١٥	٥	١١	٧	٥	٦٧	٢٠٠	—

جدول رقم (٢)

المهندسون الزراعيون حسب سنين التخرج ونوع العمل

سنة التخرج / نوع العمل	١٩٦٧ فما دون	١٩٦٨ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٩٧٤ - ١٩٧٦	١٩٧٧ - ١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٨٢	المجموع	النسبة المئوية
دوائر الزراعة	٩	١٩	٩	١	١	—	٣٩	
التربية والتعليم	٦	١٠	٥	١	٣	٣	٢٨	
التعليم الزراعي	٧	٢	—	—	١	١	١٠	
التعليم الجامعي	٢	٣	—	١	٢	٢	١٠	
التعاونيات	٣	—	٣	٢	—	٥	١٣	
الزراعة		٧	٤	١	١	٧	٢٨	
عمل زراعي حر	٣	٧	٢	١	—	١	١٠	
عمل غير زراعي حر	٥	٢	٢	—	—	—	٢٧	
بدون عمل	٢	١	—	٢				
المجموع	٣٧	٤٤	٢٣	٧	١٣	٤١	١٦٥	
النسبة المئوية	٢٢	٢٧	١٤	٤	٧	٢٥	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣)
توزيع المهندسين الزراعيين حسب المناطق ونوع العمل

نوع العمل / المناطق	دوائر الزراعة	التربية والتعليم	التعليم الزراعي	التعليم الجامعي	التعاونيات الزراعية	عمل زراعي حر	عمل حر غير زراعي	عاطل عن العمل	المجموع	النسبة المئوية	موجودون في الخارج	المجموع العام	النسبة المئوية
الأغوار	٦	—	—	—	٥	٢٢	—	١	٢٤	٢٠,٦	٢	٣٦	٣٦
بيت لحم	٣ غزة (١)	١	—	٢	—	—	—	١	١٢	٧,١	٢	١٤	
جنين	٣ غزة (١)	—	—	—	٢	—	—	٥	٩	٥,٥	٣	١٢	
الخليل	٥ غزة (١)	٦	٦	—	١	—	—	٣	٢٥	١٥,٢	٦	٣١	
رام الله	٨	٨	١	—	١	٢	—	٧	٢١	١٢,٧	٦	٢٧	
طولكرم	٥	١	٤	—	١	١	—	٦	١٧	١٠,٣	١	١٨	
القدس	١	١٢	—	—	١	٢	٣	٣	٢٣	١٣,٤	٤	٣٦	
نابلس	٨	—	—	٧	٢	٢	٤	٢	٢٥	١٥,٢	١١	٣٦	
المجموع	٣٩	٢٨	١٠	١٠	١٣	٢٨	١٠	٢٧	١٦٥	١٠٠	٣٥	٢٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤)
توزيع المساحات وعدد السكان وعدد المهندسين الزراعيين العاملين في الجهاز الزراعي الرسمي في مناطق جنين وطولكرم والأغوار

	جنين	طولكرم	الاغوار	المجموع	مجموع الضفة
عدد المهندسين الزراعيين العاملين في الجهاز الزراعي	٣ +١ من غزة	٥	٦	١٤	٣٩
عدد السكان	١٠٨,٤	١٢١,-	١١,٣	٢٤٠,٧	٨٢٠,٧
مجموع المساحة	٣١٨,٢	٣٢٨,٤	—	٦٤٦,٦	١٤٨٤,١
مجموع المساحة البعلية	٩,٢	٣١,٢	٤٦,١	٨٦,٥	٩١,٨
مجموع المساحة المروية					

مساحات الاراضي وعدد السكان بالآلاف:

عن النشرة الاحصائية السنوية للمناطق المحتلة ـ ١٩٠٨ع مركز الدراسات الريفية ـ جامعة النجاح ـ نابلس

بيان رقم (١)
اعداد المهندسين الزراعيين الذين تركوا العمل في دائرة الزراعة واماكن تواجدهم

	داخل الضفة الغربيـــة	خارج الضفة الغربيـــة	المجموع
العدد	١٤	١٨	٣٢
النسبة المئوية	٤٣,٧	٥٦,٣	١٠٠ ٪

بيان رقم (٢)
المهندسون الزراعيون والدرجات العلمية

	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	المجموع
العدد	٧	١١	١٤٧	١٦٥
النسبة المئوية	٤,٢	٦,٦	٨٩,٢	١٠٠ ٪